

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

مذكرة ماجستير

التخصص: نقود مالية وبنوك.

فعالية الحوافز الاستثمارية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

_ دراسة حالة الجزائر 1999-2009 _

من طرف

امعارفية الطيب.

أمام اللجنة المشكلة من

ناصر مراد

منصوري الزين

خضراوي ساسية

بوزعرور عمار

أستاذ التعليم العالي، جامعة البليدة.

أستاذ محاضر أ، جامعة البليدة.

أستاذة محاضرة أ، جامعة البليدة.

أستاذ محاضر ب، جامعة البليدة.

رئيسا

مشرفا ومقررا

عضوا مناقشا

عضوا مناقشا

البليدة، مارس 2011.

ملخص

تقوم الدول التي تسعى لأن تكون مضييفة لرؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم مستقطبًا لها، بمنح المزايا الممكنة وفق نظام أو برنامج للحوافز الاستثمارية يتماشى وما تراه يخدم مصلحتها الاقتصادية. بالإضافة إلى أنه من شأن تلك الحوافز أن تؤدي إلى انتقال رأس المال على المستوى الدولي.

بصفة عامة، فالحوافز الاستثمارية تتمثل في الإجراءات الكمية أو الكيفية التي تستهدف الاستثمار أو الظروف المحيطة به، والتي يحددها المناخ الاستثماري، من أجل جذب وجلب مشاريع متطورة في الحجم والقيمة والنوعية.

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية النوعية ذات أهمية بالغة لاقتصاد الدول النامية وبالخصوص الجزائر. لذلك من المهم جدًا، تقييم وتحديث السياسة التحفيزية للاستثمار المطبقة في الجزائر.

تزيد أهمية تقدير الفعالية خاصة إذا ما علمنا أنه لا يمكن أن تمر عملية الاستقطاب، مهما اختلفت درجاتها، دون آثار، سواء إيجابية أو سلبية. وذلك على مستوى كل من العمالة، وعلى معدل تكوين رأس المال، ثم على ميزان المدفوعات.

رغم إمكانيات الجزائر لأداء أفضل في تحفيز ثم جلب رؤوس الأموال الأجنبية النوعية. إلا أن ذلك لم ينعكس فعليًا، بالخصوص على بيئتها الاستثمارية، وعلى الحوافز الممنوحة من طرف المشرع الجزائري؛ حيث أن الانطلاق في المشاريع يبقى بطيئًا وطويلاً ويعاني من البيروقراطية، بالإضافة إلى حالات الفساد في تطبيق القانون. مما أدى في النهاية إلى نظام تحفيزي يفتقد ويحتاج للفعالية.

شكر

أنتقدم بالشكر الجزيل إلى أمي أولاً ثم أبي ثم إخوتي.

إلى أستاذي منصوري الزين، لقبوله الإشراف على موضوع البحث، وعلى ما قدمه من عون ونصح وإرشاد، ولصبره علينا في إعداد هذا العمل.

إلى الزميل جمال الدين شبرة فلاق لمساعدته لي بالمراجع وتشجيعي.

إلى الزميل و الأستاذ شيبوط سليمان، والذي تابعنا منذ النجاح في مسابقة الماجستير وحفزنا وشجعنا على الاستمرار، ولم يبخل علينا بالنصائح والمراجع.

الأستاذ المحامي الأطرش مختار، لقبوله استفساراتنا واستشارتنا له.

كل زملاء طلبة الماجستير بجامعة سعد دحلب لجميع التخصصات دفعة 2008، لعملهم على تشجيعي.

كل زملاء طلبة اللغة الإنجليزية بجامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، والذين حفزوني من حيث لا يدرون على إتمام هذا العمل.

كل زملاء الدراسة في جامعة زيان عاشور بالجلفة وأساتذتها المحترمين لتمنياتهم لي بالنجاح والتوفيق.

(معارفة الطبيب).

قائمة الأشكال

الصفحة	الرقم
23	01
العوامل المحددة للحوافز الاستثمارية.	
25	02
تحويلات العاملين إلى الدول المستقبلية ومن الدول المرسله موزعة حسب الأقاليم عام 2004.	
56	03
الأصول الأجنبية المالية حسب الغرض منها.	
62	04
تطور إجمالي الديون الخارجية للدول النامية واقتصاديات الدول الناشئة.	
79	05
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، الاقتصادات العشرة الأعلى ترتيباً في عامي 2007 و2008.	
117	06
ارتباط أثر رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة على العمالة وعلى الناتج الوطني بالأثر على ميزان المدفوعات.	

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
01	التغيرات في اللوائح التنظيمية الوطنية في الفترة 2000-2008.
02	نسبة التغير في اتجاه التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2008
03	تقييم وضعية المناخ الاستثماري لدولة ما، من خلال المؤشرات المستخدمة خلال فترة عشر سنوات
04	شكل الجدول الذي يحوي المؤشرات المختارة من طرف الأونكتاد والخاصة بـ FDI
05	تقييم فعالية نظام حوافز مفترض يستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر FDI
06	مزايا وعيوب دمج وكالات تشجيع الاستثمار والتجارة.
07	أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها.
08	مكونات ميزان المدفوعات.
09	تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري من سنة 1999 إلى سنة 2009.
10	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية 2009-1999.
11	ترتيب الجزائر وفق مؤشر الشفافية 2009-2003.
12	ترتيب الجزائر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية 2009-1999.
13	ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال 2009-2004.
14	ترتيب الجزائر وفق مؤشر جاهزية البنية الرقمية 2009-2003.
15	أهم التطورات التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر 1999-2009.
16	عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع الجزائر 2009-1980.
17	عدد اتفاقيات منع الازدواج الضريبي المبرمة مع الجزائر 2009-1999.
18	الاتفاقيات العربية الثنائية مع الجزائر حتى نهاية 2009.
19	المشاريع التي تشرك أجنب في الجزائر خلال الفترة 2002-2009.
20	تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط المجمع في الجزائر خلال الفترة 2002-2009.
21	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر 1999-2009.
22	الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر 1999-2008.
23	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 1999-2009.
24	تركيز الحوافز الاستثمارية في الجزائر 1999-2009.
25	تقييم وضعية المناخ الاستثماري الجزائري 1999-2009.
26	تقييم وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1999-2009.
27	تقدير فعالية نظام الحوافز الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009.

الفهرس

الصفحة	
	ملخص.
	شكر.
	قائمة الجداول والأشكال.
	الفهرس.
07	مقدمة.
12	1. ماهية الحوافز الاستثمارية.
13	1.1. محددات الحوافز الاستثمارية.
13	1.1.1. الوضع الاقتصادي.
16	2.1.1. الوضع السياسي الأمني التشريعي.
20	3.1.1. الوضع التعليمي الثقافي الاجتماعي.
24	2.1. أنواع الحوافز الاستثمارية "بنية النظام التحفيزي".
24	1.2.1. الحوافز التمويلية.
27	2.2.1. الحوافز الجبائية.
32	3.2.1. الحوافز التنظيمية السياسية والتشريعية.
37	3.1. أهداف الحوافز الاستثمارية.
37	1.3.1. التأثير على قرار الاستثمار.
41	2.3.1. توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات اقتصادية معينة.
44	3.3.1. أهداف ذات أبعاد متعددة.
48	2. رؤوس الأموال الأجنبية أنواعها أهميتها وحركتها.
49	1.2. أنواع رؤوس الأموال الأجنبية.
49	1.1.2. رؤوس أموال أجنبية حقيقية.
54	2.1.2. رؤوس أموال أجنبية مالية.
59	2.2. أهمية رؤوس الأموال الأجنبية.
59	1.2.2. بالنسبة لعملية التمويل الخارجي.
63	2.2.2. بالنسبة لعملية التنمية و الاستثمار المحلي.
67	3.2.2. بالنسبة لعملية الخصخصة.
70	3.2. حركة رؤوس الأموال الأجنبية.
70	1.3.2. أسباب تنقل رؤوس الأموال الأجنبية.
73	2.3.2. معوقات حركة رؤوس الأموال الأجنبية.
76	3.3.2. اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية.
82	3. قياس أداء الحوافز في عملية الاستقطاب وأثارها.
83	1.3. تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية.
83	1.1.3. باستعمال مؤشرات المناخ الاستثماري.
90	2.1.3. باستعمال مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر.

94	2.3. آليات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
95	1.2.3. هيئات تشجيع الاستثمار.
98	2.2.3. المناطق الحرة.
101	3.2.3. صناديق الاستثمار.
105	3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
105	1.3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى العمالة.
108	2.3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج الوطني.
111	3.3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على ميزان المدفوعات.
119	4. حوافز وحركة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومدى فعاليتها.
120	1.4. حوافز الاستثمار في الجزائر.
120	1.1.4. محددات الحوافز الاستثمارية في الجزائر.
128	2.1.4. الحوافز الممنوحة للمستثمرين في إطار القوانين المتعلقة بالاستثمار.
132	3.1.4. سياسة التحفيز في ظل الاتفاقيات الدولية المبرمة.
136	2.4. حركة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.
136	1.2.4. حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
141	2.2.4. معوقات حركة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
144	3.2.4. آليات استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.
148	3.4. فعالية الحوافز الاستثمارية في الجزائر.
148	1.3.4. تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية في الجزائر.
153	2.3.4. تفعيل الحوافز الاستثمارية في الجزائر.
157	خاتمة.
161	الملاحق.
167	قائمة المراجع.

مقدمة

لحد الآن لم تتضمن الغالبية العظمى من اتفاقات الاستثمار الدولية أحكاماً محددة تنص على الحوافز الاستثمارية، لذلك تعتمد الدول على ما تراه مناسباً وفق ما يخدم مصلحتها في منح المزايا الممكنة، وذلك وفق برنامج تحفيزي؛ والذي يكون نجاحه مرهون بمدى مراعاة الدولة المضيفة للعوامل التي تدفع المستثمر الأجنبي بشكل عام لاتخاذ القرار الاستثماري، وبالتالي تحرك لرأس المال على المستوى الدولي. لذلك تعد الحوافز الاستثمارية ذات أهمية بالغة؛ حيث وبالإضافة إلى ذلك، فهي تتميز بمقدرتها على تحقيق هدف رئيسي يتمثل في العمل على توجيه الاستثمار إلى قطاعات اقتصادية معينة؛ وكذلك ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى على المستوى الكلي مثل زيادة النشاط الاقتصادي والحد من نسب البطالة. أما على المستوى الجزئي فهي مهمة نظراً لمقدرتها على زيادة المهارات الفردية للعمالة الوطنية. من جهة أخرى، فإن رؤوس الأموال الأجنبية ذات أهمية بالغة، من خلال أخذها لشكل المشاريع المتطورة نوعياً في وسائل الأداء؛ حيث يمكن لها أن تنشأ وتتطور في الحجم والقيمة، وهذا ما يجعل كثير من الدول وخاصة النامية، تسعى إلى استقطابها، وإلى ضمان تحقيق الأهداف والآثار المرجوة منها. كما أنها تعتبر مظهراً من مظاهر العولمة وعاملاً قادراً على تعزيز التكامل العالمي.

كذلك فإن الجزائر بحاجة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية، نظراً لأهميتها البالغة، من قبيل أنها وسيلة تمويلية بديلة أو أنها ضرورية لعملية التنمية. لكن الاستثمار في الخارج، لا يتم بصورة ارتجالية أو عفوية، وإنما يخضع للعديد من العوامل التي تؤثر على فعالية تلك الاستثمارات؛ فهي عملية مرهونة من حيث التطبيق بسياسات الدول المضيفة و استراتيجيات الشركات الأجنبية؛ حتى أن تحرير الاقتصاد لم يعد كافياً، فثمة ضرورة لإيجاد عناصر جذابة أخرى وذات فعالية.

من الضروري كذلك تقييم وتحديث السياسة التحفيزية للاستثمار المطبقة في الجزائر مع مدى تجاوبها و الأجواء العالمية الجديدة، والتي تتصف بالمنافسة الشديدة في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، حتى تتمكن من الانتقال صوب سياسات اقتصادية استثمارية أكثر فاعلية؛ حيث أن حجم الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، وبالخصوص في الجزائر، محدود للغاية، مما يعني أنها لم تستفد بعد من التوسع الهائل للاستثمارات الدولية، وذلك رغم تقديم تسهيلات و امتيازات مالية وإدارية.

كل ذلك يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل الحوافز الاستثمارية بمختلف أنواعها أداة فعالة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؟

ذلك التساؤل يقودنا إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تتحدد الحوافز الاستثمارية وما هي مختلف أنواعها ولما تهدف؟
2. ما المقصود برؤوس الأموال الأجنبية وما هي أهميتها وكيف تنتقل دوليًا؟
3. كيف يتم قياس أداء الحوافز الاستثمارية وكيف يتم استقطابها وما أثار ذلك على اقتصاد الدولة المضيفة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ثم كل تلك التساؤلات؛ نصوص بعض الفرضيات التي نعتبرها غير يقينية كما يلي:

1. الحوافز التنظيمية أكثر فعالية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
2. يمكن استقطاب رؤوس أموال أجنبية حتى ولو كانت البيئة الاستثمارية غير محفزة.
3. رغم وجود حوافز استثمارية، فإنه يمكن أن يكون الأداء في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية دون المستوى.

أسباب اختيار الموضوع:

1. قلة الدراسات التي تناولت الحوافز الاستثمارية بشكل شامل وأدائها في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
2. الاهتمام المتزايد الذي تحظى به الاستثمارات الأجنبية.
3. إمكانية البحث و الدراسة في هذا الموضوع.
4. هذا الموضوع يناسب تخصصي في مجال بنوك نقود ومالية.
5. تمهيد لمن يختارون موضوع التحفيز الاستثماري بكل جوانبه كدراسة مستقبلية.
6. الرغبة في دراسة هذا الموضوع والتخصص فيه مستقبلاً.

الدراسات السابقة:

كثير من الدراسات السابقة تطرقت للحوافز الضريبية فقط. وأخرى وفي أحسن الأحوال ركزت، إن لم نقل خصت، الاستثمار الأجنبي المباشر دون سواه من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الممكنة بالتحليل

والدراسة؛ و لكنها رغم ذلك تبقى مفيدة جدًا لأي مشروع بحث مرتبط بالحوافز الاستثمارية، والاستثمارات الأجنبية على العموم. ومن بينها:

- دراسة للأستاذ فارس فضيل بعنوان: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004؛ حيث تطرق الباحث إلى: ماهية ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف أشكاله في الدول العربية على الخصوص، وكذا مختلف الآثار الناجمة عنه، واتجاهاته في المنطقة العربية؛ وما نريد تعميقه في البحث يخص التفصيل والربط بين مختلف آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على العموم.

- دراسة للأستاذ منصورى الزين بعنوان: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007؛ إذ تعتبر من الدراسات القليلة التي تناولت آليات تشجيع الاستثمار الأجنبي بشكل مفصل بحيث تطرق الباحث فيها إلى: السياسات والإجراءات والحوافز المشجعة للاستثمار، وكذا آثارها على النمو والتنمية الاقتصادية؛ وما نريد تعميقه في البحث يخص التفصيل في الحوافز الاستثمارية في حد ذاتها، ومحاولة لإعادة تقسيمها وترتيبها، وكذا التطرق إلى أهدافها المختلفة.

- دراسة للأستاذ عمار زودة بعنوان: محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2007-2008؛ حيث تطرق الباحث إلى: المحددات المفسرة لقرار الاستثمار الأجنبي على العموم، وكذا محسنات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في أهم المؤشرات الدولية والإقليمية الاقتصادية؛ وما نريد تعميقه في البحث يخص الربط بين تلك المحسنات لقرار الاستثماري ووضعية المناخ الاستثماري في محاولة لقياس فعالية حوافز ودوافع الاستثمار الأجنبي.

أهمية البحث:

لأن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مظهر من مظاهر الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ ولأنها تشكل فرصة للنمو والتطوير، خاصة بالنسبة للجزائر؛ فإنه من المهم جدا التوصل إلى السبل الكفيلة في تحفيزه وجلبه، بشرط أداء أفضل وفعالية أكبر.

أهداف البحث:

1. محاولة توفير مادة نظرية شاملة حول الحوافز الاستثمارية؛ وكذلك حول رؤوس الأموال الأجنبية.
2. محاولة التعرف على طبيعة الحوافز الاستثمارية التي يركز عليها النظام التحفيزي الجزائري.
3. محاولة تقييم وضعية البيئة الاستثمارية في الجزائر.
4. محاولة تقييم مستوى الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.
5. محاولة تقييم مدى نجاح الحوافز الاستثمارية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
6. إثراء المكتبة الجامعية الجزائرية بمرجع يحوي دراسة جديدة من نوعها وبمعلومات حديثة قدر الإمكان.

مجال وحدود الدراسة:

تتركز هذه الدراسة على الحوافز الاستثمارية؛ و رؤوس الأموال الأجنبية. وكذا الربط بين العنصرين السابقين من خلال فعالية الأداء. وذلك من أجل تحقيق أهداف البحث. أما في ما يخص المجال الزمني، فقد اخترنا فترة العشر سنوات الأخيرة من سنة 99 حتى 2009، وذلك لأنها فترة مناسبة إحصائياً من أجل الحصول على معلومات حديثة نسبياً، فضلاً على أنها فترة قد شهدت الجزائر فيها مرحلة سياسية اعتبرت جديدة خلال بدايتها، بسبب قدوم حكومة "سلطة" وصفت بأن لديها الرغبة في التغيير. كما عرفت الفترة استقراراً سياسياً نسبياً، لعله انعكس على الوضع الاقتصادي، وذلك بالتجديد لنفس النظام الحاكم بعهدتين إضافيتين في كل من السنوات 2004 و 2009.

المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

المنهج الوصفي يناسب موضوع البحث باعتباره موضوعاً اقتصادياً؛ ذلك أن المواضيع الاقتصادية جزء من الدراسات الاجتماعية، والتي يستخدم فيها هذا المنهج، فهو يسمح بوصف موضوع الدراسة من مختلف الجوانب. بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج التحليلي، من أجل تحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها عن طريق الاستعانة بالإحصاءات و التقارير والدوريات التي نراها تناسب البحث.

التقسيم المنهجي:

تم تقسيم البحث إلى أربع فصول ثلاثة منها نظرية والرابع من أجل الدراسة التطبيقية بحيث:

الفصل الأول: نحاول فيه الإلمام بماهية الحوافز الاستثمارية وذلك من خلال التطرق إلى العوامل المساعدة على خلق الحوافز الاستثمارية، ومختلف أنواعها وأهدافها.

الفصل الثاني: نسعى فيه إلى إبراز التنوع في رؤوس الأموال الأجنبية بشيء من التفصيل من خلال أهميتها ودورها، وكذا أسباب ومعوقات حركتها.

الفصل الثالث: نريد من خلاله إيجاد المعيار المناسب الذي يمكن اعتماده لتقدير فعالية الحوافز الاستثمارية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، كما سنحاول التعرف على آليات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وأثارها المحتملة على أهم المتغيرات الاقتصادية.

في الفصل الرابع: سنقوم بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر. حيث اخترنا فترة عشرة سنوات، من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009. وذلك بالتطرق لمختلف حوافز الاستثمار في الجزائر، كما وسنحاول التعرف على مدى حركة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية من وإلى الجزائر. وسنحاول كذلك تقدير فاعلية الحوافز الاستثمارية، ثم التعرف على سبل تفعيلها.

الفصل 1: ماهية الحوافز الاستثمارية.

مسألة الحوافز الاستثمارية ظاهرة جديدة نسبياً في اتفاقات الاستثمار الدولية؛ وقد نجد على مستوى الدول المضيفة برامج وطنية متعلقة بالحوافز. حيث أن نجاح تلك البرامج مرهون بمدى مراعاة الدولة المضيفة للعوامل التي تدفع المستثمر الأجنبي بشكل عام لاتخاذ القرار الاستثماري، وبالتالي تحرك لرأس المال على المستوى الدولي؛ تلك العوامل مجتمعة تشكل بما يعرف باسم المناخ الاستثماري أو بيئة الأعمال حيث تعتبر مهمة لكل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة؛ حيث تقوم هذه الأخيرة بوضع نضام أو برنامج تحفيزي يشتمل على حوافز استثمارية متنوعة تسعى من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حسب ما يحقق مصالحها ويتناسب مع ظروفها.

سنحاول في هذا الفصل الإلمام بماهية الحوافز الاستثمارية وذلك من خلال التطرق إلى العوامل المساعدة على خلق الحوافز الاستثمارية، استناداً إلى المبحث الأول تحت عنوان محددات الحوافز الاستثمارية والتي تشتمل على ثلاث عناصر تم ترتيبها في ثلاث مطالب ابتداءً بالوضع الاقتصادي ثم يليه الوضع السياسي و الأمني وبعد ذلك ما يعرف بعامل نوعية الحياة كمحدد مهم للحوافز الاستثمارية. أما في المبحث الثاني، فسنتناول فيه مختلف أنواع الحوافز الاستثمارية في ثلاث مطالب. أولاً، الحوافز التمويلية ثم في المطلب الثاني الحوافز الجبائية و يليه المطلب الثالث تحت عنوان الحوافز التنظيمية. بعد ذلك، المبحث الأخير يهتم بأهداف الحوافز الاستثمارية، والتي تم ترتيبها في ثلاث مطالب. المطلب الأول، يتناول هدف التأثير على القرار الاستثماري، أما المطلب الثاني، ففيه نتعرض لهدف توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات اقتصادية معينة، والمطلب الأخير يهتم بأهداف أخرى ذات أبعاد متعددة.

1.1.1. محددات الحوافز الاستثمارية:

لحد الآن لم تتضمن غالبية اتفاقات الاستثمار الدولية أحكاماً محددة تنص على الحوافز؛ بدلاً من ذلك، يُعمل بالقواعد "العادية" المنصوص عليها في المعاهدات فيما يتعلق بحماية الاستثمارات، من قبيل مبدأ عدم التمييز، والأحكام المتعلقة بالضرائب والعقود الحكومية ذلك أن هذا النهج يترك للبلدان المضيفة مجالاً كبيراً للتصرف حسب تقديرها فيما يرجع إلى برامجها الوطنية المتعلقة بالحوافز من حيث الوضع والتطبيق [01] (ص: 01)؛ وبالتالي يمكن القول أن الحوافز الاستثمارية تتحدد بشكل كبير حسب تلك البرامج.

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار؛ بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزاً لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات [02] (ص: 19)؛ ونظراً لمقدرة تلك العوامل على خلق وتحديد طبيعة الحوافز التي ينبغي توفيرها لأجل استقطاب الاستثمار الأجنبي، فإنه من الضروري أن تولى بالأهمية ليس فقط من طرف المستثمر الأجنبي ولكن كذلك من طرف الدولة المضيفة حينما تعكف على وضع برنامج متعلق بالحوافز الاستثمارية.

1.1.1.1. الوضع الاقتصادي:

يرتبط الوضع الاقتصادي مباشرة بسياسة الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أن له تأثير على فعالية سياسة سعر الصرف و على تحرك رؤوس الأموال مما يؤثر في معدلات الاستثمار في الأجلين القصير و الطويل [03] (ص: 171)؛ وهو يعتبر من أهم العوامل المحددة للحوافز الاستثمارية و يشتمل على ثلاثة عناصر وهي:

1. حجم السوق المحلي.
2. النمو الاقتصادي "قواعد التنمية و حماية البيئة".
3. السياسات الاقتصادية " الجبائية الميزانية النقدية التجارية والصناعية".

1.1.1.1.1. حجم السوق المحلي:

يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل الفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية. حتى الدول الصغيرة، المجاورة للدول المستقطبة لرؤوس أموال الكبرى، والتي تحتل مواقع إستراتيجية، يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية.

فعندما تقوم شركة أجنبية بالاستثمار في السوق المحلي عن طريق افتتاح فرع أو مجموعة فروع لها كمراكز توزيع لمنتجاتها وخدماتها فإن أحد أهم العوائد الاقتصادية للاقتصاد المحلي من مثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نمو أصوله كالعقارات، علاوة على زيادة الطلب عليها من قبل الشركات الأجنبية. ومن أهم العوائد الاقتصادية للمستثمر الأجنبي من مثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي نمو موارده المادية وغير المادية، بالإضافة إلى نمو مجال توسع هذه الموارد.

أما بخصوص المساحة فيجب أن يكون هنالك توازن بين حجم الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها الجغرافي، وهو ضروري لإحداث نوع من الاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس على الوضعية الاجتماعية بصفة عامة، لذلك يتوجب مراعاة هذا العامل في وضع أي نظام للحوافز الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، يجب معرفة أنه يوجد نوع من الاستثمار الأجنبي يولي أهمية كبيرة للتوسع، يسمى بالاستثمار الباحث عن الأسواق؛ وقد ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية في أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها [04] (ص: 158)؛ لذلك فعند الأخذ بعين الاعتبار حجم السوق المحلي كركيزة أساسية للوضع الاقتصادي للبلد المضيف، بصفة عامة، في تحديد طبيعة الحوافز الاستثمارية الواجب توفيرها لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإنه ينبغي كذلك الأخذ بعين الاعتبار وجود استثمار أجنبي باحث عن الأسواق والعمل على توفير متطلباته فيما يخص السوق المحلي.

2.1.1.1. النمو الاقتصادي "قواعد التنمية و حماية البيئة":

بإمكان الدول المضيفة أن تضع نظاماً تحفيزياً قادر على أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال العمل على تحقيق مستوى معين من التقدم، وهو الأمر الذي يتصل مباشرة بعامل تحقيق نمو اقتصادي مرتفع يشمل أرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات فائدة حقيقية وموازن مدفوعات ملاءمة للسوق؛ لكن غالباً ما يصطدم هذا العامل، إذا ما توفر، بضرورة حماية البيئة و مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد، حيث تشمل الموارد الطبيعية: المياه، المعادن، الطاقة، المواد الأولية، الأراضي، وحتى الطقس. وقد تطورت العلاقة بين الاقتصاد والبيئة عبر أربع مراحل زمنية متعاقبة: شهدت المرحلة الأولى تحقيق نمو اقتصادي باستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد البيئية. وأخذت المرحلة الثانية شكل محاولة تحقيق النمو الاقتصادي مع حماية البيئة من الآثار السلبية، في حين أسهمت المرحلة الثالثة بتحقيق نمو اقتصادي مع إدارة الموارد البيئية، أما المرحلة الرابعة فيطلق عليها التنمية الاقتصادية البيئية (التنمية المستدامة) حيث يُراعى فيها تكامل المعرفة الاقتصادية والمعرفة البيئية عند اتخاذ القرارات المرتبطة بالتنمية المجتمعات. بالإضافة إلى ذلك، ففي الآونة الأخيرة، هنالك اتجاه نحو الاهتمام بالبيئة ملحوظ، من

خلال الاهتمام بالزراعة بدل الصناعة؛ إذ يوجه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في المناطق النامية إلى المحاصيل الغذائية. وهناك أيضا اهتمام متنام بالمحاصيل المستخدمة في الوقود الأحياي من خلال مشاريع محاصيل البذور الزيتية [05] (ص: 32). وقبل ذلك فقد أكدت تقارير الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية، أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية. وكل ذلك يعكس الاهتمام والإدراك المتنامي لضرورة حماية البيئة، لذلك يكون لزاما على أي نظام تحفيزي استثماري أن يضع في حسبانته كل تلك المتغيرات. وهو ما يؤكدته تقرير مراجعة التجارة والبيئة 2010/2009 الصادر عن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " الأونكتاد"، حيث وضح أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما تمخض عنها من أزمات مناخ و غذاء ومياه فرضت نفسها على سياسة اتخاذ القرارات؛ وأن فهم مسببات ونتائج هذه الأزمات واستخلاص الدروس والعبر منها يؤدي في النهاية إلى إحداث تغييرات جذرية في السياسات والاقتصاد. كما يلقي هذا التقرير الضوء على أن الحكومات تحتاج إلى أن تنزع عملية تعزيز ظهور أقطاب النمو النظيف، خاصة من خلال تقديم تشريعات ومحفزات مالية قوية.

3.1.1.1. السياسات الاقتصادية " الجبائية الميزانية النقدية التجارية والصناعية":

تعدد السياسات الاقتصادية يؤثر على استثمار الشركات الأجنبية كالمعلقة بالأجور والأسعار ومعدل الصرف والفائدة ومعدل الضريبة؛ وإجمالاً فإن معدلي النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي هما عاملان أكثر حسماً في هذه المسألة فمعظم تدفقات رأس المال الخاص تذهب إلى الدول النامية التي تملك برنامجاً لاستقرار الاقتصاد الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت معدلات نمو عالية [06] (ص: 08-05)؛ فالدول التي تحصلت على نتائج اقتصادية إيجابية وأرصدة ميزانية مستقرة ومعدلات تضخم ضعيفة، يسهل عليها وضع سياسة تحفيزية فعالة، بحيث تتمكن من أن تكون من بين أكثر الدول المستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، وكذلك تطبيق سياسات أكثر اتفاقاً لتشجيع الصادرات وتطوير ميزان المدفوعات. أما إذا كانت النتائج الاقتصادية سلبية، فإن وضع سياسة تحفيزية فعالة لن يكون أمراً سهلاً، وكمثال على ذلك فإن المستثمرون الأجانب عادة ما يتجنبون البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية، لأن ذلك سيدفعها إلى اتخاذ إجراءات وقائية للحد أو للتخفيف منه، وذلك اعتماداً على السياسات النقدية و المالية التقييدية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية و أسعار الصرف. وعلى العموم، فإن مدى نجاح مساهمة السياسات الاقتصادية في تسهيل وضع النظام التحفيزي الملائم مرهون بمجموعة من الشروط، أهمها:

أ – مرونة السياسة المالية و النقدية.

ب - مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.

ج - مقدار البنية التحتية و مدى صلاحيتها.

د - درجة المنافسة المتاحة داخل الدول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

مدى فاعلية النظام التحفيزي الاستثماري مرهونة بالسياسات الاقتصادية المتبعة، خاصة إذا ما كانت تهدف عموماً إلى تحسين المناخ الاستثماري. وقد أشارت تجارب مختلف الدول، كسياسة اقتصادية متبعة، إلى ضرورة ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والصادرات، كما أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وإتباع نظم الحرية الاقتصادية، يساهم كثيراً في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج [07] (ص: 06-09).

الشيء الآخر الذي لا بد من الإشارة إليه، بخصوص السياسة التجارية، هو أن الاقتصادات الوطنية التي انخرطت في الاقتصاد العالمي وشاركت في الحقبة الحديثة من العولمة، قد نمت بمعدلات أعلى من غيرها من البلدان التي لم تتبع هذه الخطوات، ويعزى ذلك في الأغلب إلى إزالة الحواجز التجارية التي خفضت أسعار الواردات وحقزت الصادرات، وبالتالي أدت إلى توزيع أكفأ للموارد وإنتاجيتها؛ أي أن السبب لا يعود بالدرجة الأولى إلى دور التدفقات الرأسمالية في دفع عملية النمو، لأن البعض من هذه التدفقات وخصوصاً قصير الأجل منها كان عرضة للتقلبات الحادة التي عرقلت مسيرة النمو والإدارة السليمة للاقتصاد؛ وفي ضوء ذلك ينصح بالتروي في تحرير عناصر الحساب الرأسمالي في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه استثمار مستقر ومنتج، غير أنه لا يأتي تلقائياً، بل يعتمد على عوامل اقتصادية جاذبة وميزات نسبية صارمة تتزايد مع الوقت بسبب التنافس الشديد بين البلدان النامية لاستقطاب الاستثمار المباشر [08] (ص: 179).

2.1.1. الوضع السياسي الأمني التشريعي:

إن البيئة السياسية الأمنية التشريعية التي تتميز باستقرار النظام السياسي، وبتوافر الأمن، و بدولة القانون، تعتبر بيئة تقوم على مقومات وعوامل إيجابية تتسم بالأهمية بالنسبة للشركات الأجنبية وتشجعها على الاستثمار في الدول التي تتمتع بها. وإذا ما توفرت تلك العوامل، فإنه يسهل وضع نظام تحفيزي على قدر كبير من الفعالية، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ما هو متوقع من طرف المستثمرين الأجانب فيما يخص تطلعاتهم سواء على مستوى المحيط السياسي الأمني أو المحيط التشريعي للدولة المضيفة.

1.2.1.1. المحيط السياسي الأمني:

يعتبر المحيط السياسي الأمني؛ أو ما يطلق عليه المخاطر السياسية، من أهم العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار المستثمر الأجنبي [09] (ص: 107-119)، ويمكن تقسيمه إلى عوامل فرعية نوجزها في ما يأتي:

أ- الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي ذو تأثير على النشاط الاقتصادي عموماً ونشاط الشركات خصوصاً، فحجم المبيعات يضطرب في الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي نجد [10] (ص: 02):

- التعاقب السريع للحكومات وهذا يؤدي إلى التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية مما لا يسمح للمتعاملين الاقتصاديين بالتخطيط وبالتالي عدم الاستقرار بالنسبة للنشاط الاقتصادي.
- انقلاب الخلافات السياسية إلى عنف.
- الحروب الأهلية.

من الصعب بما كان، وضع نظام تحفيزي فعال في ظل ظروف سياسية تتسم بعدم الاستقرار، وهو عامل مهم يجب مراعاته في وضع أي برنامج تحفيزي من طرف الدولة المضيفة.

ب- المخاطر الإقليمية:

سعي المستثمر الأجنبي إلى تحقيق أكبر عائد ممكن، يدفعه إلى التفكير في تصدير منتجاته إلى أسواق الدول المجاورة، وبالتالي فإن المخاطر الإقليمية تعد عاملاً يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي.

ج- العلاقات الدولية:

تشير التجارب العملية إلى أن طبيعة العلاقات السياسية الدولية في الوقت الراهن، أصبحت تمثل محورا رئيسيا في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وعليه تؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة بين مختلف الدول. فكلما كانت علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى قوية، كان ذلك عاملاً لجذب الاستثمار الأجنبي باستخدام مناهج تحفيزية.

بالنظر إلى كل تلك العوامل المرتبطة بالمحيط السياسي الأمني، فمن المؤكد أن المستثمرين الأجانب، قبل اتخاذ القرار الاستثماري، يأخذون بعين الاعتبار مجموعة من النقاط:

- النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- موقف الأحزاب السياسية تجاه الاستثمارات الأجنبية.
- درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف و درجة الوعي السياسي لديها و مدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.

من خلال كل ذلك يتبين لنا أن الاستقرار السياسي هو الضمانة و التعهد الضمني بالمحافظة على أموال المستثمر و عدم تعرضها لمخاطر المصادرة، أو التأميم والاعتداء؛ و يتعدى الاستقرار السياسي إلى انعدام المنازعات الإقليمية التي تزيد من احتمالات قيام الحروب؛ فمتى استطاعت الدولة المضيفة ضمان ذلك الاستقرار، تستطيع وضع نظام تحفيزي متوازن وفعال، يضمن انتقال واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، بما يتلاءم مع احتياجاتها وواقعها.

2.2.1.1. المحيط التشريعي:

إن الإطار التشريعي لا يكون جاذبا إلا من خلال إلزامية توافر عدة مقومات، من أهمها [11] (ص: 16):

- أ- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- ب- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر تتجسد مثلا في التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية، وتكفل له حرية تحويل الأرباح إلى الخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية الملكية الفكرية.
- ج- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

بالإضافة إلى ذلك كله، فإن درجة الحماية المتبعة داخل الدولة المضيفة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح، لها الأثر البالغ في تحديد معالم الحوافز الاستثمارية الواجب توفيرها؛ وما يجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص، أنه على الرغم من الهواجس بشأن احتمال

حدوث ارتفاع في الحمائية الاستثمارية، على الصعيد الدولي، ظل الاتجاه العام في سياسات الاستثمار الأجنبي يأخذ منحى يتصف بزيادة الانفتاح، وهو ما يعكس وعي الدول المضيفة لأهمية هذا العامل. فقد بينت دراسة الأونكتاد الاستقصائية السنوية للتغيرات في القوانين والأنظمة الوطنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر أنه قد تم الأخذ بما قدره 110 من التدابير الجديدة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008، من بينها 85 تدبيراً يمنح رعاية أولى للاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للتدابير التي تولي رعاية أقل للاستثمار الأجنبي المباشر فظلت بلا تغيير ملحوظ مقارنة بعام 2007 [05] (ص: 16). وهو ما يتضح جلياً وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 01: التغيرات في اللوائح التنظيمية الوطنية في الفترة 2000-2008 [05] (ص: 16).

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البند
55	58	91	92	103	82	72	71	70	عدد البلدان التي أدخلت تغييرات
110	98	177	203	270	242	246	207	150	عدد التغيرات في اللوائح التنظيمية
85	74	142	162	234	218	234	193	147	رعاية أولى
25	24	35	41	36	24	12	14	03	رعاية أقل

والملاحظ كذلك، أنه قد استمر التوجه إلى التدقيق في الاستثمارات الأجنبية لدواعي الأمن الوطني، واعتمد لهذا الغرض لوائح تنظيمية معمول بها في الميدان الاقتصادي، ووسعت هذه اللوائح نطاق قواعد الإشهار الإلزامي أو مكنت الحكومات من منع عمليات حيازة أصول في الشركات المحلية كما ساد اتجاه صوب تأميم الكيانات المملوكة لجهات أجنبية في الصناعات الاستخراجية [05] (ص: 16). لكن رغم ذلك، فالاتجاه الانفتاحي نحو الاستثمارات الأجنبية هو السائد على العموم، وهو ما تؤكد أرقام الجدول السابق، فنسبة التدابير التي تمنح الرعاية الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد التغيرات في اللوائح التنظيمية أكبر بكثير من نسبة التدابير التي تمنح رعاية أقل إلى نفس إجمالي التغيرات.

أصبح من المؤكد أنه لا ينبغي تجاهل المحيط التشريعي القائم سواء على الصعيد المحلي أو الدولي في بناء منظومة تحفيزية، خاصة إذا ما أريد لها أن تكون على قدر كبير من الفعالية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، نظراً لتزايد الاهتمام به من طرف المستثمرين الأجانب القائمين والمحتملين مستقبلاً. كما يجب أيضاً الحفاظ على الاستقرار بمجالاته المختلفة، وبالخصوص السياسية والتشريعية، حتى تتمكن سلطات البلد المضيف من التفاوض مع المستثمر الأجنبي من موقع قوة؛ وضرورة الاستقرار لا يجب أن تتنافى مع لزوم مواكبة متغيرات النظام السياسي والتشريعي الدوليين، وبالإضافة إلى ما سبق لا يمكن إغفال أهمية ضمان حقوق الملكية ودوره في تحفيز الاستثمار، فشعور المستثمر سواء المحلي أو

الأجنبي بالخوف من نزع ملكية استثماراته كلياً أو جزئياً هو من أهم العوامل المسؤولة عن ضعف الاستثمار، ولذلك فإن ضمان حقوق الملكية من خلال إطار قانوني واضح وكفئ، يعتبر عنصراً هاماً لحفز الاستثمار بالإضافة إلى الآليات الرسمية وغير الرسمية لتنفيذ العقود [12] (ص: 27).

3.1.1. الوضع التعليمي الثقافي الاجتماعي:

وهو ما يعرف بعامل "نوعية الحياة في الدول المضيفة" أي المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي والثقافي فيها لكون أن ذلك في حقيقة الأمر يمثل محور اهتمام الشركات الأجنبية بخصوص قرار استثمارها، وبالتالي فهو عنصر مهم يحدد طبيعة الحوافز التي يجب توفيرها. حيث أن قدرة تسهيل إدماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف هي من أهم الاعتبارات في جذب الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للبلد المضيف [13] (ص: 95). إذ تنصب اهتمامات المستثمرين الأجانب (الشركات الأجنبية) على الجانب الاجتماعي والثقافي للدول المضيفة من خلال تعرفهم على: نمط المعيشة، نظم التعليم و مستوياته، الأمية، نمط الاستهلاك و أدواق المستهلكين معدلات نمو السكان، عدد المواليد و الوفيات و توزيعهم الجغرافي. بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية، الفقر البطالة، و كذلك العادات و التقاليد السائدة، مستوى الإعلام، النقابات العمالية و دورها، اللغات المستخدمة، وكذلك التاريخ، والدين [14] (ص: 84). ويزداد كل ذلك أهمية خاصة إذا ما علمنا أنه قد جرت خلال السنوات الماضية الكثير من السجلات و الحوارات الدولية في إطار اليونسكو وخارجها حول مفهوم التنوع والاستثناء الثقافي في ظل اتفاقية التجارة العالمية وتشريع قوانين حقوق الملكيات الفكرية. الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى التوجه نحو إيجاد صناعة ثقافية.

وعلى العموم، يمكن تلخيص العامل الثقافي الاجتماعي مجملاً في مجموعة من العناصر المؤثرة على نشاط المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة على حد سواء، إذ يجب الإلمام بها على الخصوص من طرف الدولة المضيفة كي يسهل عليها توفير حوافز ملائمة، وأهم تلك العناصر هي [03] (ص: 84):

- أ – السياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة.
- ب – درجة الوعي بعناصر و مقومات التقدم الاقتصادي، و درجة تفهم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
- ج – دور الجمعيات و النقابات العمالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة.
- د – درجة الوعي الصحي، و مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

إن البلدان النامية في حاجة ماسة إلى تطوير قدراتها العلمية والثقافية لمسايرة المستجدات الاقتصادية حتى يتمكن الأفراد والشركات من القدرة على الإنتاج حسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع، لأن التحويل التكنولوجي الناتج عن الاستثمارات الأجنبية، يعتمد على النشاط الكثيف للمعرفة، كما يجب إعادة النظر في برنامج التعليم ومسايرتها وفق احتياجات الشغل والتطور التقني والتكنولوجي كاليوتكنولوجيا وصناعة البرمجيات والإلكترونيات الدقيقة.

ويمكن القول إن قضية تنشيط البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية تحتم على أي دولة تسعى لاستضافة الاستثمار الأجنبي، أن تضعها في مقدمة اهتماماتها في التخطيط لبرنامج تحفيزي فعال، فهي السبيل لأي تقدم اقتصادي منشود. وبالنظر كذلك إلى مدى موازنة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة للظروف الاجتماعية في الدولة المضيفة، وزيادة الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها، فإنه لا ينبغي أن تصطمم الرغبة في توفير حوافز استثمارية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وفق بيئة اجتماعية ملائمة مع ضرورة تحمل الشركات الاستثمارية الأجنبية لمسئولياتها الاجتماعية، فمهما كان حجم ونطاق أعمالها، فهي تنتهج ما تراه مناسباً وملائماً من الإجراءات والممارسات وفق إمكانياتها وقدراتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومقتضياته؛ فالشركات التجارية والاقتصادية والمالية الدولية، ليست بمؤسسات خيرية وإنما هاجسها الأول هو تحقيق أكبر عائد من الربح على أصحابها. ومن هنا تبلورت فكرة وجوب تذكيرها بمسئولياتها الاجتماعية والأخلاقية حتى لا يكون تحقيق الربح عائداً عن تشغيل الأطفال والإخلال بالمساواة في الأجور وظروف وشروط العمل. وكلها عناصر ذات أهمية بالغة، تأخذ بعين الاعتبار في وضع البرنامج التحفيزي الاستثماري.

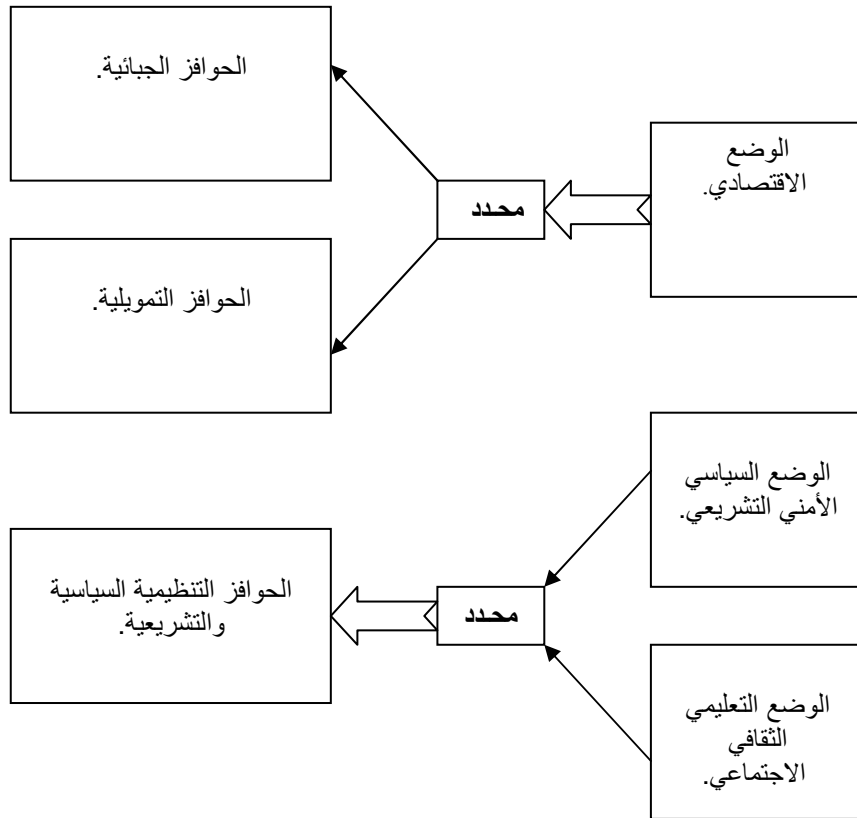
ولتأكيد تأثير الجمعيات و النقابات العمالية، عدى تحسين وتنظيم القوى العاملة، إذ يتجاوز ذلك إلى المستوى الدولي وبالخصوص فيما يتعلق بالحوافز الاستثمارية؛ حيث أكد المنتدى الأوروبي والمتوسطي النقابي على ضرورة إعادة صياغة ودعم مختلف أدوات المساعدة المالية الأوروبية للبلدان المتوسطة الشريكة (البنك الأوروبي للاستثمار، برنامج ميديا) وذلك بتوفير الحوافز للاستثمارات الأوروبية في الضفة الجنوبية [15] (ص: 02). لذلك فهو عنصر مهم يتوجب أن يعنى بالأهمية لمساهمته في تحديد طبيعة الحوافز الاستثمارية.

أما بخصوص مقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة، فبعض البلدان، على العموم، تعتبر التأمين مصدراً لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالاً للمعاملات التجارية و المالية مع الخارج، وفق صور متعددة أهمها: دفع الأقساط، حركة رؤوس الموال، تعويض المتضررين، وقد يكون رصيد العمليات

موجبا أو سالبا حسب السنوات و حسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني, فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة و العكس صحيح. ومنه فإن التأمين يعمل على تجميع كتلة معتبرة من الأموال, ذلك أن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة, وتقوم شركات التأمين بتوظيفها في صور متعددة (أسهم, سندات, عقارات), و بالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الإقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد و بالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

إن درجة الوعي والمستوى الثقافي في مجتمع الدولة المضيفة كلما ارتفعا كان السبيل الأمثل لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبغياب، النضج والوعي بالمصالح الحقيقية الكامنة في نظرة مستقبلية قادرة على جعل بالخصوص من مسؤولي الدولة المضيفة رجالا برغماتيين وفعالين في عملهم، يطبقون فعلا ما أصدره من قرارات وقوانين ويتسمون بالاستمرارية والمنطق في أقوالهم وأفعالهم ويتفادون التبذير وضياع الوقت. وهنا نذكر عبارة نيرت NEHRT بقوله " إن القوانين نفسها أقل أهمية من مواقف المجتمع اتجاهها وكذا الطريقة التي تطبق بها " [16] (ص: 03)؛ لذلك على كل أفراد المجتمع في الدول المضيفة وبالخصوص الدول النامية أن يتخلصوا من أفكارهم المسبقة ومن تخوفاتهم إزاء الاستثمارات الأجنبية، فيدركوا أنها ليست اليوم بتلك الاستثمارات التي أنشئت في عهد الحركات الاستعمارية، أي بعبارة أخرى أن يكون قد تم تحول للعقلية.

بعد الإلمام بمختلف محددات الحوافز الاستثمارية، فإنه يمكن في الأخير تلخيص دورها في تحديد الحوافز الاستثمارية وفق الشكل التالي والذي هو عبارة عن تصور لتموضع الحوافز وفق الأطر المحددة لها:



الشكل رقم 01: العوامل المحددة للحوافز الاستثمارية [17].

من خلال هذا الشكل نرى كيف تعمل مختلف محددات الحوافز الاستثمارية مجتمعة على توضيح معالم الحوافز وتحديد طبيعتها فيما إذا كانت تمويلية أو جبائية أو تنظيمية سياسية تشريعية، لكن الملاحظ أن الوضع الاقتصادي هو المحدد الأساسي للحوافز الجبائية والتمويلية الواجب توفيرها، نظراً لطبيعتها المادية بالخصوص، عكس الحوافز التنظيمية السياسية التشريعية ذات الطابع الكيفي، حيث تتحدد بشكل أكبر من خلال الوضع السياسي الأمني التشريعي وكذلك الوضع التعليمي الثقافي الاجتماعي.

2.1. أنواع الحوافز الاستثمارية "بنية النظام التحفيزي":

من خلال هذا المبحث سنتعرف على التشكيلة الأساسية التي يعمل وفقها النظام التحفيزي ويمكن أن نعتبرها كذلك المحاور الرئيسية التي تتجمع حولها الحوافز المختلفة، والتي من المفترض أنه تم إيجادها استناداً إلى العوامل والمحددات المختلفة التي تطرقنا لها في المبحث السابق.

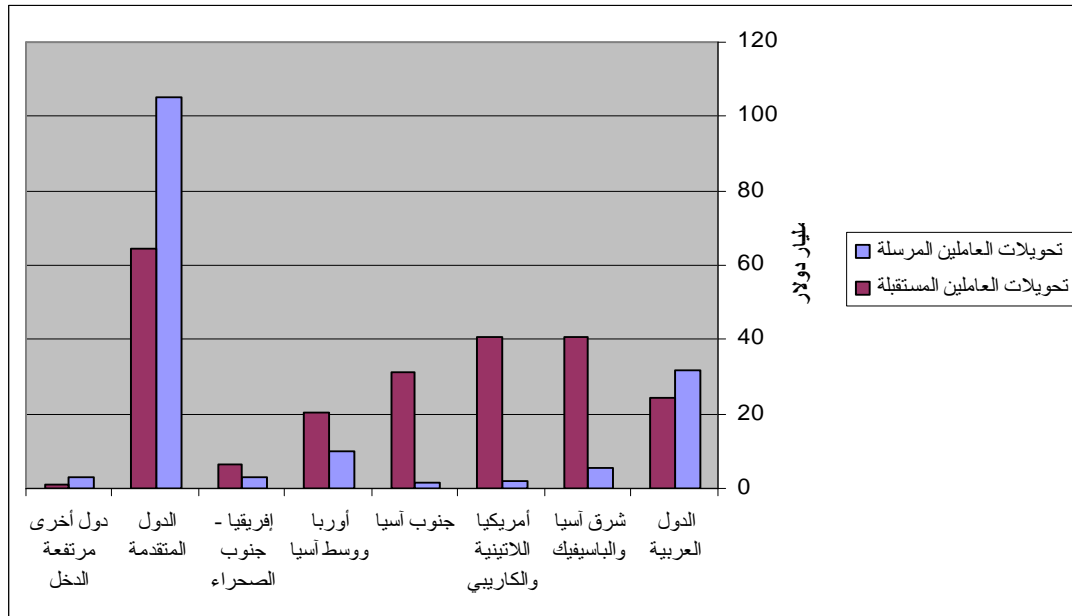
1.2.1. الحوافز التمويلية:

الحوافز التمويلية هي عبارة عن التسهيلات الائتمانية و القروض المقدمة للمستثمرين الأجانب، والإعانات الحكومية؛ والائتمان الحكومي المدعم، وكذلك تتمثل في مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، بالإضافة إلى التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، مثل تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

على العموم يمكن أن نلخص أهمها في النقاط الأساسية التالية [18] (ص: 181):

- إمكانية الحصول على القروض بمعدلات فائدة منخفضة .
 - إمكانية تحويل جزء من رأس المال، أو من الأرباح المحققة، و كذلك تحويل الأجور و المرتبات للعمال الأجانب؛ (وهو ما يسمى بإعادة التوطين).
 - إمكانية الحصول على إعانات مالية لأغراض التوسع في الاستثمارات، أو لأجل تدعيم نشاطات البحث و الدراسات المختلفة المتعلقة بالمشاريع المقامة.
 - ضرورة توفير العملة الصعبة، لأن الشركات الأجنبية تحتاج إلى الحصول عليها بكل سهولة و بسرعة لممارسة نشاطاتهم الاستثمارية، و بالتالي يستوجب على الدول المضيفة التي كانت تفرض قيوداً صارمة على العملة الأجنبية أن تعمل على إزالتها و أن تحرر الضوابط عليها، أو أن تعمل على تطبيق أسعار صرف غير تلك التي تسود السوق، إذا ما أرادت فعلياً أن تحسّن من أداء اجتذابها للاستثمارات الأجنبية.
- تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الحوافز التمويلية هي مرهونة من حيث منحها بمدى توافر الموارد المالية لدى الدول المضيفة إذ يسجل في إطار الدول ضعيفة الدخل استبعاد كلي لها لكونها تفتقر واقعياً لتلك الموارد.

أما بخصوص إمكانية تحويل الأجور والمرتبات للعمال الأجانب من البلد المضيف إلى الخارج، وبغض النظر عن الإجراءات المطلوبة لذلك، حيث أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بصورة كبيرة، في ضوء احتساب التحويلات التي تتم عبر القنوات غير المنظمة أو غير الرسمية، الأمر الذي يجعل تأثيراتها بالغة الأهمية في الاقتصاد الكلي للدول المستقبلية لهذه التحويلات، وذلك من خلال توفير دخل متواصل من النقد الأجنبي وتوفير موارد لتمويل الاستيراد وتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. وفي جانب تحويلات العاملين المرسلين من الدول المضيفة للعمالة الأجنبية، تشكل الدول المتقدمة أهم مصدر لتحويلات العاملين بالخارج، غير أن تحويلات العاملين من الدول النامية متوسطة ومرتفعة الدخل إلى الدول النامية الأخرى تزايدت بصورة ملحوظة خلال الأعوام الماضية [19] (ص: 174). كما يؤكد الشكل التالي:



الشكل رقم 02: تحويلات العاملين إلى الدول المستقبلية ومن الدول المرسلية موزعة حسب الأقاليم عام 2004 [19].

كما يمكن أن نستنتج من هذا الشكل أن زيادة التحويلات المرسلية بالخصوص في الدول العربية، بالإضافة إلى الدول مرتفعة الدخل والدول المتقدمة، يدل على زيادة الاهتمام بعنصر إمكانية تحويلات الأجور للعاملين باعتباره حافز تمويلي قوي يمكنه تنشيط حركة الاستثمارات الأجنبية. فقد أصبح من المظاهر السلبية للتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الحد من إمكانية تحويل الأرباح الصافية المحققة أو ناتج تصفية المشروع؛ سواء بتحديد نسبة قابلة للتحويل لا يمكن تجاوزها أو بفرض ضرائب،

استحقاقات أو اقتطاعات مجحفة على حجم عملية التحويل. وفي سياق ذلك نشير إلى أن بعض الحكومات قد ذهبت إلى منع المستثمر الأجنبي من التصرف في الأرباح الباقية من حيث إعادة استثمارها أو توظيفها في أمور أخرى ومنه فإن تشجيع إقدام الاستثمارات الأجنبية يتم بضمان حرية تحويل أو توظيف الأرباح.

لا يقل ذلك كله أهمية في حفز المستثمر الأجنبي، عن إمكانية الحصول على إعانات حكومية مباشرة، والتي في الغالب تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، أو الإنتاج، أو تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري؛ وقد تفضل حكومة البلد المضيف مؤسسة عن أخرى في تقديم الإعانات؛ فلذلك يمكن أن تكون الإعانات خاصة أو غير خاصة وفق الحالات التالية [01] (ص: 13- 14) :

1.1.2.1. الحالات التي تكون فيها الإعانات خاصة:

- إذا حددت السلطة المانحة، أو حدد القانون الذي تعمل السلطة المانحة بموجبه، بشكل صريح من سبل وصول بعض المؤسسات إلى الإعانة؛
- إذا كانت الإعانة محصورة في مؤسسات معينة واقعة في منطقة جغرافية محددة ضمن الاختصاص القضائي للسلطة المانحة؛
- إذا كانت مشروطة، بحكم القانون أو الواقع، سواء بصفة حصرية أو ضمن عدة شروط أخرى، بأداء على مستوى الصادات؛
- إذا كانت مشروطة، سواء بصفة حصرية أو ضمن عدة شروط أخرى، بتفضيل استخدام السلع المحلية على المستوردة.

2.1.2.1. الحالات التي تكون فيها الإعانات غير خاصة:

- إذا وضعت السلطة المانحة، أو وضع القانون الذي تعمل بموجبه السلطة المانحة، معايير أو شروط موضوعية تنظم أهلية الحصول على الإعانة وحجمها، شريطة أن تكون الأهلية تلقائية وأن يتم الامتثال الصارم لهذه المعايير والشروط. ويجب النص بشكل واضح على المعايير والشروط في قانون أو قاعدة أو غير ذلك من الوثائق الرسمية، حتى يتسنى التحقق منها. ويُقصد بالمعايير والشروط الموضوعية، على النحو الوارد في هذا الحكم، المعايير والشروط المحايدة، التي لا تفضل مؤسسات تجارية معينة على أخرى، والتي تكون اقتصادية في طبيعتها، مثل عدد المستخدمين أو حجم المؤسسة التجارية.

تتعدد تلك الإعانات والمنح حسب البرامج التحفيزية للدول المضيفة، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها؛ ويمكن إيجاز أهمها كما يلي [20] (ص: 08):

- منح البحث و التطوير: إنشاء صندوق لرعاية و تمويل مشروعات البحث و التطوير بحيث تكون مهمته تقديم منح لتطوير المنتجات القائمة و الجديدة، و تقوم الشركات برد المنح من خلال الرسوم التي تفرض على مبيعات المنتجات الجديدة؛
- منح التوظيف: و تعني تقديم منح نقدية للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة و التوسع في الاستثمارات القائمة؛
- علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنح بصفة خاصة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، ولكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تكون هذه المشروعات في مرحلة توسع في الطاقات الإنتاجية و أن تمتلك كذلك القدرة على تحقيق ربحية ملائمة؛
- منح التنمية : تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، و يشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، و يتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع و نوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.

2.2.1. الحوافز الجبائية:

يمكن تعريف التحفيز الجبائي على أنه تخفيض أو إعفاء في معدل الضرائب أو الرسوم أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد وفق شروط معينة؛ وعادة ما يستعمل بدل التحفيز، مصطلح التحريض للدلالة على الأساليب ذات الطابع الإنمائي و التي تتخذها السياسة الاقتصادية كوسيلة لأجل تحقيق النمو الاقتصادي؛ وعلى العموم، فالحوافز الجبائية تتعلق بمجموعة من الامتيازات، والتي يمكن أن تكون وفق صيغة الإعفاء أو صيغة التخفيض، و تجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن تلك الإعفاءات و التخفيضات يمكن أن تكون بصفة مؤقتة أو دائمة و ذلك تبعا للتباين الموجود بين الدول المانحة و أولوياتها و ظروفها الاقتصادية. تتلخص أهم تلك الإعفاءات و التخفيضات، بشكل عام؛ في ما يلي [18] (ص: 182):

- الإعفاء من ضرائب نقل الملكية عند اقتناء عقارات تدخل في إطار المشاريع الاستثمارية المباشرة التي يراد إنجازها.
- الإعفاء من الضرائب العقارية، الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية.

- إعفاء المشتريات من السلع و الخدمات التي تخص مباشرة المشاريع الاستثمارية من الرسم على القيمة المضافة.
- إعفاء المستخدمين الأجانب من دفع الضريبة على الدخل.
- إعفاء كل السلع المستوردة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية و تشغيلها من الرسوم الجمركية و مختلف الضرائب الأخرى أو تخفيض من معدلاتها.
- تخفيض أو إعفاء الصادرات من الرسوم و مختلف الضرائب.
- حوافز ضريبية أخرى، قد تخصّ المناطق الحرة عموماً.

عند التفصيل في هذه الحوافز الجبائية، بالقدر الممكن، نجد أن استهداف الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي يكون إما بشكل غير مباشر عن طريق بعض أهم العوامل المؤثرة فيه، أو بصورة مباشرة، ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

1.2.2.1. التحفيز الجبائي الغير مباشر للاستثمار:

يتم من خلال ما يرتبط باليد العاملة أو بما يتعلق بالصادرات؛ وفق ما يلي [21] (ص: 27 - 29):

1.1. عن طريق ما يرتبط باليد العاملة:

1.1.1. الخصم من الدخل الخاضع للضريبة: يخص هذا الإجراء المؤسسات المشغلة لليد العاملة، وذلك عن طريق إمكانية الخصم من دخلها الخاضع للضريبة مبالغ محددة لكل شخص تم تشغيله، وعن كل منصب عمل تم توفيره في المشروع الاستثماري؛ و هذا الإجراء يمكن أن يخفض من تكلفة اليد العاملة بالنسبة لأرباب العمل وبالتالي يؤدي إلى الزيادة في الطلب عليها، إذا فالضريبة بهذه الصفة تلعب دوراً فعالاً في قرار المستثمر الأجنبي حينما يقوم بالمفاضلة بين استعمال التجهيزات المتقدمة أو استعمال العنصر البشري.

2.1.1. تخفيض معدل الضريبة: المؤسسة التي تشغل يدا عاملة أكبر يمكن لها الاستفادة من تخفيضات في معدل الضرائب على الأرباح أو غيرها من الضرائب الأخرى المتعلقة بالأجور، وهذا التخفيض يحسب على أساس النسبة الموجودة بين رأس المال و اليد العاملة، فإن كانت منخفضة تستفيد من معدل أكبر والعكس صحيح.

2.1. من خلال تشجيع التصدير:

- 1.2.1. التخفيض في الضرائب على الدخل: يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها أن تستفيد من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدير، إذا توفرت بعض الشروط سواء من ناحية طبيعة المنتج أو على أساس حجم الصادرات.
- 2.2.1. التخفيضات من الحقوق الجمركية: مثلما يكون الحال بالنسبة لتشجيع الاستثمار بإعفاء من الحقوق الجمركية يمكن منح المستورد تخفيضا على المواد الأولية و التجهيزات الضرورية التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي يتم تصديرها.
- 3.2.1. التخفيض من الرسم على القيمة المضافة.

2.2.2.1. التحفيز الجبائي المباشر للاستثمار:

هو الذي يكون بصورة مباشرة، حيث تستفيد المؤسسات أو الأشخاص الذين يباشرون مشاريع استثمارية من إعفاء مؤقت أو دائم جزئي أو كلي من دفع الضرائب على الأرباح أو غيرها، كما يلي [21] (ص: 31 - 32):

- الإعفاءات الدائمة: توجه بشكل خاص إلى بعض النشاطات و القطاعات التي تهدف إلى تحقيق الإنعاش الاقتصادي على المدى البعيد و هذه الإعفاءات إما أن تكون ذات طابع اجتماعي، ثقافي، اقتصادي.

أ- الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي: الهدف منها مساعدة بعض الفئات الاجتماعية أكثر حرمانا لتحسين ظروفهم الاجتماعية، مثلا: المعوقين.

ب- الإعفاءات ذات الطابع الثقافي والعلمي: الهدف منها تطوير البحث العلمي و بعثه لخدمة التنمية و التطوير الاقتصادي و الاجتماعي لأنه أساس كل تطور لا بد أن تركز على البحث العلمي.

ج- الإعفاءات ذات الطابع الاقتصادي: و ذلك من خلال الإعفاءات الدائمة الموجهة لبعض المشاريع الاستثمارية و الأنشطة الاقتصادية التي تراها الدولة ذات أهمية لما لها من انعكاسات إيجابية على باقي القطاعات الأخرى كقطاع التصدير لأنه يوفر العملة الصعبة، ويكون الهدف الطويل المدى هو تحديد الهيكل الإنتاجي.

- الإعفاءات المؤقتة:

- أ- إعفاءات على الضرائب غير المباشرة.
- ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني: وتحدد قيمة المبالغ المعفى بنسبة رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير.
- ج- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة معينة من السنوات حيث تكون مرهونة بضرورة إعادة استثمار الأرباح المحققة.

هناك رأي يؤكد على أن تلك الحوافز ليست أهم عامل لجلب وتشجيع الاستثمار، لأن تلك الشركات الأجنبية لا تستفيد حقيقة منها طالما ستخضع لاحقاً لضرائب مطبقة في موطنها الأصلي، فلذلك يجب على الدول المضيفة أن تبرم اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي هذا من جهة، كما يجب عليها أن تتحقق من النظام الضريبي، سواء المتعلق بالمستثمر الأجنبي أو بها، وأثره على اتجاهات الاستثمار الدولي؛ و بالتحديد يجب أن تفاضل الدولة المضيفة بين الإيرادات المتوقعة من الضريبة و التكلفة الاقتصادية لهروب الاستثمار الوافد [22] (ص: 79). لذلك ينبغي الإشارة في هذا الشأن، إلى أن توفير الحوافز الجبائية للشركات الأجنبية و المحلية على حد سواء، خاصة إذا ما تم القضاء على مشكلة الازدواج الضريبي، يمكنها من تعزيز التعاون في ما بينها في مجال البحث و التطوير، و من ثم تشجيع الابتكار، و تصل تأثيرات هذه الحوافز قمتها عندما يتعلق الأمر بالاستثمار الموجه للتصدير.

لا يمكن القضاء على مشكلة الازدواج الضريبي إلا من خلال مجموعة من القواعد والاتفاقات والتعاقدات التي تبرم ما بين عدد من الدول من أجل إزالة التناقضات في النظم الضريبية المختلفة فيما بينها؛ وهو ما يسمى بالتنسيق الضريبي [23] (ص: 15)، والذي يعتمد في تجسيده على الآليات والأجهزة التالية [24] (ص: 10):

- 1 - الاتفاقيات الثنائية: تعقد الاتفاقيات الثنائية بين دولتين، ويكون التنسيق الضريبي إما ضمن اتفاقية عامة كاتفاق اقتصادي، أو تجاري، حيث يعالج التنسيق الضريبي في مثل هذه الاتفاقيات بعض البنود من أجل تحقيق غرض معين، كالنص على إعفاء منتجات البلدين المتعاقدين من الحقوق الجمركية، أو على إعفاء أرباح الاستثمارات من الضريبة على الأرباح.
- 2 - الاتفاقيات الجماعية: تعالج هذه الاتفاقيات غرض محدد ضمن تكتل اقتصادي، كعقد اتفاقية متعددة الأطراف لتفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي.

3 - السوق المشتركة: يتم فيها تنسيق مختلف أنواع الضرائب، على عكس منطقة التجارة الحرة التي تعفى فيها الضرائب والرسوم الجمركية فقط.

4 - الإدارات والأجهزة الضريبية: يتطلب التنسيق الضريبي بين الدول تعاوننا بين أجهزته الضريبية، ويتخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة أهمها تبادل المعلومات، وتقريب التشريعات والمصطلحات.

5 - المعاهد الضريبية ودور البحث العلمي: تعمل المعاهد الضريبية ودور البحث العلمي على دراسة الضرائب في مختلف الدول الأعضاء، وتعمل على تطويرها، وإبراز نقاط التشابه والاختلاف بينها، والعمل على معالجتها بما يرضي كافة الأطراف.

6 - الصندوق التعويضي: يقتضي تنسيق التشريعات والنظم الضريبية البحث عن حساب خاص في شكل صندوق تعويض، تتكون موارده من مساهمات الدول الأعضاء في التنسيق الضريبي، أو من فرض رسم جمركي تخصص حصيلته لهذا الصندوق، أو بطرق أخرى تتفق عليها الدول الأعضاء من أجل تمويل هذا الصندوق؛ إذ يكمن الهدف من الصندوق التعويضي تعويض خسائر ميزانيات الدول المنسقة لنظمها وتشريعاتها الضريبية.

رغم أن مدى نجاح وفعالية الحوافز الجبائية مرهون بالقضاء على الازدواج الضريبي، إلا أن هنالك عدة ضوابط أخرى لا تقل أهمية؛ تتمثل في ما يلي [21] (ص: 33):

1- توازن الميزانية: من سلبيات التحفيزات الجبائية لاسيما في السنوات الأولى من تنفيذ المشاريع هو نقص في إيرادات الدولة من الضرائب و الرسوم و بالتالي تسجيل العجز في الميزانية. و لتفادي هذه السلبية يجب قبل إعداد برامج التحفيز، أن تعوض تلك الإجراءات بإيرادات من مصادر أخرى إلى غاية استرداد هذه المبالغ.

2- الضغط الجبائي: ونقصد به النسبة المئوية الموجودة بين كتلة الاقطاعات الضريبية وإجمالي الناتج الوطني؛ وهو ما يتيح لنا رؤية واضحة تخص حجم الإيرادات الضريبية والطاقة الجبائية للأفراد من خلال مساهمتهم من إجمالي الاقطاعات؛ لذا يجب أن يبلغ الضغط الجبائي حدا معينا يتناسب و الوضعية الاقتصادية ومستوى الإنتاجية التي تكون عليها القطاعات.

3- مدى التحكم في الآلة الجبائية للدولة وإعلام المستثمرين بمضمون الامتيازات الجبائية: تعتبر ذات أهمية فالجهل بها سواء بتقصير من وسائل الإعلام أو بجهل المتعاملين يقلل من عدد المستفيدين من هذه الإجراءات.

4- الظروف السائدة: هذا العنصر يجمع في طياته المناخ الاقتصادي، السياسي، الإداري، الثقافي؛ حيث انطلاقاً من هذه المتغيرات يبني المستثمر قراره في الاستثمار.

3.2.1. الحوافز التنظيمية السياسية والتشريعية:

يمكن تسميتها بالحوافز اللوجيستية، باعتبارها تقدم خدمات مساندة غير مباشرة تشتمل على مجموعة من القواعد و الإجراءات على المستوى التنظيمي والسياسي و التشريعي "القانوني".

1.3.2.1. على المستوى التنظيمي:

يحتوي هذا العنصر على توفير وتطوير البنية التحتية، و إنشاء هيئات لخدمة الاستثمار، واعتماد الحوكمة والشفافية:

أ- توفير وتطوير البنية التحتية:

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محمداً هاما ورئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي للدول المضيفة، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلاً على أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز [25] (ص: 119). وكذلك فإن البنى التحتية أو الأساسية ضرورية لتطور أي مجال من مجالات الاستثمار، الإنتاج والتجارة؛ فهي تحدد مستوى التقدم لأي مجتمع أو منطقة كانت، وكنيجة لذلك، لها اثر مباشر على نوعية حياة السكان، وعلى تحركاتهم واختياراتهم؛ وكله مرتبط بفعالية ومسؤولية نظام البنى التحتية. كما أن الخدمات الاقتصادية كالبنوك، والصحة و التعليم وغيرها لا تستطيع العمل بفعالية بدون أنظمة بنى تحتية متطورة، ولذلك فهي تحتاج بدورها إلى عدة متطلبات كالدفاع والأمن للتكفل بها.

ب- إنشاء هيئات لخدمة الاستثمار:

بحيث تكون مهمة هاته الهيئات تخطيط و تنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى و نوع التكنولوجيا التي تتلاءم و متطلبات التنمية. بالإضافة إلى أنها يمكن أن تكون في شكل وسيلة عملية، توفر للمستثمرين الأجانب تعويضاً مادياً مناسباً عند تحقق مخاطر تجارية و غير تجارية، خاصة إذا ما كانت تلك الضمانات تديرها مؤسسات تتمتع باستقلالية فيما يخص نشاطها. و يلاحظ أن الملكية العامة لتلك المؤسسات لم تؤثر على التزامها تجاه القطاع الخاص، بل كان السند الحكومي الذي يقف وراءها مدعاة لمزيد من الثقة فيها؛ وأهم مصادر ضمان الاستثمار هي مؤسسات الضمان الإقليمية والدولية باعتبار أن المؤمن له يكون أكثر ثقة في ضماناتها بعيداً عن تأثير الحكومات في قرار استحقاق التعويض [26] (ص: 01 - 02).

ج- اعتماد الحوكمة والشفافية:

"حوكمة الشركات" يقصد بها مجموعة من القواعد والإجراءات الديمقراطية الشفافة التي تجرى بموجبها إدارة الشركات داخليا، وهي ذات أهمية بالنسبة لشركات القطاع العام والخاص على حد سواء؛ وذلك من أجل تمكين حصول الجماهير على عائد عادل من الأصول الوطنية؛ وكذا من أجل توزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف المشاركين في الشركة، مثل مجلس الإدارة، والمديرين، والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين [27] (ص: 04). وهناك عدة طرق يمكن بها لحوكمة الشركات أن تساعد بها الشركات والاقتصادات على اجتذاب الاستثمار، وأن تدعم بها أساس الأداء الاقتصادي طويل الأجل والقدرة التنافسية؛ وتتمثل في ما يلي [27] (ص: 06):

- من خلال مساعدة مديري الشركات ومجالس الإدارة على وضع استراتيجية سليمة للشركة، و ضمان عدم القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ إلا لأسباب سليمة تدعو إليها حاجة المنشأة، والتأكد من أن نظم المرتبات والمكافآت تعكس الأداء. وهذه الإجراءات هي التي تساعد الشركات على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.

- بواسطة توفير حماية أقوى لمصلحة مساهمي الأقلية عن طريق حوكمة الشركات، وإيجاد أسواق مالية أكثر سيولة. ومن ثم، فإنه في الدول التي تحاول جذب صغار المستثمرين، سواء أكانوا محليين أم أجانب، تكون حوكمة الشركات بالنسبة لها على قدر كبير من الأهمية من ناحية الحصول على العملة

الصعبة المكتنزة عند المستثمرين الاحتماليين؛ ويمكن لهؤلاء المستثمرين، مجتمعين أن يمثلوا مصدراً لمبالغ ضخمة لاستثمار طويل الأجل.

يعتبر الحصول على المعلومات من أهم الخطوات التي يجب تحقيقها لزيادة و تحسين تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فالمعلومات تغذى الشفافية والمحاسبية وبالتالي تؤدي إلى الحوكمة الجيدة في جميع المجالات . والشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها. وهناك ثلاثة مكونات للمعلومات الشفافة وهي [28] (ص: 16): إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة لجميع المواطنين. ثانياً، أن تكون المعلومات وثيقة الصلة بالموضوع أي أن تكون متعلقة بالقضية المعنية بإصدار قرار ما. ثالثاً، إمكانية الاعتماد على المعلومات لذلك يجب أن تكون المعلومات دقيقة وحديثة وشاملة.

2.3.2.1. على المستوى السياسي:

يحتوي هذا العنصر على الخصصة "الخصخصة"، والشراكة، والإصلاحات الاقتصادية:

أ- الخصخصة " الخصخصة":

يعتمد أسلوب الخصخصة المتبع على متغيرين أساسيين هما: الهدف من الخصخصة وخصائص المنشأة التي يتضمنها برنامج الخصخصة، فإذا كان هدف الخصخصة هو توسيع الملكية، يكون حين إذ طرح أسهم المنشأة للتداول العام هو الأسلوب الأمثل، أما إذا كان الهدف من الخصخصة هو توفير خبرات إدارية ومعارف تكنولوجية، فقد تكون خصخصة الإدارة من خلال عقود الإدارة هي الأكثر جاذبية [29] (ص: 63). وقد أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصراً هاماً من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهي تنطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة. ويمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخصخصة؛ فبرامج الخصخصة الجاذبة تشترك في ثلاث خصائص هامة هي: لالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية؛ ويمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدول بيعاً مباشراً، وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛ حيث أن تحقيق زيادة

مستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي يكون نتيجة للاستقرار السياسي وكبير حجم المشاريع المخصصة، وهكذا تؤثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمار الأجنبي بعدة طرق أبرزها: إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المضيف، إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنية الأساسية، وأخيراً إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص [30] (ص: 18).

ب- الشراكة:

تعتبر آلية للنمو والتوسع الخارجي وتبديل العلاقة التنافسية بالتعاون، من شأنها جلب الاستثمارات الأجنبية، فهي توفر إمكانية مشاركة رأس المال الأجنبي في الاستثمارات المحققة في الدولة المضيفة وفق إطار شركات الاقتصاد المختلط. وذلك عن طريق بروتوكول ارتباط الشركاء، والذي يبين عمر الشركة في الاقتصاد المختلط، وكذا حقوق وواجبات الشركاء. كما تعتبر الشراكة درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي مقارنة مع منطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي، حيث بالإضافة إلى حرية تنقل السلع والخدمات، يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج، كالعمل ورأس المال و التكنولوجيا بين الدول الأعضاء في السوق؛ وعلى ذلك تشكل الدول الأعضاء سوقاً موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن أمثلة ذلك "السوق الأوروبية المشتركة [31] (ص: 08 - 10).

ج- الإصلاحات الاقتصادية:

يمكن أن تكون كل تلك الإجراءات سالفة الذكر وفق برنامج للإصلاح الاقتصادي، يؤثر بشكل مباشر في الأداء الاقتصادي، باستعماله مثلاً أدوات السياسة النقدية في معالجة الإختلالات الهيكلية الحاصلة في ميزان المدفوعات و كذا العمل على ضبط والتحكم في معدلات التضخم، كما يعمل على التخطيط لتقديم خدمات و منتجات مصرفية لمختلف الأعوان الاقتصاديين لتسريع عملية التمويل من جهة و تحرير حركة انتقال رؤوس الأموال من جهة أخرى.

3.3.2.1. على المستوى التشريعي "القانوني":

يتمثل في صدور قوانين منظمة للاستثمار تشكل ضمانات للمستثمر، ويمكن أن تتخذ ثلاثة سبل و هي

[18] (ص: 183):

- الضمانات التي تقرها الدول المضيفة بموجب قوانين تنظيم الاستثمار؛
- الالتزامات الدولية التي تنفذها و التي تخص هذه الضمانات؛
- اللجوء للتحكيم الدولي لتسوية النزاعات.

أولاً/ الضمانات الممنوحة بموجب القوانين الداخلية للدول المضيفة:

على العموم تتخذ الضمانات الممنوحة وفقاً للقوانين الداخلية الخاصة بتشجيع و حماية الاستثمار ما يلي:

- حماية الشركات الأجنبية من المخاطر المحتملة الوقوع مثل المخاطر التجارية المتمثلة في التقلبات التي تميز مثلاً أسعار الصرف، أو معدلات الفائدة، إلى جانب المخاطر السياسية.
- ضمان الحرية الكاملة لشركات الأجنبية لأجل إقامة استثمار مباشر أجنبي في إطار النشاطات المختلفة المخولة بموجب النصوص القانونية.
- إلغاء كل أشكال التمييز الخاصة بالشركات المستثمرة عموماً و كذلك استثماراتها، إذ يستوجب هنا تجسيد المعاملة العادلة سواء للشركات الأجنبية أو المحلية و عدم التمييز بينها.
- ضمان حرية تحويل جزء من رأس المال و المداخيل (العائدات)، هو ضمان و في نفس الوقت "حافز مالي".
- ضمان حق إما التوفيق أو التحكيم لتسوية النزاع المحتمل الوقوع.
- ضمان حق الشركات الأجنبية في تصفية المشاريع الاستثمارية التي تم إنجازها و استغلالها في الدول المضيفة أو التنازل عنها.

ثانياً/ الالتزامات الدولية المتعلقة بها:

إن الضمانات المنصوص عليها بموجب قوانين الاستثمار المتعلقة بالدول المضيفة لا تكفي من الناحية العملية لتكريس ثقة الشركات الأجنبية في ضرورة الاستثمار فيها، ومن ثم يجب تدعيمها بالضمانات التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية.

من الناحية الموضوعية تشكل الاتفاقيات الدولية الأداة المستعملة على أوسع نطاق لضمان الحماية الدولية للاستثمار المباشر الأجنبي و تيسيره، و عليه ينبغي على الدول المضيفة أن تعمل على الالتزام دولياً بحماية و تدعيم الاستثمار المباشر الأجنبي من خلال إبرام عدد آخر من الاتفاقيات التي تتخذ الصيغ الآتية: الاتفاقيات الثنائية، و الاتفاقيات الإقليمية، الاتفاقيات الدولية.

ثالثاً/ الإقرار الفعلي لـ"التحكيم":

إن اللجوء للتحكيم، يجب أن ينفذ بثلاث طرق و هي:

- 1- إمّا أن يتم التحكيم عن طريق قانون الدولة المضيفة و ذلك استجابة للرضا المسبق للدولة المضيفة و الشركة الأجنبية المستثمرة فيها، عن طريق لجنة تابعة للدولة المضيفة تتولى مهام تسوية منازعات الاستثمار إما ودياً أو حسمه نهائياً عن طريق التحكيم، أو عن طريق محكمة مختصة.
- 2- إمّا عن طريق ما تشير إليه الاتفاقية الثنائية المبرمة بخصوص ذلك، كأن مثلاً تنص الاتفاقية على تسوية المنازعات المحتملة عن طريق محكمة مختصة محايدة أو تكون تابعة للدولة المضيفة... الخ.
- 3- إمّا عن طريق إرادة الأطراف من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف، أين يشترط من الدول المضيفة أن تنظم و بالتالي تثبت عضويتها في الهيئات الدولية المختصة في شأن ضمان و حماية و تسوية منازعات الاستثمار المباشر الأجنبي.

3.1. أهداف الحوافز الاستثمارية:

تتنوع أهداف الحوافز الاستثمارية حسب تطلعات البلد المضيف خاصة إذا ما كان يسعى إلى جلب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على الصعيد العالمي وذلك بتنوع تشكيلة الحوافز التي يحتويها البرنامج التحفيزي، فهناك أهداف محددة تستهدف الاستثمار مباشرة، وتتمثل في التأثير على قرار الاستثمار ثم العمل على توجيه ذلك الاستثمار إلى قطاعات اقتصادية معينة. وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى ذات أبعاد متعددة.

1.3.1. التأثير على قرار الاستثمار:

من شأن الحوافز الاستثمارية أن تؤثر على قرار الاستثمار ، وذلك من خلال التأثير على كل من معدل العائد المتوقع ودرجة المخاطرة وحجم السوق الداخلي والخارجي، والعديد من المحددات الأخرى للقرار الاستثماري، وسوف يختلف الأثر النهائي على القرار الاستثماري حسب تنوع الحوافز. وتتزايد

أهمية الحوافز بمختلف أشكالها في التأثير على قرار الاستثمار في الاتجاهات المرغوبة وبصفة خاصة في الدول النامية التي يكون نظام السوق فيها غير فعال في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

يمكن التأثير على قرار المستثمر الأجنبي من خلال العوامل المالية أو العوامل الكيفية والذاتية للاستثمار. وتتمثل العوامل المالية في [32] (ص: 115):

1. تخفيض التكاليف.
2. العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمار.
3. الوقت اللازم لاستعادة رأس المال المستثمر.

أما العوامل الكيفية والذاتية للاستثمار؛ فهي على العموم تتمثل في ما يلي [32] (ص: 116):

1. وجود تنظيم وقوانين مرنة، مثلاً مدى التشدد في قضية حماية البيئة.
2. المستثمر الأجنبي يسعى لدعم تفوقه على منافسيه الآخرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب ، داخل بلده أو خارجه باجتناب أكبر عدد من المستهلكين أو من الأسواق ، بتقديم أفضل المنتجات كما ونوعاً .
3. كسب أسواق جديدة: متطلبات السوق والمنافسة تدفع بالمستثمر إلى تنويع نشاطاته سواء ضمن مجال تخصصه أو ضمن مجالات أخرى مختلفة تماماً تعمل على تدعيم مركزه في السوق الدولية ذلك إلى جانب ضرورة التمتع في أسواق دول تطبق سياسات حمائية، فيكون الاستثمار أول خطوة في إستراتيجية اقتحام السوق "إذ يتجاوز عوائق الاستيراد" وكذا الأسواق المجاورة.
4. دافع التكتل الاقتصادي.

التأثير في العوامل المالية يعتمد على معدلات الربح الممكن تحقيقها؛ حيث أن المستثمر الأجنبي يدخل في اعتباره العائد المتوقع تحققه في بلد معين مقارنة بمعدله في البلاد الأخرى عند اتخاذ قراره الاستثماري لذلك فإنه يفضل الاستثمار في بلد معين إذا كان الاستثمار في هذا البلد يتيح له الحصول على معدلات للأرباح أعلى من تلك التي يمكن أن يحققها في بلده، أو في أي بلد آخر، ولذلك فإن المستثمر يدرس العوامل المؤثرة في مستوى الأرباح في الأماكن المحتملة للاستثمار مثل الطلب المحتمل، سعر التكلفة، توافر عوامل الإنتاج ووسائل النقل، وكذلك من العوامل المؤثرة في الربح والتي يضعها

المستثمر في اعتباره، المعاملة الضريبية المقررة في البلدان التي يرغب الاستثمار فيها، ذلك أن هذه المعاملة الضريبية تؤثر في تكلفة الإنتاج وبالتالي في صافي عوائد المشروع [33] (ص: 73).

يوجد نوعين من عائد الاستثمار يدخلها المستثمر في حسابه عند تحديد عائد الاستثمار، الأول هو عائد المخاطرة: كارتفاع تكلفة الاستثمار أو قيامه في منطقة تحيطها مخاطر سياسية مثلا، والثاني هو عائد التضحية، والذي يتمثل في تحويل المبالغ النقدية إلى أصول أقل سيولة. لذلك فإن المستثمر يعمل على الحصول على عائد يعوضه عن التضحية بالسيولة التي كانت تكفل له حدا معيناً من الربح، ولما كان يترتب على فرض الضرائب خاصة الضريبة على الأرباح، تخفيض عائد الاستثمار فإن الإعفاء منها يزيد من احتمالات تحقيق ما توقعه المستثمر من عائد المخاطرة وعائد التضحية بالسيولة، ومن هنا فإن المستثمر يبحث بين مجالات الاستثمار المتاحة عن النشاط الذي تؤدي فيه الحوافز الضريبية إلى تحقيق مستوى الربح المستهدف [34] (ص: 81).

يمكن التأثير على العوامل الكيفية والذاتية للاستثمار من خلال ما يضعه المستثمر في اعتباره، في ما يتعلق بالوضع السياسي للدولة التي يرغب الاستثمار فيها، ومدى إمكانية تحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج. ولما كانت ظروف البلدان النامية التي من شأنها أن تزيد من معدلات المخاطر المحيطة بالاستثمار على إقليمها تتطلب عائداً مرتفعاً للقيام به، فإن الحوافز التمويلية والجبائية تساهم بقدر معين في تغطية نسبة من المخاطرة والتضحية بالسيولة. كما أن المستثمر لا يبحث فقط عن تحقيق أعلى مستوى من الربح في أي مكان يستثمر فيه أمواله، وإنما يدخل في اعتباره أيضاً المحافظة على رأس ماله، فإن الحوافز التنظيمية السياسية والتشريعية، أو ما اصطلاحنا على تسميته بالحوافز الاستثمارية اللوجيستية، تلعب دوراً مهماً في هذه الحالة، خاصة وأن المستثمر الأجنبي يقدر فرص الاستثمار المربحة في الأماكن البديلة للاستثمار، في ضوء المخاطر التي يمكن أن توجد في هذه الأماكن، فيختار المكان الذي يوفر له أكبر قدر من الفرص الاستثمارية المربحة من جانب والأمانة من جانب آخر.

هذه العوامل المؤثرة في قرار الاستثمار على الرغم من أنها ترتبط ببعضها البعض، إلا أن حجم تأثيرها يختلف من دولة لأخرى؛ كما أن أثر الحوافز الاستثمارية يختلف من مشروع إلى آخر وهذا هو الذي يفسر الاختلاف بين الدول النامية من حيث النتائج المحققة [32] (ص: 117).

يمكن للدولة المستقطبة للاستثمار أن تلجأ إلى اعتماد إحدى الطريقتين أولهما طريقة التحديد التشريعي للحوافز والمزايا، وبمقتضاها ينص القانون على تقسيم الاستثمارات الوافدة إلى عدة أقسام تختلف فيما

بينها من حيث المزايا التي تتمتع بها وذلك في ضوء أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبهذه الصورة يمكن تشجيع المستثمر الأجنبي على التوجه باستثماره نحو المجالات الاقتصادية المهمة لكي يحظى بمعاملة أفضل. وثانيها، السلطة التقديرية لهيئة الاستثمار في منح الحوافز والمزايا وبمقتضاها يحدد القانون المزايا التي يمكن منحها للاستثمار الوافد، ثم يضع المعايير التي يتحدد بموجبها حجم المزايا التي يستفيد منها كل مشروع وفقاً لظروف كل حالة، وتدرج المعايير التي يلجأ إليها بهذا الخصوص لتحديد الحوافز والمزايا التي يتمتع بها المستثمر حسب أهمية المشروع ودره في التنمية الاقتصادية ومقدار مساهمته في تحسين ميزان المدفوعات الوطني [35] (ص: 482).

تعتبر الحوافز الضريبية استثناء يجب ألا تغالي (تبالغ) الدولة في استعماله للتأثير على القرار الاستثماري للأجانب، بل ولا تقدمه إلا إذا كانت في حاجة ماسة إلى رأس المال الأجنبي والمعرفة الفنية والتقنية وعلى يقين من أنها سوف تستفيد منه أكثر مما ضحت في سبيله، وانطلاقاً مما تقدم فقد ابتدع الفكر القانوني في بعض الدول نظاماً بديلاً للحوافز الضريبية بهدف التأثير على قرار المستثمر الأجنبي، ويطلق على هذا النظام بشراء الأصول بغرض تأجيرها، وبمقتضاه تقوم الدولة المستقطبة للاستثمار بشراء المعدات والآلات اللازمة للمشروع الاستثماري من المصدر الأجنبي ثم تقوم بتأجيرها إلى مستثمر يبذل إيجاراً منخفضاً لمدة معينة، وفي مقابل ذلك لا تضمن له أية معاملة ضريبية تفضيلية. وأياً كان الأمر فإن هذا النظام لا يعد بديلاً ملائماً عن الحوافز الضريبية، والعلة في ذلك تكمن في أنه يتطلب من الدولة المستقطبة للاستثمار موارد مالية كافية لشراء تلك الآلات والمعدات وهو أمر لا ينسجم في الواقع مع حاجة هذه الدول إلى الموارد المالية ومن ثم قيامها بتقرير معاملة مميزة لرأس المال الأجنبي بهدف تشجيعه على الاستثمار فيها، فضلاً عما يترتب عليه من آثار سلبية بالنسبة إلى الدولة، إذ أنه يمثل في الواقع صورة من صور الإعانات التي تفيد المستثمر الأجنبي من دون حاجة لانتظار تحقق الأرباح بينما لا تلحق الإعفاءات الضريبية أية خسارة بالدولة إلا من وقت استحقاق الضريبة، أي عند تحقق الأرباح [36] (ص: 253). بعبارة أخرى فإن الخسارة المالية التي تلحق بالدولة من وراء هذا النظام تكون كبيرة مقابل الخسارة في الموارد في حالة الإعفاءات الضريبية، غير أن لجوء الدول إلى هذه الأداة القانونية الجديدة إنما يدل دلالة قاطعة على عدم قناعتها بالحوافز والمزايا الضريبية كوسيلة وحيدة للتأثير على قرار الاستثمار الأجنبي.

1.2.3.1. توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات اقتصادية معينة:

لقد شهدت عملية التنمية، في البلاد النامية، وفي مراحلها الأولى على الأقل، حماية بعض القطاعات الاقتصادية من دخول المال الأجنبي إليها، وذلك سواء بهدف رد المنافسة الكبيرة للأجانب أو نتيجة لتطورات سياسية. وعموما نجد تقسيما ثلاثيا للقطاعات الاقتصادية منها : القطاع العمومي و القطاع المختلط و قطاع مفتوح للمبادرة الخاصة. وظهر ذلك التقسيم في البلاد التي كانت تأخذ بالاقتصاد الموجه. ومن البلدان ما أبعده قطاع التجارة من تطبيق قانون الاستثمار [37] (ص: 21 - 22). غير أننا لا نجد معيارا محددًا يتأسس عليه توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة. كما أن بعض الدول تبين القطاعات المحظورة على الاستثمار الأجنبي أو تضع قائمة للقطاعات و النشاطات المفتوحة له؛ وهي قائمة تتغير وفق حاجيات المخططات الوطنية؛ ذلك أن الإدارة تتمتع بقدر كبير من السلطات التقديرية.

بصفة عامة، يتم استعمال الحوافز الاستثمارية قصد توجيه الاستثمار الأجنبي إلى قطاعات اقتصادية معينة وفق ما يحقق الأهداف الوطنية للدولة المضيفة. ولعل من أبرز تلك السياسات [38] (ص: 32 - 34):

1.2.3.1. التمييز في منح الحوافز والتسهيلات و الامتيازات:

يمكن للشركة ذات الأهمية، من وجهة نظر الدولة لاقتصادها، التمتع بامتياز إبرام عقد دولة يحدد الضمانات و الامتيازات الخصوصية، كما يحدد المعايير التي يعتبر المشروع على أساسها هاما في التقنيات. وعلى العموم، فإنه يتم التمييز في منح الحوافز وفقا للعديد من الأسس، ومنها:

- 1- إسهام المشروع في تنمية وتطوير المناطق الجغرافية الفقيرة، فالمستثمر الذي يقيم مشروعا في منطقة نائية يمنح امتيازات أكثر من نظيره الذي يقيم مشروعه في منطقة آهلة بالسكان ومتقدمة الخدمات.
- 2- المجال الاستثماري للمشروع، فالمشروعات الصناعية تمنح امتيازات أكبر من تلك التي تعمل في مجال الخدمات أو التجارة.
- 3- مدى مساهمة المشروع في خلق فرص العمل وتنميتها.
- 4- مساهمة المشروع في التدفقات النقدية من العملات الأجنبية.
- 5- جدارة أو وتميز المنتج أو نشاط المشروع على المستوى الدولي أو المحلي.

هناك من يضع شروطا لمنح تلك الامتيازات للاستثمارات الموجودة. ومنها على سبيل المثال، أن تكون الشركة الموجودة تعاني من منافسة الشركة المتمتعة بتلك الامتيازات، وأيضا هناك إمكانية منح الامتيازات للشركة التي توسع من استثمارها. ويتم ذلك إما بالاعتماد على محاببة دقيقة تفصل بين ما كان موجودا من الاستثمارات و ما هو جديد كي تقتصر الاستفادة على الجديد فقط و إما باستفادة الشركة ككل إذا وسعت من استثمارها [39] (ص: 21).

وهناك دول تتناول الاستثمارات حالة بحالة بحيث تقيم المزايا الاقتصادية لكل مشروع وتمنح الترخيص بمرسوم إلا أن عدم وضع معايير عامة و دقيقة يفتح المجال للقرارات الاعتبارية.

2.2.3.1. الربط بين منح الحوافز وأداء المشروع الاستثماري:

تتأسس على منح الحوافز المنفق عليها على مراحل تتزامن مع البدء في تنفيذ المشروع وحتى بداية تشغيله، أو بعد البدء في مرحلة التشغيل الفعلية. ولقد تبين أن الدول تختلف فيما بينها في تطبيق هذه السياسة، فبعضها مثل بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وأيرلندا وكندا تربط بين الحوافز وفرص العمل الجديدة، أما في دول أخرى ومنها الأردن فالاهتمام يتركز بشكل أساسي على تنمية المناطق النائية.

ولقد أظهرت الدراسات أن سياسة ربط الحوافز بالأداء، وتوجيه الاستثمار إلى مناطق معينة داخل الدولة المضيفة قد أثرت تأثيرا مباشرا في اختيار المستثمرين والشركات الأجنبية لمواقع الاستثمار بما يتفق مع أهداف الدولة المضيفة.

تجدر الإشارة إلى أن السياسات السابقة وإن كانت تساعد إلى حد كبير في زيادة العوائد المالية للجهة المضيفة، إلا أنها قد تكون أداة طارئة للمستثمر بدلا من جذبها، علاوة على أن نجاح الجهة المضيفة للاستثمار في تطبيق السياسات السابقة وفرض القيود المذكورة يتوقف على عوامل كثيرة من بينها سعة المكان كسوق مرتقب، والقدرة التفاوضية للجهة المضيفة مع المستثمر الأجنبي، ومدى ضرورة وأهمية المشروع للاقتصاد الوطني، وقدرة الحكومة على تسويق مشروعاتها الاستثمارية. ولذلك يتعين على الجهة الوطنية في مفاوضاتها للمستثمر الأجنبي أن تحسب الأمور بدقة متناهية، وأن تضع في اعتبارها التوازن بين مصلحة المستثمرين الأجانب والمصالح الوطنية.

في مجال إنشاء مناصب العمل، وجدنا أن الكثير من البلدان كان يخضع، في عهد التشدد في توظيف الأجانب، إلى أحكام صارمة ووضع نسبا لليد العاملة المحلية التي توظف في المشروع الاستثماري الجديد، وأن تلك النسبة قد حددت بالمقارنة بمجمل الأجور المقدمة، وذلك بهدف حصول المحليين على مناصب تقنية أو إدارية مأجورة بشكل جيد هذا إضافة إلى أن بعض البلدان قد ألزم، في قوانينه ،

المستثمر الأجنبي بتحديد برنامج لتكوين العمالة. ومادامت هذه المطالب مستتقلة من طرف المستثمر الأجنبي رأت فيها بعض البلدان أنها عوامل رادعة للاستثمار، فخفضت من شروط استخدام اليد العاملة المحلية أو الأجنبية بما يحقق مصالح المشروع. وهنا تتحول هذه الحرية إلى محفز وموجه مهم للاستثمار [40] (ص: 22).

إن توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات اقتصادية معينة عن طريق مختلف الحوافز الاستثمارية يساهم في تشكيل ما يسمى بخارطة الاستثمار العالمية، وهي التي توضح نسبة قيمة التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية إلى إجمالي قيمتها الكلية حسب ثلاث قطاعات رئيسية؛ القطاع الأولي: الزراعة والتعدين؛ القطاع الثاني: الصناعة؛ القطاع الثالث: الخدمات. والجدول التالي يبين لنا ذلك بشيء من التفصيل:

الجدول رقم 02: نسبة التغير في اتجاه التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2008 [05] (ص: 09 - 10).

الوحدة نسبة مأوية من إجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً "96 بلد" (قيمته الإجمالية خلال سنة 2008 كانت: 1697 مليار دولار).				
القطاع الأولي: الزراعة والتعدين	القطاع الثاني: الصناعة	القطاع الثالث: الخدمات	الصناديق الخاصة (صناديق رأس مال ساهمي خاص+ صناديق سيادية)	
+17	-10	-54	-83	عمليات اندماج الشركات وحيازتها*
لا تغير	لا تغير	لا تغير	لا تغير	استثمارات جديدة وتوسيع المرافق القائمة
بسبب توقع تخفيض في الضرائب على دخل الشركات (تحسن في الحوافز الجبائية)	بسبب توقع إجراءات حمائية استثمارية (تراجع سلبي في الحوافز التنظيمية السياسية التشريعية)	بسبب انعدام تسهيلات إقراضية نتيجة الأزمة المالية العالمية (تراجع سلبي للحوافز التمويلية)		التفسير

ففي سنة 2008 زادة الشركات أنشطتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود فقط من الصناعات، حيث على العموم شهدت القطاعات الأولى نمواً بنسبة 17 % في قيمة عمليات اندماج الشركات وحيازتها*، في حين أن قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات "القطاع الثاني والثالث" والذين يستأثران بأكبر نسبة من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً قد سجلا انخفاضاً

* عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود: هي عبارة عن صفقات تكون بتسليم شركات أجنبية إلى شركات أخرى سواء كانت مقارها في بلد متلق للاستثمار أو في بلد مصدر له أو بلد ثالث.

بنسبتي 10 % و 54 % على التوالي مقارنة بسنة 2007؛ أما عمليات الاستثمار في مجالات أو قطاعات غير مطروقة (أي استثمارات جديدة وتوسيع المرافق القائمة) فكانت صامدة إجمالاً عام 2008؛ أما بخصوص عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود بواسطة صناديق سهمية خاصة "وهو الشكل السائد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك الصناديق" فقد هبطت إلى 291 مليار دولار في عام 2008، أي بنسبة 38 %، بعد بلوغها ذروة قدرها 470 مليار دولار في عام 2007. ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الحاد إلى أنه وعلى خلاف ما شهدته عملية تمويل شراء كامل الأسهم بتسهيلات إقراضية (حواجز تمويلية) من نمو كبير في السنوات السابقة، قد نصبت تقريباً في النصف الثاني من عام 2008 [05] (ص: 10).

من كل ذلك يتضح لنا كيف أن الحوافز الاستثمارية بمختلف أنواعها يمكن أن تستخدم في توجيه الاستثمارات الأجنبية بمختلف أشكالها إلى قطاعات معينة بمختلف مجالاتها، وبالتالي تشكيل ملامح خارطة الاستثمار العالمية. وكل ذلك لم يتطلب مدة طويلة بل خلال المدى القصير فقط.

3.3.1. أهداف ذات أبعاد متعددة:

عموماً، ترمي الدولة المستقطبة للاستثمار من تقديم الحوافز والمزايا إلى تحقيق أهداف ذات أبعاد متعددة، أحياناً تتميز بطابع الشمولية، وأحياناً أخرى تتميز بطابع المحدودية؛ ونوجز أهمها كما يلي:

1.3.3.1. أهداف متعددة تتميز بطابع الشمولية:

وهي عبارة عن مجموعة من الأهداف الشاملة وفق سياسات استثمارية تربط "الحوافز الاستثمارية المختلفة" بضرورة تحقيق منافع كلية. وتتمثل في ما يلي [41] (ص: 69):

- تكثيف النشاط الاقتصادي للدولة المضيفة من خلال إدخالها لعوامل محركة كرأس المال، التقنيات، التنظيم، المهارات، طرق التسيير والتسويق التي تنسم "باستثناء رأس المال" بالتغيير والتطور السريع، أي أنها وسيلة للمحاكاة مع ما يتم تطبيقه وممارسته في دول أخرى.

- تحفيز المنافسة وما ينجر عنها من انخفاض الأسعار، من تحسن نوعية الخدمات والمنتجات، ومن تحقيق استجابة أفضل لمطالب المستهلكين. فدخلها السوق ومزاحمتها للشركات المحلية أو الأجنبية الأخرى ومزاحمتها لمنتجات محلية أو مستوردة يدخل مختلف الأطراف الاقتصادية في مسابقة لكسب أكبر نصيب من السوق أو على الأقل لإبقاء مركزها الراهن بإعادة تأهيل قدراتها، وفي الأخير تكون

النتيجة انسحاب عدد من هؤلاء الفاعلين سواء أكانوا منتجين أو مستوردين وطنيين أو أجنبيين، وبقاء أفضل العناصر. كما يمكن لتحفيز المنافسة خفض الاحتكار.

- تخفيف بعض أعباء الدولة من حيث أنها تتكفل بتجنيد رؤوس أموال ضخمة وموارد بشرية كبيرة لمشاريع استثمارية في مختلف الميادين وتترك الدولة تتكفل بميادين أخرى هامة بحاجة للدعم، كالقطاع الاجتماعي مثلا، أي تتكفل الاستثمارات الأجنبية بتطوير جزء من تلك القطاعات وتدعيمها.

- نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة التي يكون التحكم فيها من ضروريات الاقتصاد الوطني، إن نقل التكنولوجيا من محددات قدرة شركة أو دولة ما على المنافسة ومسايرة مطالب السوق الدولية.

- تشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية في دولة ما أو استمرار القائم منها وتوسعه.

قد تستهدف الحوافز الاستثمارية تشجيع إقامة مشروعات استثمارية قادرة على استيعاب قدر كبير من العمالة الوطنية، بحيث يترتب على ذلك زيادة المهارات الفنية لتلك العمالة وإنعاش الأسواق الداخلية والحد من نسبة البطالة؛ وكذا توفير فرص عمل جديدة. و من المفروض أن يؤدي قيام مشروع استثماري أجنبي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة وانخفاض البطالة وإنعاش القدرة الشرائية، وتحسين نوعية تلك اليد العاملة المحلية أو تطويرها بعد أن يكون قد تم تدريبها وتكوينها على أحدث الآلات والتقنيات [42] (ص: 15 - 16).

بالإضافة إلى ذلك كله، هنالك بعض الأهداف الشاملة الأخرى، يتم تميزها نظراً لارتباطها بقضية التنمية. تتمثل في ما يلي [30] (ص: 10):

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

- تشجيع المشروعات التجارية الأجنبية على ممارسة نشاطها وفقا لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية الوطنية.

2.3.3.1. أهداف متعددة تتميز بطابع المحدودية:

- هي عبارة عن مجموعة من الأهداف المحددة والخاصة بسياسات استثمارية تربط مباشرة "الحوافز الاستثمارية المختلفة" بضرورة تحقيق منافع معينة؛ ومن ذلك [43] (ص: 61):
- 1 - الاهتمام بالمشروعات الموجهة للتصدير وإحلال الواردات لما في ذلك من دعم وتحسين لميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية. لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير بما تملكه مهارات تسويقية عالية.
 - 2 - التركيز على المشروعات ذات رأس المال المرتفع لكونها تعتمد على التقنية المتقدمة.
 - 3 - المشروعات التي تحتاج إلى عمالة كثيرة لما فيها من خلق فرص العمل.
 - 4- إحلال العمالة الوطنية بدلا من الأجنبية، وذلك بعد تشغيل المشروع واستيعاب العمالة الوطنية للتقنية المستعملة والمهارات الإدارية المطلوبة، أو بتضمين الاتفاق شرطا يقضي باستعمال نسبة معينة من العمالة الوطنية.
 - 5 - الاهتمام بالمناطق النائية والمتخلفة، وإتاحة حوافز أكثر للاستثمار في تلك المناطق من أجل تنميتها.
 - 6- وضع مقترح لسلم الأوليات، وفتح المجال أمام الاستثمارات وفقا لأهميتها والنسبة المحتملة لعوائدها، ومدى تأثيرها على الاقتصاد.
 - 7- حث المستثمرين الأجانب على إعادة استثمار العوائد (الأرباح) المتحققة في الدولة بدلا من تحويلها إلى الخارج.

خلاصة الفصل الأول:

الحوافز الاستثمارية عبارة عن إجراءات كمية أو كيفية تستهدف الاستثمار أو الظروف المحيطة به بشكل مباشر أو غير مباشر؛ ويمكن أن تكون تلك الحوافز الاستثمارية تمويلية؛ أو جبائية؛ أو تنظيمية سياسية تشريعية؛ وذلك حسب مجموعة من المحددات تتمثل في: الوضع الاقتصادي؛ الوضع السياسي الأمني التشريعي؛ وكذلك الوضع التعليمي الثقافي الاجتماعي.

تسعى الدول لأن تكون مضيئة للاستثمارات الأجنبية ومستقطبة لها وفق برنامج أو نظام تحفيزي يحوي محاور رئيسية تتجمع حولها تشكيلة من الحوافز المختلفة؛ والتي يمكن أن تكون تمويلية تظم تسهيلات ائتمانية و قروض مقدمة للمستثمرين الأجانب، وإعانات حكومية. أو حوافز جبائية من خلال تخفيض أو إعفاء في معدل الضرائب أو الرسوم أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد وذلك وفق شروط معينة. وحوافز أخرى تقدم خدمات مساندة غير مباشرة لكل ما يتعلق بالاستثمار، تشمل على مجموعة من القواعد و الإجراءات على المستوى التنظيمي والسياسي و التشريعي، والتي يمكن تسميتها بالحوافز اللوجيستية.

بتنوع الحوافز الاستثمارية تتنوع أهدافها حسب حاجيات المخططات الوطنية أو وفق ما يحقق الأهداف الوطنية للدولة المضيئة، فهناك أهداف محددة تستهدف الاستثمار مباشرة، وتتمثل في التأثير على قرار الاستثمار ثم العمل على توجيه ذلك الاستثمار إلى قطاعات اقتصادية معينة. وبالإضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى ذات أبعاد متعددة أحياناً تتميز بطابع المحدودية، تربط مباشرة الحوافز الاستثمارية المختلفة بضرورة تحقيق منافع معينة؛ و أحياناً أخرى تتميز بطابع الشمولية ترمي إلى تحقيق منافع كلية ذات بعد استراتيجي على المدى الطويل.

الفصل 2: رؤوس الأموال الأجنبية أنواعها أهميتها وحركتها.

رؤوس الأموال تشمل الأصول التي تدر دخلا أو عائدا سواء كانت أصول حقيقية "عينية" أو مالية. ونطلق عليها صفة أجنبية بسبب أن ملكيتها بشكل جزئي أو كلي تعود لشخص طبيعي أو معنوي من خارج الدولة المضيفة. ولدينا رؤوس أموال أجنبية تخلق منفعة اقتصادية بشكل مباشر "الأصول الأجنبية الحقيقية"، وهي التي توظف فيما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر. و رؤوس أموال يمكن أن تخلق منفعة اقتصادية بشكل غير مباشر "الأصول الأجنبية المالية"، وهي التي يمكن أن توظف سواء في ما يسمى بالاستثمار الأجنبي الغير مباشر أو المباشر "حسب حجمها إذا كانت تتيح للمستثمر الأجنبي حق الرقابة والإدارة أو لا". ويجدر الإشارة كذلك، إلى أن الحوافز الاستثمارية غالبا توضع من أجل الاستثمارات المباشرة أي التي تؤدي إلى منفعة إضافية للناجح الوطني.

إن التمييز بين الاستثمارات الأجنبية وكذلك البحث في مدى أهميتها أمر مهم بالخصوص للدول النامية؛ وذلك كي تستطيع أن تحصل تدفقات تحقق لها منفعة على مستواها المحلي، مع ضرورة أن تضع في اعتبارها كل الانعكاسات السلبية التي قد تنجر على اقتصادياتها. ولا يقل أهمية عن ذلك البحث في أسباب تنقل رؤوس الأموال دولياً، مع مراعاة كل ما قد يعيق حركتها، وذلك حتى تتمكن الدول المستضيفة لها من أن تستقطبها أكثر.

سنحاول في هذا الفصل إبراز التنوع في رؤوس الأموال الأجنبية بشيء من التفصيل من خلال المبحث الأول تحت عنوان أنواع رؤوس الأموال الأجنبية؛ ثم في المبحث الثاني سنتطرق لأهميتها سواء كوسيلة تمويلية خارجية بديلة أو كعامل لتحسين الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال المطلبين الأول والثاني من نفس المبحث، وفي المطلب الذي يلي سنتعرف على دورها في عملية الخصخصة؛ ثم من خلال المبحث الثالث سنتطرق لأسباب ومعوقات حركتها حتى تكون لنا في الأخير صورة واضحة ومكتملة عن رؤوس الأموال الأجنبية.

1.2. أنواع رؤوس الأموال الأجنبية:

رأس مال المستثمر (محل الاستثمار) يشمل أموال نقدية, وأموال عينية وحقوق معنوية؛ وتشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية, مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. ومن جهة أخرى، فالأصل الحقيقي " العيني " يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته, و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة وذلك بشكل مباشر؛ أما السهم والسند, فهو أصل مالي, ولا يمكن اعتباره أصل حقيقي لأن تبادل الأصول المالية بصفة عامة لا يخلق منفعة إضافية للناتج الوطني " لا يساهم في عملية التنمية", إلا إذا كان تبادل الأصول المالية من أجل تمويل مشاريع جديدة؛ حيث يساهم في التنمية ولكن بشكل غير مباشر [44] (ص: 13). بالإضافة إلى أن صفة المباشر أو غير مباشر تطلق على الاستثمار الأجنبي حينما يتم تصنيفه وفق معيار السلطة "الملكية" والرقابة [45] (ص: 12), فالمباشر له الحق في إدارة المشروع "مشاركة جزئية أو إشراف كامل", بينما الغير مباشر, فإن القائم به لا يحق له إدارة أو رقابة المشروع الذي أنجز عن طريقه. لذلك يمكن أن تتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر [46] (ص: 04). أو بشكل آخر, يمكن تصنيف رؤوس الأموال الأجنبية لمجمل تلك الاستثمارات إلى حقيقية ومالية.

1.1.2. رؤوس أموال أجنبية حقيقية:

هي الأصول العينية التي يملكها شخص طبيعي أو معنوي أجنبي أو أكثر, حيث يكون الهدف من وراء استخدامها خلق منفعة اقتصادية إضافية تظهر في شكل سلعة أو خدمة [44] (ص: 14), ولذلك فهي تشمل رأس المال الحقيقي الأجنبي المركب و رأس المال الحقيقي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1.1.1.2. رأس المال الحقيقي الأجنبي المركب:

هو الذي يكون موظفا في شكل استثمار مشترك, حيث يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة, و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل قد تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية؛ كما أن توظيفه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية, و يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حق كافي في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية دون السيطرة عليه [47] (ص: 27).

تفضل الشركات الخاصة الأجنبية أن يكون الشركاء المحليون أفراداً أو شركات خاصة وذلك لاعتقادهم بأن المستثمر المحلي الخاص يكون أكثر استعداداً من موظفي الحكومة على توفير الخبرات والخدمات المحلية اللازمة، التي يتطلبها المشروع لعملياته الإنتاجية، ولكن في بعض الحالات تتطلب ضرورة أن يكون المستثمر المحلي حكومة الدولة المضيفة ذاتها خاصة في مجال استغلال الثروات الطبيعية [48] (ص: 159 - 168). و الميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من رؤوس الأموال الثنائية، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الإدارة والتشغيل والأرباح.

2.1.1.2. رأس المال الحقيقي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هو الذي يكون موظفاً في شكل استثمار غير مشترك، حيث يتمثل في الأصول العينية التي يمتلكها بالكامل مستثمر أجنبي واحد سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً كمثل على ذلك قيام الشركات الأجنبية بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة دون مشاركة، حيث يكون الإشراف والإدارة وسلطة اتخاذ القرار في يد هذه الشركات [47] (ص: 28).

يتم الإنفاق الاستثماري لرؤوس الأموال الأجنبية الحقيقية على مستوى الاقتصاد الوطني للدولة المضيفة في شكل مشروعات جديدة، في قطاعات المرافق العامة، والبنية التحتية، مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي، وتهيئة المخططات العمرانية، ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء، وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات؛ بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية، كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة.

مما سبق يتضح لنا أنه من الممكن كذلك أن تتنوع رؤوس الأموال الأجنبية الحقيقية حسب المجالات أو القطاعات الموظفة فيها؛ ويمكن إبراز ذلك التنوع في ما يلي [49] (ص: 27):

3.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في مشروعات البنية الأساسية:

تعد مشروعات البنية الأساسية مشروعات وفرص استثمارية تحتاج إلى ضخ مبالغ كبيرة جداً للاستثمار فيها، ومن ذلك مشروعات الطرق وإقامة المدن الصناعية، هذا بالإضافة إلى الحاجة للاستثمار في القطاعات الصحية والتعليمية وقطاع الاتصالات نظراً لارتفاع حجم الطلب المتزايد

عليها في الدول النامية. وتساهم توظيفات رؤوس الأموال الأجنبية في التخفيف من الأعباء المالية والإدارية للدولة المضيفة حينما تتنازل الحكومة عن دورها التقليدي في احتكار إقامة مشاريع البنية التحتية، وتفرغ للأعباء الرئيسية والهامة كالأمن والدفاع ونحوها. وقد يتم ذلك عن طريق عقود BOT والتي يقصد بها الاستثمار الذي يتولى فيه القطاع الخاص بناء وتشغيل أحد مشاريع البنية التحتية على أن يتم تحويله مرة أخرى للحكومة بعد فترة زمنية كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد مناسب للمستثمر [50] (ص: 12).

4.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في المشروعات التجارية:

يعتبر النشاط التجاري شريان الحياة لجميع الأنشطة الأخرى لإسهامه في تنمية مصادر الدخل الوطني، وتوفير متطلبات المواطنين من السلع والخدمات التي يحتاجونها، وهو بذلك سلة استثمارية قادرة على استيعاب الأموال المستقطبة، ومجالاً خصباً للمستثمرين. إذ يمكن توظيفها في تجارة الخدمات حيث بينت التجارب الدولية أن تطورها في الاقتصاد الوطني من أبرز معالم التنمية حينما ترتفع حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي كما أن كفاءة الخدمات تعتبر من أهم العوامل في اكتساب القدرة التنافسية على المستوى الدولي ليس فقط لقطاع الخدمات ذاته، بل كذلك لقطاع إنتاج السلع والاتجار بها، فمثلاً أصبحت كفاءة خدمات الاتصالات والنقل السريع ضرورية لاكتساب القدرة التنافسية في الأسواق العالمية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع التي تتأثر بالفترة الزمنية لتوصيلها للمستهلك [51] (ص: 214).

5.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في المشروعات الصناعية:

تعد الصناعة قاعدة أساس في الاستراتيجية الاقتصادية لأي دولة مضيفة لرأس المال الأجنبي المتعلق بمختلف مجالاتها، وركيزة هامة فيه؛ فهي توفر مواد خام أولية "مثلاً للصناعات الكيماوية والبلاستيكية"؛ والتي تشكل غالباً نسبة كبيرة من حجم القطاع الصناعي للدولة المضيفة [52] (ص: 13).

6.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني:

بإمكان المشاركة الأجنبية أن تؤدي دوراً لا يستهان به في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية على الخصوص، وهي بلدان بحاجة ماسة إلى الاستثمار الخاص والعام، ما يعمل على زيادة الإنتاجية ودعم التنمية والتحديث الاقتصاديين. كما أن أنشطة الزراعة التعاقدية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية منتشرة في جميع أنحاء العالم، حيث شملت ما يزيد عن 110 من الاقتصادات النامية والانتقالية في سنة

2008، وهي تغطي مجموعة واسعة من السلع الأساسية، وفي بعض الحالات، تستأثر بنصيب كبير من الناتج [05] (ص: 03). كما يوجد عدة مبادرات وأشكال مختلفة لتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية في المجال الزراعي من قبيل إنشاء مراكز للبذور و التكنولوجيا التي تعمل على تكيف تكنولوجيات زراعة البذور وكل ما يتصل بها وفق ما يتناسب مع الاحتياجات والأوضاع المحلية للبلد المضيف. ومن أهم دوافع الاستثمار الزراعي توفر الأراضي والمياه في المناطق المستهدفة كذلك زيادة حجم الطلب على المحاصيل الغذائية.

7.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في المجال العقاري:

يمثل قطاع البناء وعاء استثماري كبير ومناسب للأموال الأجنبية خاصة إذا كانت الدولة المضيفة تشهد نهضة عمرانية بتوسع المدن، وزيادة الكثافة السكانية [49] (ص: 27).

8.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في المجال السياحي:

يكتسب القطاع السياحي أهمية كبرى بكافة الدول، لكونه مصدر هام من مصادر الدخل الوطني، لذلك تسعى الدول المضيفة إلى إعداد كافة التسهيلات الخدمية لقطاع السياحة من مشروعات مياه وطرق وكهرباء وأمن واتصالات من أجل جلب هذا النوع من رؤوس الأموال الأجنبية. وتزيد أهميته خاصة إذا علمنا أنه يساهم في حفز النمو الاقتصادي لذلك من الضروري تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص الأجنبي أو المحلي والحكومة في هذا المجال [53] (ص: 04).

9.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في قطاع الطاقة(كهرباء-غاز- نفط):

تمثل الطاقة بمكوناتها المختلفة عصب الحياة الاقتصادية وشرائها، ولذا تعتمد الدول المضيفة إلى استقطاب رؤوس أموال أجنبية يتم توظيفها في قطاع النفط و الغاز، و قطاع الكهرباء. وتعمل كذلك على تحقيق شراكات استراتيجية طويلة المدى فيها. وكذلك، من أجل تطوير قطاع الطاقة عموماً والاستفادة الكاملة من كافة مكوناته [49] (ص: 28).

10.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في إنشاء شركات تأمين تعاوني:

يعد التأمين التعاوني مجالاً استثمارياً خصباً لاستيعاب جانب كبير من رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة إذا ما كان هنالك ازدياد في عمليات التأمين على موجودات الشركات والمؤسسات والأفراد داخل البلد المضيف [49] (ص: 28).

11.1.1.2. رؤوس أموال أجنبية موظفة في المشروعات العامة التي يتم خصصتها:

من خلال برامج الخصخصة التي تقوم بها البلدان المضيفة لعدد من مشروعاتها، يمكن للمستثمر الأجنبي أن يقوم بالاستثمار فيما يتم خصصته من تلك المشروعات. وهو يحتاج إلى جهود كبيرة من طرف الدولة المضيفة، خاصة إذا ما كان هنالك برنامج إصلاحي متعلق بعملية الخصخصة، حيث عليها أن تقوم بإعلام كافة المهتمين و المتعاملين مع المكونات المختلفة لذلك البرنامج، بكل المزايا التي سوف يجنونها بعد اكتمال المراحل المختلفة له [54] (ص: 04).

بالإضافة إلى كل ما سبق، فإنه يمكن لمالكي رؤوس الأموال الحقيقية الأجنبية الموظفة في المجال الاستثماري للقطاع الاقتصادي الواحد توظيفها مرة أخرى في أي سوق مالي دولي أو الخاص بالدولة المضيفة عن طريق طرحها في شكل أسهم أو سندات. وذلك لغرض زيادة تمويلها.

رغم أن المجالات والقطاعات سالفة الذكر هي من أهم توجهات المستثمرين الأجانب، حيث تتخذ رؤوس الأموال الأجنبية الحقيقية الأنواع المختلفة لها، إلا أنه لا يمكن حصرها جميعاً في عالم يشهد إبداعات اقتصادية وتطورات ومتغيرات عديدة، من أجل جلب المزيد من رؤوس الأموال واستقطابها.

يجدر الإشارة إلى أنه حتى ولو كان رأس المال الأجنبي حر في التحرك بين شتى أنحاء العالم بصورة مطلقة، حيث يمكنه اختيار المنطقة التي يتوطن فيها حسب اعتبارات اقتصادية وسياسية؛ إلا أنه يجب على الدول المضيفة له اختيار أنسب الاستثمارات انطلاقاً من حقائق واقعية، حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع، أو تحمل أقل التكاليف، كما أن بعض القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة الحساسة لا يمكن للمستثمر الأجنبي توظيف أمواله فيها كصناعات الدفاع الوطني و قطاعات الأمن الوطني، والصناعات التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية من قبل الدولة المضيفة نظراً لأنها من الصناعات الاستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني [55] (ص: 129).

2.1.2. رؤوس أموال أجنبية مالية:

يمكن تعريفها بأنها مجمل الموجودات أو التدفقات المالية الوافدة من دولة أجنبية على دولة أخرى نتيجة استثمارات أو تعاملات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل؛ فأما التعاملات قصيرة الأجل، فهي التي تتم عن طريق الأدوات التالية: قروض تحت الطلب، أدونات الخزينة، الأوراق التجارية، شهادات الإيداع، العملات الأجنبية [56] (ص: 05).

أما الاستثمارات طويلة الأجل فتكون في الأسهم بكل أنواعها و السندات؛ وذلك في حالة ما إذا كانت الجهة التي تملكها لا تهدف من وراءها المضاربة و إلا فهي قصيرة الأجل. ويمكن لتلك الأسهم والسندات أن تتجمع في شكل صناديق الاستثمار أو محافظ مالية. و لذلك يمكن لهذا النوع من رؤوس الأموال أن يوظف في شكل ما يسمى بالاستثمار المحفظي؛ وذلك عن طريق شراء وتملك أفراد أجانب أو هيئات أو شركات أجنبية للسندات الخاصة بأسهم الحصص، أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي لهم حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري [57] (ص: 30). ويعرف كذلك باسم الاستثمار الأجنبي غير المباشر، والذي يكون في أسواق الأوراق المالية في الدول المضيفة، وأهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو سهولة الدخول والخروج إلى الدول المضيفة والأسواق المستهدفة، حيث يسعى مستثمرو المحافظ الدولية إلى تعديل مراكزهم الاستثمارية وبالتالي الخروج أو الدخول إلى أسواق الأوراق المالية في الدول المضيفة وفقا لتطور الأسواق المالية لهذه الدول، وما لذلك من انعكاسات على استقرار الأسواق المالية في هذه الدول. ومن مزايا هذا النوع من الاستثمارات أنه يعمل على زيادة سيولة وعمق أسواق الأوراق المالية، حيث أن هذا النوع من الاستثمارات يكون في الغالب على شكل استثمارات مؤسسية تتصف قراراتها الاستثمارية بطول الأمد وتكون مبنية على أسس علمية رشيدة إضافة إلى سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه في مثل هذا النوع من الاستثمارات وضبط إيقاعها، حيث قد تنسحب هذه الاستثمارات بصورة مفاجئة وعلى شكل موجات بيع ضخمة نتيجة لعوامل عديدة، الأمر الذي يؤثر سلبيًا على استقرار سوق الأوراق المالية في البلد المضيف، كما حصل في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. أضف إلى ذلك أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي قد لا يساهم بصورة مباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض معدلات البطالة ورفع الطاقة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو، وذلك كونه يتمثل باستثمار في الأدوات المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية، ولا يأخذ بضرورة الأوليات الإقتصادية الكلية [58] (ص: 04).

تتعدد أشكال الاستثمارات غير المباشرة نتيجة تنوع المنتجات المالية في أسواق المال الدولية، حيث يمكن أن تكون عبارة عن اتفاقيات أو عقود وفق الأشكال التالية:

1.2.1.2. أشكال الاستثمارات غير المباشرة في مجالات التصنيع و الإنتاج:

هي التي تأخذ الأشكال التالية [47] (ص: 25):

1. التراخيص (الامتياز): هي عبارة عن اتفاق أو عقد يقوم بمقتضاه المستثمر الأجنبي بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام) بالدول المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية أو نتائج الأبحاث و الدراسات؛ في مقابل عائد مالي معين، كما قد تشمل هذه التراخيص على التصميمات الهندسية، الصناعية، التدريب، أساليب ضبط الرقابة على الجودة، التصميم الداخلي للمصنع و كافة التسويات المرتبطة بممارسة النشاط محل الترخيص.

2. اتفاقيات المشروعات و عمليات تسليم المفتاح: تتم هذه المشاريع بموجب عقد أو اتفاق بين الطرفين الأجنبي و الوطني؛ حيث يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل و ما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه للطرف الثاني(الوطني).

3. عقود التصنيع و عقود الإدارة:

-عقود التصنيع: وهي عبارة عن اتفاقيات مبرمة بين الشركة الأجنبية وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج السلعة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة وهذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل، كما يتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع والأنشطة المختلفة.

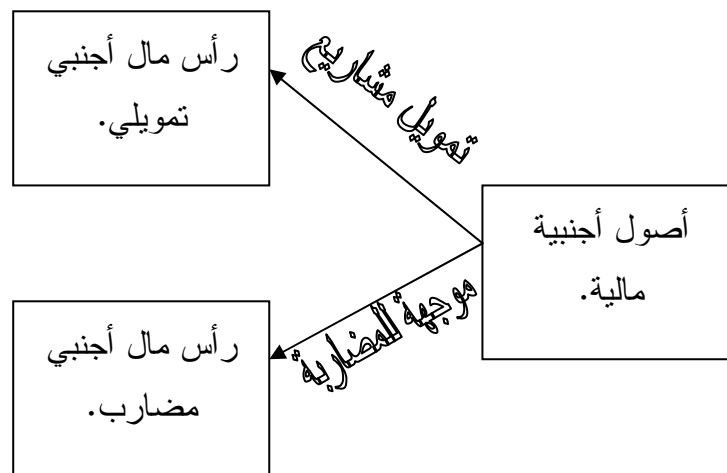
- عقود الإدارة: هي عبارة عن اتفاقيات ومجموعة من الترتيبات و الإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركة الأجنبية بإدارة كل أو جزء من العمليات و الأنشطة الخاصة بالمشروع في الدول المضيفة لقاء عائد مادي معين (في شكل أقساط) والاستفادة من الأرباح.

2.2.1.2. أشكال الاستثمار غير المباشر في مجالات التسويق و التصدير و التجارة:

وتظهر هذه الأشكال في [47] (ص: 40):

-عقود الوكالة (الوكلاء): عقد الوكالة هو عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحد الأطراف (الطرف الأول) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع و منتجات الطرف الأول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي. ويمكن يقوم بالشراء المباشر من الشركة الأجنبية و ذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص، كما يعتبر موزعا و وسيطا بين المنتج و المستهلك، إلا أن دوره ينحصر في قيامه بشراء السلعة من المنتج و إعادة بيعها إلى المستهلك لحسابه الخاص.

يجدر الإشارة كذلك إلى أنه يمكن أن تكون الأسهم موظفة كذلك في شكل استثمار أجنبي مباشر إذا تجاوز عددها حجما معيناً يحدد حسب التشريعات القانونية المعمول بها في البلد المضيف، بحيث يصبح لمالكها الأجنبي الحق في الرقابة وإدارة المشروع. وينبغي الإشارة هنا إلى أن هذا المشروع في حد ذاته رأس مال حقيقي وهو ما تطرقنا له في المطلب السابق لكن بالنسبة لملكيته الجزئية من طرف الأجنبي في شكلها المالي فيمكن وصفها بأنها رأس مال أجنبي مالي. وكذلك يمكن التصنيف حسب الهدف من وراء امتلاكها، فإذا كان الهدف من وراء امتلاكها تمويل مشاريع جديدة فهي تسمى رأس مال أجنبي تمويلي، أما إذا كان الهدف عملية المضاربة فهي رأس مال أجنبي مضارب ولكن ليس تمويلي، باعتبار أنه لا يساهم في عملية التنمية بأي شكل من الأشكال، ذلك أنه لا يخلق منفعة اقتصادية إضافية [44] (ص: 14). وهو ما يمكن اختصاره وفق الشكل التالي حيث يوضح لنا الأصول الأجنبية المالية حسب الغرض منها:



شكل رقم 03: الأصول الأجنبية المالية حسب الغرض منها [17].

لأن رأس المال الأجنبي التمويلي هو الذي يعود بالفائدة على اقتصاد الدولة المضيفة، وذلك لمساهمته في التنمية؛ فإنه ينبغي كذلك الإشارة إلى أن النشاط التمويلي لا يقتصر فقط على المؤسسات المالية بما فيها من مصارف وبيوت المال و الاستثمار و الادخار، و الأسواق المالية للدولة، وإنما كذلك من قبل المؤسسات المالية الدولية بما فيها أيضا من مصارف دوليه و أسواق مالية دولية، وكذلك المؤسسات المالية المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى [59] (ص: 114). أما رأس المال الأجنبي المضارب؛ فهو ذو تأثير سيء على الدول المضيفة لأنه يقوم على المضاربة ويمكن أن يسبب اضطرابا في حالة هروبه إلى الخارج بسرعة كما حدث في دول شرق آسيا [60] (ص: 74).

عمومًا يهدف المستثمرون الماليون من وراء استثمارهم في الأوراق المالية إلى تعظيم مكاسبهم ومنافعهم، من خلال زيادة قيمة و مردودية تلك الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى زيادة ثروتهم "ارتفاع القيمة" [61] (ص: 107).

نتيجة العولمة المالية فقد ظهرت عدة أدوات مالية جديدة إلى جانب ما ذكرناه سابقًا؛ فمثلاً إلى جانب الأسهم والسندات والتي تعتبر أدوات تقليدية، فإننا نجد مثلاً المبادلات و الخيارات و المستقبلات والتي استقطبت المستثمرين وأصبحت تتداول في الأسواق المالية. ولا بأس أن نعرف بأهم تلك الأدوات والأكثر شيوعًا؛ سواء التقليدية أو الحديثة؛ كما يلي [62] (ص: 297 - 325):

- الأسهم تعرف على أنها صكوك ملكية تعد بمثابة حق في ملكية الشركة، كما أنها تعطي لحاملها بعض الحقوق الأخرى كحق الرقابة والتصويت، بالإضافة إلى حصول حاملها على أرباح إذا ما حققت الشركة أرباحًا، و يتحمل معها الخسارة إذا ما حققت خسارة؛

- السندات هي عبارة على عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) و المستثمر (المقرض) بحيث يفرض الطرف الثاني مبلغًا معينًا إلى الطرف الأول الذي يتعهد برد أصل المبلغ و فوائد متفق عليها عند وصول أجل الاستحقاق؛

- المبادلات هي عقود جاءت لتغطية مخاطر سعر الصرف، و تعرف بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، و يتم تسويتها على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، و لا يتم تسوية الأرباح أو الخسائر يوميًا؛

- في ما يتعلق بالخيارات، فقد جاءت لتغطية مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية التي يملكها المستثمر أو الحق (و ليس الإلزام) في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، و ذلك نظير مبلغ معين غير قابل للسداد، يدفع للطرف الثاني (محرر العقد) على سبيل التعويض أو المكافأة؛

- أما المستقبلات، فهي عقد يتم بين طرفين، أحدهم بائع و الآخر مشتري بغرض تسليم سلعة أو أصل ما في تاريخ لاحق بسعر معين، على أن يتم تسليم السلعة أو الأصل المتفق عليه و دفع الثمن في هذا التاريخ اللاحق.

أما في ما يخص أدوات التعاملات المالية الأجنبية قصيرة الأجل، فهي تعتبر من أهم الوسائل المنتشرة الاستعمال في عملية الصرف الأجنبي وهي تعبر عن حقوق قابلة للتحويل تقوم بدور أساسي كوسيط عالمي في المبادلات والوفاء بالالتزامات [63] (ص: 112). ولا بأس أن نعرف بتلك الأدوات كما يلي:

- قروض تحت الطلب: هي قروض قصيرة الأجل يمكن أن تقدم من طرف البنوك العالمية. وهي تحت التصرف المطلق لصاحبها حيث يمكنه سحبها كلياً أو جزئياً متى شاء [64] (ص: 26)؛

- أذونات الخزينة: هي سندات عمومية قصيرة الأجل مضمونة من طرف الدولة، ويتم تداولها واستعمالها في التبادل و ضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها، أي سندات غير اسمية [64] (ص: 36)؛

- الورقة التجارية: هي محرر يتعهد بمقتضاه شخص أو يأمر شخص آخر بأداء مبلغ من النقود في زمان ومكان معينين. ويكون قابلاً للتداول بالتظهير أو المناولة، فهي إذاً ورقة دين قابلة للتداول [65] (ص: 116)؛

- شهادات الإيداع: هي وثيقة تسمح برهن البضاعة، وتكون ملحقه بوصل إيداع البضاعة في المخازن العمومية [65] (ص: 116)؛

رغم أن الأدوات سابقة الذكر تعد من أهم الوسائل التي تتم بها التعاملات المالية الأجنبية قصيرة وطويلة الأجل، إلا أنه لا يمكن حصرها جميعاً في عالم يشهد إبداعات مالية وتطورات ومتغيرات

عديدة، من أجل جلب المزيد من رؤوس الأموال واستقطابها. وتكون الأولوية في اختيار الأنواع المناسبة منها حسب أهميتها. كما أن وجود الأسواق المالية المتحررة و المتطورة تعكس قوتها في جلب المزيد من رؤوس الأموال وتسمى باقتصاديات الأسواق المالية.

2.2. أهمية رؤوس الأموال الأجنبية:

إن الكثير من الدول ترى أنه من المفيد اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و خاصة منها الدول النامية، فأصبحت توليها اهتماما أكبر، وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكنها جنيها، وذلك بالرغم من بعض الانعكاسات السلبية على اقتصادياتها.

1.2.2. بالنسبة لعملية التمويل الخارجي:

تعد رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في شكل استثمارات من أهم وسائل تنمية و تنويع الموارد المالية في الاقتصاد المعاصر، ولا نغالي حين القول أن الاستثمارات الأجنبية تعد المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه اقتصاديات وموازنات العديد من الدول [39] (ص: 01).
من المصادر التمويلية الخارجية هنالك ما يعتبر تقليدياً، كما توجد مصادر أخرى تعتبر بديلة. فأما التقليدية فتتمثل في المنح والمساعدات، والقروض الخارجية.

1.1.2.2. المصادر التمويلية الخارجية التقليدية:

1. المنح والمساعدات الخارجية:

هو شكل من أشكال التمويل الخارجي حيث يتضمن مجموع المنح المادية (العينية)، والمنح النقدية التي تمنح للدول في إطار علاقات تتميز بالودية، ويراعى فيها الاعتبارات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والإعانات في شكل قروض ميسرة تختلف عن القروض الخارجية العادية، حيث أن القروض الميسرة تخضع لترتيبات غير تلك التي تخضع لها القروض الخارجية العادية، وهذه الترتيبات هي ميسرة تمس مثلاً سعر الفائدة، وطريقة التسديد.

2. القروض الخارجية:

هو الشكل الثاني والبارز ضمن نسبة التمويل الخارجي، وهي مجموع القروض المحصل عليها من طرف الدول أو الهيئات الدولية وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

2.1.2.2. المصدر التمويلي الخارجي البديل:

يعتبر الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة تمويلية خارجية بديلة للقروض الأجنبية ويعود ذلك لسببين هما [18] (ص: 154):

- 1 - درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بالقروض الخارجية، أو اللجوء للاستدانة من الخارج.
- 2 - إمكانية التخلص من الآثار السلبية للاستثمار المباشر الأجنبي، أو على الأقل التخفيف منها، في حين يصعب الأمر في حال الآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج.

تتجلى أهميته في هذا السياق من خلال النقاط الأساسية التالية [18] (ص: 154):

أ - يعتبر بمثابة شكل من أشكال التمويل الخاص بميزان المدفوعات والذي بطبيعته يحد من ازدياد المديونية الخارجية مع الإشارة إلى أنه في المرحلة الأولى يتضخم بسرعة ليسترجع في الأخير تدفق المداخل ذات أهمية كبرى مقارنة بالاستثمار الأولي. تتجلى أهميته إذا، في أنه يمكن الدول المضيفة من الحد من تفاقم المديونية الخارجية عن طريق اجتذابه، وذلك مقارنة بأشكال التمويل الخارجي الأخرى. و لقد أثبتت الكثير من النتائج التي توصل إليها الخبراء في هذا الشأن أن تحركات رؤوس الأموال الطويلة من خلال القروض الخارجية لم تساهم إلا بالقدر اليسير جدا في حل مشكلة العجز الذي اتسمت به موازين مدفوعات الدول المضيفة، عند عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الحكومات و الهيئات المقرضة لها، مما يؤدي ذلك إلى تفاقم حدة المديونية و انعكاسها السلبي على الوضعية العامة لتلك الدول.

ب - تتجلى أهميته أيضا في كونه أداة للتمويل ميسرة من حيث الحصول عليها، و استخدامها يُدري على الدول المضيفة الكثير من الفوائد و المزايا حيث يتسنى لهذه الأخيرة اجتذابه بسهولة، حيث يكفي فقط الالتزام بالسياسة العامة الواضحة و الملائمة و توفير المناخ الاستثماري المستقر و الأمن. إلى جانب ذلك، تستفيد الدول المضيفة له من مختلف المشاريع الاستثمارية التي تتجسد عن طريقه الشركات الأجنبية للنهوض بالقطاعات الحساسة مثل القطاعات الإنتاجية، القطاعات الخدمية مثل الصحة، و الاتصالات. في حين أن القروض الخارجية أضحت غير متاحة لدى كافة الدول التي تريد التوصل إليها، خاصة الدول التي تعاني من أزمة المديونية الثقيلة مما يستدعي تخوف الدول المقرضة و حتى الهيئات

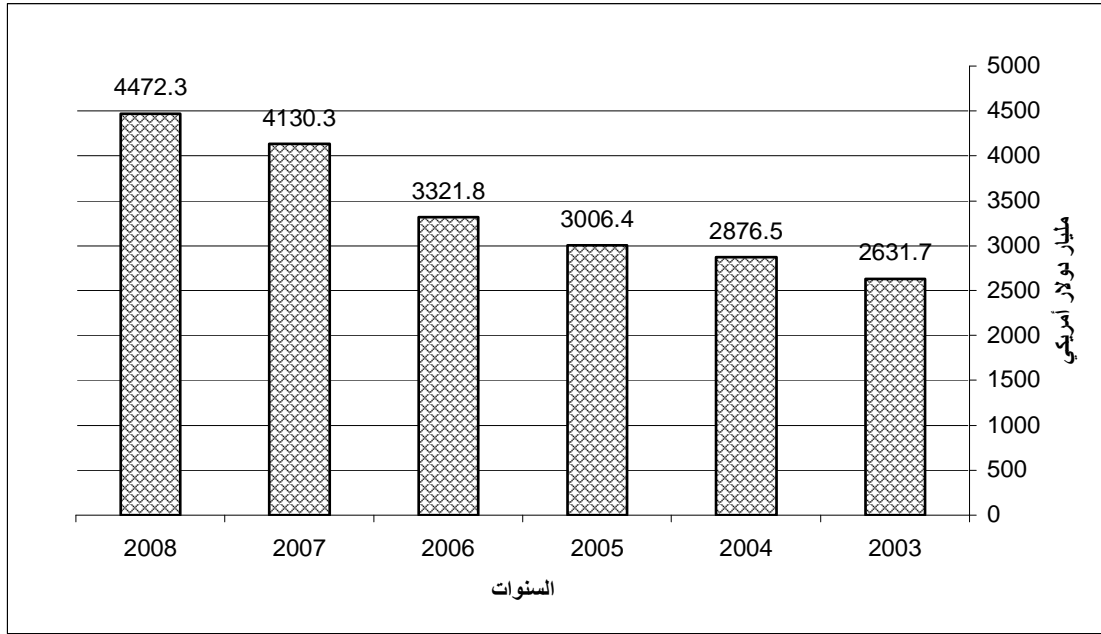
من اتخاذ قرار منحها المزيد، و بصرف النظر عن ذلك فإن الحصول عليها يخضع واقعيًا لعدّة شروط هي في عمومها قاسية و تحتاج إلى مفاوضات عسيرة مع الهيئات الدولية.

لقد أثبتت النتائج في هذا الشأن أن استخدامات التمويل الخارجي غير الاستثمار المباشر كانت في غير صالح الدول التي تحصلت عليها، إذ تبين من جهة أن استخدامه في الغالب كان موجه للاستهلاك العام وفق للسياسات التنموية التي كانت متبعة خلال عقدي الستينات و السبعينات بالخصوص عبر الصناعات المصنّعة، و سياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. و عموما كان استخدامه غير أمثل و غير مضمون العواقب مقارنة بالاستثمار المباشر الأجنبي [18] (ص: 155).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة المضيفة أن تتفق مع الشركات الأجنبية على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة. في حين أن القروض الخارجية غير مضمونة العواقب بحيث يتم تحمل أعباءها بدون مقابل يذكر، إذ عند استخدامها من طرف الدول التي تحصلت عليها فإن نتائجها غير مضمونة واقعيًا.

رغم ذلك يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تفاقم المديونية، وذلك لا يظهر إلا بعد فترة، عندما يتم تحويل أرباح الشركات الأجنبية إلى الخارج، و دفع الفوائد على التمويل الخارجي، و تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب، الأمر الذي يدفع الدول المضيفة إلى زيادة الاقتراض؛ وهكذا بدلا من قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمساهمة الحقيقية في زيادة رأس المال المتاح لتمويل الدول المضيفة لها، فهي تسبب نقصا فيما هو متاح أصلا، وبدلا من أن تخفف من حدة اقتراضها فهي تزيد من حاجتها إليه [66] (ص: 37).

يمكن أن نلاحظ ذلك بالنسبة للدول النامية واقتصاديات الدول الناشئة، حيث تفاقت مديونيتها الخارجية خلال السنوات الأخيرة، وذلك حسب ما يبينه لنا الشكل التالي:



الشكل رقم 04: تطور إجمالي الديون الخارجية للدول النامية واقتصاديات الدول الناشئة [67].

من هذا الشكل نرى كيف أن إجمالي الديون الخارجية للدول النامية واقتصاديات الدول الناشئة، في تزايد منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، وهو ما يشكل عبئا على تلك الدول المستدينة؛ ولذلك تتعزز أهمية رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة لعملية التمويل الخارجي مع تزايد المديونية وذلك في البحث عن كل البدائل الممكنة التي يمكن أن تغني أو على الأقل تخفف من الاقتراض.

بالرغم من الانتقادات الموجهة للمنح والقروض الخارجية عموما، وبالأخص في أنها تزيد من المديونية، إلى أننا يمكن أن نجد إيجابية تتمثل في سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي. خاصة إذا ما تم التحكم الجيد في تلك المنح والقروض.

أما بخصوص الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو من الناحية التمويلية بالنسبة لأسواق الأوراق المالية مهم ومفيد حيث يعمل على زيادة كل من السيولة وعمق السوق، وذلك لكونه في شكل استثمار مؤسسي، بمعنى أن القرارات المتعلقة به محكومة بضوابط علمية رشيدة، بالإضافة إلى أنها تتخذ وتنفذ بسرعة [58] (ص: 04). كما يمكن أن يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر في شكل التراخيص مصدر من مصادر الدخل للشركة المرخص لها؛ أما إذا كان في شكل مشروعات تسليم المفتاح فهو يتميز بأنه لا يحتاج إلى رؤوس أموال أو مشاركة في رأس المال، ومن ثم فهو يتلاءم مع الشركات

الأجنبية صغيرة الحجم؛ وفي حالة عقود التصنيع نجد أنها تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج و التسويق] 47 (ص: 27).

2.2.2. بالنسبة لعملية التنمية والاستثمار المحلي:

تعمل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية على تعزيز الأصول الكامنة لديها، وهو ما يعني الاستثمار في الصحة، والتعليم وإمداد المياه، والمرافق الصحية، والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية فهذه الخدمات المتعلقة بالهيكل الأساسية لازمة لنمو الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة، وفي حين يمكن للقطاع الخاص أن يوفر بعضا من هذه الأصول فإن معظمها يلزم توفيره في القطاع العام، وفي هذا السياق يمكن لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية أن تدعم كل تلك الجهود من أجل تحقيق التنمية [18] (ص: 161). وتعرف التنمية على أنها إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان و هيكل الاقتصاد الوطني و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد [03] (ص: 75).

1.2.2.2. أهمية رؤوس الأموال الموظفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة:

بخصوص رؤوس الأموال الموظفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية. في نفس الوقت، يخطئ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول النامية نتيجة جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بلا تكلفة؛ فالأدلة التطبيقية تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها أهداف و دوافع تسعى هي الأخرى إلى تحقيقها من وراء تدويل استثماراتها و أنشطتها المختلفة في الدول الأجنبية (المضيفة). و بين الرأي القائل بأن الاستثمارات الأجنبية من أنجح الوسائل دفعا للتنمية الشاملة، و الرأي الآخر الراض لهذا النوع من الاستثمارات باعتبارها تأخذ أكثر من ما تعطي، بين هذين الرأيين يقع رأي ثالث يرى ضرورة وضع ضوابط معينة، لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاستثمارات، حيث توجد مصالح مشتركة لأطراف الاستثمار الأجنبي (الدولة المضيفة، الدولة الأم، و الشركات متعددة الجنسيات)، وعلى كل طرف أن يسعى لتحقيق أهدافه في ضوء أهداف الطرف الآخر [03] (ص: 335).

تزيد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاستثمار المحلي من حيث أنه يعمل على خلق توازن جهوي وذلك عن طريق تنمية المناطق المحرومة بالاتجاه إليها للاستثمار فيها، و هذا لا يحدث تلقائيا بل

يتوقف على التشريعات و الحوافز التي تقدمها الدول المضيضة بغية توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو هذه المناطق [68] (ص: 10). وكذلك يمكن أن يعمل على تحسين الموقع الاقتصادي للدول النامية كنتيجة للإدخال منتجات جديدة أو تطوير و تنمية استخدامات المنتجات المحلية. ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تكنولوجيا جديدة، حيث قد لا تكون متاحة تجارياً، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكاراً على معارفها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات. ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكنه أن يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدولة المضيضة، وكذلك في عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، حيث تكتسب أهمية بالغة، نتيجة لبطء النمو التكنولوجي وضعف مستواه في هذه الدول.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار المباشر يمكنه أن يطور الاستثمار المحلي ورفع مستويات التنمية بشكل غير مباشر؛ وذلك من خلال بعض النتائج المتوقعة، كما يلي [69] (ص: 07):

- 1- زيادة الرأسمال الاجتماعي في الدول النامية.
- 2- تخفيض التكلفة بالنسبة للمضاعفات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الإنتاج التي كانت غير متوفرة من قبل.
- 3- ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين، حيث يستخدمون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية.
- 4- يؤدي قيام المشروع الأجنبي إلى قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد المشروع الأجنبي باحتياجاته أو الصيانة والإصلاح التي يحتاجها المشروع الأجنبي.
- 5- الاستثمارات تؤدي إلى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الإنتاجية.
- 6- استفاد الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيضة يعد علاجاً لهذه الظواهر غير الصحية (هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الإنتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلاً من أن تسعى إليه في الخارج.

2.2.2.2. أهمية رؤوس الأموال الموظفة في شكل استثمارات أجنبية غير مباشرة:

في ما يخص أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر بالنسبة لعملية التنمية وتطوير الاستثمار المحلي في الدول المضيفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فإنها تتعدد بتعدد أشكاله وذلك رغم العيوب والسلبات التي قد يتسبب فيها؛ ويمكن حصر أهم ما يمكن أن يحققه كما يلي [47] (ص: 25):

1. بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر في شكل عقود التراخيص:

تراخيص الامتياز تسمح للمستثمر المحلي أو للقطاع العام بالدول المضيفة باستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية أو نتائج الأبحاث و الدراسات. وكذلك التصميمات الهندسية، الصناعية، أساليب ضبط الرقابة على الجودة، التصميم الداخلي للمصنع و كافة التسويات المرتبطة بممارسة النشاط محل الترخيص؛ أما التراخيص بصفة عامة فهي تسمح للدول المضيفة بعدم تحكم الطرف الأجنبي في السوق أو في إدارة أنشطتها الإنتاجية محل الترخيص. وكذلك، تجنب خطر التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية بل و يمكنها في هذه الحالة تنمية التكنولوجية الوطنية. ويمكنها كذلك من حماية أو ضمان استغلال صناعتها الإستراتيجية من الوجود الأجنبي مثل صناعة الأسلحة. بالإضافة إلى المحافظة على استقرارها و سيادتها الاقتصادية بعدم تدخل الأجنبي في قراراتها الاقتصادية. و لكن رغم ذلك توجد عيوب لعقود التراخيص أهمها:

- يمكن أن تحرم الدول المضيفة من تصدير أنواع التكنولوجيا الحديثة إذا رفض الطرف الأجنبي التصريح لها باستغلال الامتياز أو الترخيص الخاص بمنتج معين إذ لم يكن عن طريق الاستثمار المباشر.

- ارتفاع تكلفة الحصول على التراخيص و امتيازات الإنتاج في كثير من الأحيان و هذا لعدم وجود سوق لبيع و شراء براءات الاختراع و العلامات التجارية و غيرها من مكونات التكنولوجيا، و من ثم تتوقف التكلفة على القدرة التفاوضية لطرفي الاستثمار (الدولة المضيفة و الشركة صاحبة الاختراع).

- عدم توفير الكفاءات الفنية و الإدارية بالدول المضيفة قد يحد من إمكانية نجاح هذه الدولة في استغلال براءة الاختراع المعنية استغلالا جيدا كما أن تكلفة تدريب الوطنيين على استخدام براءة الاختراع قد تكون باهظة للغاية.

2. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر في شكل عقود مشروعات تسليم المفتاح، يمكننا حصر

المزايا التالية:

- انخفاض الآثار السلبية الخاصة باستحواد الأجنبي على القرارات الإقتصادية في الدول، و بهذا يلقي هذا النوع من الاستثمارات قبولا لدى الكثير من دول العالم الثالث حيث أن الوجود الأجنبي المرتبط به يكون مؤقتا.

- الحصول على مستوى متقدم من التكنولوجيا دون التخوف من التبعية التكنولوجية للدول الأجنبية.

يتوقف دور هذا النوع من الاستثمار في تحقيق التقدم التكنولوجي وكذا خلق فرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات على حجم وطبيعة نشاط المشروعات.

3. بالنسبة لعقود التصنيع وعقود الإدارة:

تتميز بمساهمتها في تحقيق درجة من التقدم التكنولوجي في ميادين الإنتاج والإدارة والتسويق وتنمية المهارات والكفاءات العاملة. وكذلك انخفاض الآثار السلبية السياسية والاقتصادية خاصة بسبب عدم تملك المستثمر الأجنبي لأي حصة. من رأس مال المشروعات الاستثمارية. لكن رغم ذلك توجد عيوب لهذا النوع من العقود أهمها:

- إن تحكم الطرف الأجنبي في إدارة أنشطة وعمليات مشروعات الاستثمار بشكل آلي أو نسبة آلية، من الممكن أن يخلق تعارضا في المصالح بينه وبين الطرف الوطني.

- محدودية هذا النوع من الاستثمارات في خلق فرص العمل وتدفق النقد الأجنبي وغيرها من المنافع الأخرى أما أنها تتوقف على حجم وطبيعة ونوع أنشطة مشروع الاستثمار.

4. بخصوص الاستثمار الأجنبي غير المباشر في شكل عقود الوكالة فهو يتيح للدولة المضيفة تجنب الكثير من الآثار السلبية السياسية والاقتصادية التي تخلقها الاستثمارات الأخرى مثل: التملك و التحكم في الإدارة مثلا . لكن في حالة التوسع غير المتوازن لهذا النوع من الاستثمارات فإن الضرر الحقيقي الذي يقع على الدولة المضيفة هو احتمالات جعل الاقتصاد الوطني تجاريا بدرجة أكبر من جعله صناعيا و تجاريا في وقت واحد، و من ثم تصبح درجة التحكم الاقتصادي بل و السياسي أيضا على دول أخرى أكثر حدة و ارتفاعا عن نظيرتها في حالة الاستثمارات الصناعية المباشرة، بالإضافة إلى أن الوكيل قد يتصرف تصرفا سلوكيا لا يتفق مع المصلحة القومية في سبيل تحقيق أهدافه الخاصة بالحصول على أكبر قدر من العمولة على المبيعات المحققة. وإذا كان الاستثمار الأجنبي غير المباشر في شكل عقود الموزعين، فإن الموزع و من خلال ممارسته لأنشطة مختلفة يستطيع أن يقدم فرصا للعمالة و التنمية و

تدريب القوى العاملة، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في مضاعفة الاستثمار في الدول المضيفة. أما عيوب عقود الموزعين فهي تتشابه إلى حد كبير في حالة عقود الوكالة.

أخيراً تتباين اختيارات وتفصيلات الدول حسب النوع و الأهمية النسبية والخصائص في تبني الشكل المناسب من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة (المحفظية)؛ من أجل تطوير الاستثمار المحلي ورفع مستويات التنمية وهذا الاختلاف راجع إلى التباين بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاجتماعي، وكذلك بالنسبة إلى الخصائص الصناعية أو النشاط الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات ودرجة المنافسة في الأسواق المضيفة [66] (ص: 44).

3.2.2. بالنسبة لعملية الخصخصة:

تُجمع الكثير من الدراسات في هذا الشأن إلى أن رؤوس الأموال الموظفة في شكل استثمار أجنبي مباشر، تمثل أهم العوامل التي تسمح للدول المضيفة له بالاستفادة من فوائد كثيرة عند ربطه بعملية الخصخصة، وذلك مقارنة بالتدفقات الرأس مالية الأخرى [18] (ص: 162). لكن، ورغم ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المحفظي هو الآخر مهما لعملية الخصخصة بشكل غير مباشر، وذلك من خلال أسواق الأوراق المالية؛ حيث يعمل أولاً على زيادة كل من السيولة وعمق السوق، وذلك لكونه في شكل استثمار مؤسسي، بمعنى أن القرارات المتعلقة به محكومة بضوابط علمية رشيدة، بالإضافة إلى أنها تتخذ وتنفذ بسرعة؛ ثم وحين يصير السوق المالي كبير وأكثر تنظيم، يتم استيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصصتها. حيث أشارت تجارب الخصخصة في دول العالم بأن البرامج الناجحة كانت مرتبطة بوجود سوق مال منظمة وكبيرة، في حين أن الأسواق التي تعاني من ضعف وعدم توافر بنية أساسية لديها تؤدي إلى إعاقة عملية الخصخصة أو عدم استيعابها [30] (ص: 12).

بالرجوع إلى تعريف الخصخصة، حيث وكما عرفها البنك الدولي بأنها تعني زيادة مشاركة القطاع الخاص في ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها. وكما يرى البعض الآخر أن الخصخصة هي عبارة عن مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الرئيسي على آليات السوق، ودور القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية، حيث أن مفهوم الخصخصة لا يعني فقط التخلص من بعض وحدات القطاع العام وبيعها إلى القطاع الخاص، وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك. نجد أن العوامل التي تدفع إلى عملية الخصخصة، زيادة على ذلك، مديونية دول العالم الثالث، و التغيير الكبير في برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي؛ حيث بعد أن ترسخ في أذهان الكثير من الدائنين فكرة عدم قدرة دول العالم الثالث على الوفاء بديونها و التزاماتها، و هذا

نتيجة تراكم ديونها و مطالبة إعادة الجدولة لديونها، ظهر اتجاه في صفوف الدائنين يدعو إلى مبادلة الدين الخارجي ببعض الأصول الإنتاجية لدى الدول المدينة أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في المؤسسات التي تمتلكها، و بذلك اتضحت دعوة الدول الصناعية و المنظمات الدولية إلى الخصخصة كأسلوب يضمن لها استرجاع ديونها و يبقي هيمنتها [03] (ص: 120).

في البداية، لا بد للشركات العامة أن تتحول إلى شركات مساهمة وأشخاص اعتباريين قبل الخصخصة، وهذه العملية تستغرق في بعض الأحيان مدة طويلة. وبعد ذلك، ربما تمر فترة طويلة قبل أن تستفيد الشركة في صورتها الجديدة من خبرات ومهارات أصحابها النشطين ومديريها الماهرين. وفي نفس الوقت، فإن حسن إدارة الشركة سيضمن إدارة موارد الشركة بكفاءة ونزاهة و بالتالي تزيد إنتاجية الشركة وترتفع قيمتها. وهنا تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأنه من الفروض يؤدي إلى دخول شركات أجنبية مناسبة وذات كفاءات عالية، وذلك حتى لا تصل الدول المضيفة إلى تجريد الأصول وسوء تقييمها بالاعتماد فقط على المستثمرين المحليين؛ وحتى لا تظهر احتكارات تقدم منتجات وخدمات رديئة الجودة بأسعار مبالغ فيها. حيث وفي كثير من الحالات ارتبط الملاك الجدد أو المديرون الجدد للشركات التي تم تخصيصها ارتباطا كبيرا بموظفي الدولة واستغلوا هذه العلاقات للاشتراك في السلطة ومقاومة الإصلاحات الهامة التي تعمل على تعزيز آليات السوق لأن من شأن تلك الآليات تقليل سلطتهم [28] (ص: 14). لذلك ومن هذا المنطلق، ولأجل نجاح وتسريع عملية الخصخصة، ينبغي التركيز على رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، خاصة ذات الكفاءات والمهارات العالية، بسبب أهميتها. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي [18] (ص: 165):

- إن تجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي المتصل بخصخصة المؤسسات التابعة للدولة، إما عن طريق شكل "اقتناء مؤسسة موجودة"، أو شكل "الاندماج و التملك"، يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية و تحسين أدائها، و من تم خلق قدرة تنافسية لها وتدعيمها، ولا يكون ذلك إلا باتخاذ قرارات مسؤولة، وإتباع إستراتيجية محكمة، تعمل على تحقيق مستوى مرتفع لجودة منتجاتها، و التقليل من التكاليف، واستخدام تكنولوجيا عالية المستوى، و ذلك لإيمان تلك الشركات الأجنبية بأن حياتها مرهونة بحياة منتوجها.

- تميّز البيانات المستمدة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بين عمليات الخصخصة التي يقوم بها مستثمرون أجانب و عمليات الخصخصة التي يقوم بها مستثمرون محليون، و هي تبين بوجه عام، أن أداء الشركات التي أصبحت ملكا لمستثمرين أجانب، في حالة السماح بذلك، تحسن بعد الخصخصة أكثر من أداء الشركات التي انحصرت ملكيتها في مستثمرين محليين، و فضلا عن ذلك، فإن الشركات التي امتلك

حصة الأغلبية فيها مستثمرون أجانب شهدت بعد الخصخصة تحسنا في الأداء أكبر من أوجه التحسن المترتبة على أي شكل من أشكال السيطرة المحلية .

- تنازل الدول المضيفة عن المؤسسات التي كانت تحت ملكيتها لصالح الشركات الأجنبية يساهم في زيادة إيراداتها، و ذلك كله يؤدي إلى تدنية العجز في ميزانيتها العامة، و التقليل من حدة الضغوط التضخمية.

- تؤكد الدراسات أن الاستثمار المباشر يؤدي في المدى المتوسط و الطويل إلى خلق فرص عمل جديدة، بعد تحقيق الكفاءة، و الرفع من معدلات الاستثمار التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الاستثمارات وبالتالي الخصخصة.

هناك علاقة تأثير متبادلة بين الاستثمار المباشر الأجنبي و الخصخصة، بمعنى آخر أن كل منهما يؤثر في الآخر. إن تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي في عملية الخصخصة الأمر الذي يدفع إلى تأثير العملية نفسها على حجم تدفقاته و انتعاشها. فحسب بعض التقديرات، كل 1 دولار أمريكي مستثمر في عملية الخصخصة يجتذب و يستقطب 88 سنتا من الاستثمار المباشر الأجنبي الإضافي و هذه النتيجة مرهونة بمدى فعالية و شفافية برامج التخصيص و كذلك الحرية المعطاة للقطاع الخاص و تدليل مختلف العقبات التي يحتمل أن تعيق ذلك [18] (ص: 165).

يمكن ملاحظة نفس الأمر بالنسبة للاستثمار المحفظي حيث وكما رأينا سابقا، فهو يزيد في سيولة سوق الأوراق المالية والذي يعمل بدوره على استيعاب الأوراق المالية للمشروعات المراد خصصتها، ثم إن خصخصة القطاع المصرفي والمالي يؤدي إلى تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وزيادة أداء الخدمات المصرفية، كما تعمل ومن جديد تلك العمليات المتتابعة على تحفيز تدفقات أخرى لرؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وتوفير فرص واسعة أمام المستثمرين الأجانب.

الفوائد التي يمكن تحصيلها من خلال علاقة التأثير المتبادلة بين الخصخصة والاستثمارات الأجنبية، تعتمد على إعداد برامج وإصلاحات تعتبر من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تلجأ الشركات الدولية إلى استخدامها كأداة سريعة لدخول أسواق الدول المضيفة. إذ يكون على الدولة المضيفة أن تميز بين مختلف القطاعات وأحجام الشركات أثناء إعداد برنامج الخصخصة. وبالنسبة لنوع الشركات التي يمكن خصصتها عند بداية العملية، لا توجد هناك إستراتيجية واحدة تتبع في كل الظروف؛ فقد بدأت بعض دول أمريكا اللاتينية و أفريقيا، وحتى بريطانيا، بخصخصة الشركات

الصغيرة و متوسطة الحجم العاملة في الأسواق التنافسية؛ ولن يحتاج بيع هذه الشركات إلى إعادة هيكلة مسبقة كما أنه ساعد في الإعداد لبيع الشركات الكبيرة؛ وقد بينت تجربة دول أمريكا اللاتينية أنه من الممكن بيع الشركات الصغيرة في القطاع الصناعي في بداية عملية الخصخصة بسرعة وبدون صعوبات كبيرة، بينما قد يكون بيع الشركات الاحتكارية الكبيرة والبنوك والمرافق العامة معقداً ويتطلب وجود إطار قانوني واضح ومتكامل؛ وقد تختار دول أخرى البدء بخصخصة الشركات الكبيرة من أجل إعطاء مصداقية للعملية وإظهار جدية الدولة و التزامها بتنفيذ البرنامج [70] (ص: 04).

في الأخير يمكن القول كما أن برامج الخصخصة، باختلاف أنواعها، مهمة من أجل جلب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإنها هي الأخرى مهمة بالنسبة لإنجاح و تسريع عملية الخصخصة، وذلك من خلال علاقة تأثير وتأثر متبادل.

3.2. حركة رؤوس الأموال الأجنبية:

رؤوس الأموال الأجنبية تتصف بأنها ذو حركة داخلية وخارجية ولهذا تُدعى بمفهوم الأموال المتدفقة للداخل والخارج، في إطار أن التدفق الداخل للاستثمار الأجنبي يقصد به ما يدخل إلى دولة معينة تكون مضيفة له، والتدفق الخارج للاستثمار الأجنبي يعني ما يخرج من دولة معينة تكون مصدرة له. تحكم هذه الحركة آليات معقدة ومتعددة تحيطها العديد من الدوافع [71] (ص: 05). وكذلك توجد أسباب أخرى قد تؤدي إلى إعاقة حركتها.

1.3.2. أسباب حركة رؤوس الأموال الأجنبية:

إن تدفقات رؤوس الأموال الدولية تحددها مجموعة من الأسباب التي تختلف من بلد لآخر، ويتم تجميع أسباب هذه التدفقات في فئتين رئيسيتين، الأولى تمثل العوامل الداخلية، وأما الفئة الثانية فتتمثل في العوامل الخارجية [72] (ص: 03).

1.1.3.2. العوامل الداخلية: وسنتناول فيها كل فئة على حدى كما يلي:

أ- الزيادة التلقائية في الطلب المحلي على النقود:

من الممكن أن تقود الزيادة الحاصلة في الطلب المحلي على النقود إلى تدفقات في رأس المال الأجنبي القصير الأجل إلى الداخل. ذلك أنها تتحرك بالاتجاه الذي يحقق لها الأرباح السريعة. و تؤدي تلك التدفقات المتوقعة إلى رفع قيمة عملة البلد المتلقي، وهذا ما يسبب انخفاضاً في السعر النسبي للسلع

المستوردة، و كلما كان سعر الصرف أكثر مرونة كان الأثر التضخمي للتدفقات الرأسمالية غير وارد [73] (ص: 11 - 12).

ب- الزيادة في إنتاجية رأس المال:

إن المقارنة بين معدل الربحية المتوقعة و بين الكلفة المتحققة للمشروع المقترح هو الأساس في اتخاذ قرار الاستثمار, وعادة ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بشكل نسب مئوية من العائد بالإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث اعتبر كينز أن هناك عاملان أساسيان يبديان تأثيراً على الميل للاستثمار هي الكفاية الحدية لرأس المال ودرجة تفضيل السيولة, العامل الأول هو بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، أما العامل الثاني فهو له علاقة طردية معها، و يرتفع سعر الفائدة كلما كانت درجة التفضيل النقدي لدى الأفراد أكبر لإغرائهم بالتخلي على السيولة [74] (ص: 04). إذن تتأثر حركة رأس المال الأجنبي بدافع الربحية، و عليه بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها فإن رأس المال الخاص يجذب إلى تلك البلدان التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسبياً.

ج- المخاطر السياسية:

فقد تتعرض رؤوس الأموال المحلية إلى خطر المصادرة من قبل السلطات العامة, ولهذا يتم تحويلها أو إيداعها في البنوك الأجنبية.

د- المخاطر الاقتصادية:

مثل خطر التدهور النقدي, ففي حالة تدهور القوة الشرائية للنقود المحلية نتيجة لارتفاع معدل التضخم المحلي يلجأ أصحاب رؤوس الأموال إلى تحويل العملات إلى الخارج تهرباً من دفع الضريبة على دخولهم أو أرباحهم حينما تكون تلك الضرائب متصاعدة إلى حد كبير في إطار السياسة الاقتصادية التي تقوم بها السلطات المالية لتمويل الموازنة العامة [75] (ص: 49).

2.1.3.2. العوامل الخارجية:

و أهمها [76] (ص: 270 - 271):

أ- الاختلاف في أسعار الفائدة الدولية:

تنتقل رؤوس الأموال من البلدان التي يتوفر فيها رأس المال فائض إلى بلدان التي تعاني عجزاً في رأس المال وعادة ما ترتفع أسعار الفائدة في بلد العجز، وتنخفض في بلد الفائض وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي تنسم بارتفاع أسعار الفائدة.

ب- أسعار الأصول:

نلاحظ أنه في البلدان التي تضم أسواق مالية متقدمة فإن أسعار الأصول فيها تلعب دوراً هاماً في تحديد أسباب التدفقات الدولية لرأس المال، حيث يكون هناك إخلال غير مكتمل بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية، إضافة إلى وجود تفاوت في رأس المال بين البلدان، فزيادة الطلب على النفوذ يؤدي إلى خفض أسعار السندات والأسهم والعقارات المحلية، ويرجع ذلك إلى أن الحائز على الأصل يعيد توزيع حافظته المالية [73] (ص: 12).

ج - بيانات ميزان المدفوعات:

إن وجود عجز في ميزان المدفوعات يعني وجود تدفق عكسي لموارد من النقد الأجنبي على هيئة رؤوس أموال قصيرة طويلة الأجل، وبذلك يلجأ بلد العجز إلى استقدام رؤوس الأموال الدولية لغرض معالجة حالة العجز المذكورة، وبالمقابل يقوم بلد الفائض بإقراض دول العجز بعملية أشبه باستثمار ذلك الفائض [72] (ص: 04).

بالإضافة إلى كل ذلك، فإنه عندما يحدث تطور في الهياكل المالية للبلدان المصدرة لرأس المال تزداد استجابة رأس المال الخاص لفرص الاستثمار عبر الحدود، فقد دفع الانخفاض في تكلفة الاتصالات والمنافسة القوية والتكاليف المتزايدة في الأسواق المحلية، المؤسسات في البلدان الصناعية للاتجاه نحو الإنتاج في الخارج لزيادة كفاءتها وأرباحها كما أصبحوا أكثر استعداداً على الاستثمار في بلدان الأسواق الصاعدة بسبب الفرص الأوسع في تنويع المخاطر نظراً لكبر وعمق أسواق أوراقهم المالية. وكذلك فإن تحرير حركة رؤوس الأموال، والذي يعني عدم وضع قيود وعراقيل على انتقال رؤوس الأموال من وإلى أي دولة من العالم، يجعل تدفقات رؤوس الأموال تنتقل إلى الدول التي يتميز مناخها بوجود حوافز تشجيعية، سوق واسعة ويد عاملة ذات خبرة وكفاءة [73] (ص: 11).

إذا كان هنالك مجموعة من الدوافع تحكم حركة رؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة، فإنه ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد خص بدراسات عديدة من أجل فهم سبب تنقله في شكل شركات

متعددة الجنسيات. وتتلخص تلك الدراسات في مجموعة من النظريات المفسرة لحركته كما يلي [03] (ص: 214 - 219):

النظرية الأولى: نظرية عدم كمال الأسواق: و تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولاً حالة غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما تفترض أيضاً عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الإدارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية.

النظرية الثانية: نظرية دورة حياة المنتج: تقوم على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل إنتاج و بيع السلعة المعنية في السوق الوطني طالما أنها تحقق مستويات مرضية من الأرباح، أو في حالة انخفاض درجة المنافسة في السوق المحلي. بينما تتجه إلى الاستثمار في الدول النامية ناقلة عملياتها الإنتاجية و التسويقية إلى هناك عندما تشتد المنافسة.

النظرية الثالثة: نظرية الموقع: ونهتم هذه النظرية بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض و الطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحث و التطوير، و نظم الإدارة و غيرها.

النظرية الرابعة: نظرية الحماية: الشركات متعددة الجنسيات طبقاً لهذه النظرية تستطيع تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث و التطوير و الابتكار و أي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها، فهي تنتقل حيث تستطيع تحقيق ذلك.

2.3.2. معوقات حركة رؤوس الأموال الأجنبية:

من المعوقات ما يكون عن قصد وذلك حسب نظرة و سياسات الدول اتجاه الاستثمارات الأجنبية. وما يكون نتيجة ظروف و أوضاع أحياناً مقصودة وفي أحيان أخرى هي غير مقصودة، حيث ورغم التحفيزات و التسهيلات و الامتيازات التي تقدمها الدول، إلا أنه هناك معوقات كثيرة قد تقف أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة. وبشكل آخر، يمكن تقسيم تلك المعوقات إلى ما يتعلق بالرقابة على رأس المال وأخرى متعلقة بالبيئة الاستثمارية.

1.2.3.2. الرقابة على رأس المال:

يوجد اعتقاد بأنه من خلال الرقابة على رأس المال تستطيع الدول حماية الأوضاع المالية المحلية من التأثيرات الخارجية؛ وأنها تستطيع المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على برامج الإصلاح الهيكلي [77] (ص: 41)؛ ولذلك وفي ظل الرقابة على المعاملات المالية تصبح حركة رؤوس الأموال صعبة. وتتمثل أهم صور الرقابة في:

أ- الرقابة بوضع قيود كيفية:

هي التي تكون على الصرف، وذلك بعدم سماح البلد للمقيمين وغير المقيمين بتحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملات الأجنبية. وتعتبر الرقابة على الصرف السبيل الوحيد أمام السلطات النقدية للمحافظة على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم؛ حيث تلتزم السلطات النقدية بعدة أساليب للرقابة على الصرف وأهمها [78] (ص: 144 - 145):

- إلزام بيع العملات الأجنبية إلى السلطات النقدية، مثل إرغام المصدر على تسليم العملة الأجنبية للبنك المركزي.

- حظر تصدير العملات الأجنبية، والمعادن النفيسة، أو الجواهر أو الأشياء الثمينة إلى الخارج.

- فرض رقابة حازمة على المبادلات الخارجية، ويتحقق ذلك عند قيام المصدر بتسليم ثمن ما يصدر إلى السلطات النقدية بالسعر الرسمي المقرر وكذلك بشأن الاستيراد وعادة لا تمنح هذه الرخص إلا لاستيراد السلع الضرورية و ليس السلع الكمالية.

تفرض الدول نظام الرقابة على عمليات الصرف الأجنبي كوسيلة لحماية القيمة الخارجية لعملاتها ومكافحة الآثار المترتبة على عمليات المضاربة وهروب رؤوس الأموال القصيرة الأجل، يخضع هذا النظام إلى الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي.

ب- الرقابة بوضع قيود كمية ونوعية:

القيود الكمية على حركة رؤوس الأموال تطبق من خلال نظم التراخيص ومن خلال القيود المفروضة على موقع و عدد مقدمي الخدمة وحجم رقم الأعمال [79] (ص: 40).

أما القيود النوعية فهي الضرائب المتعلقة بنوع العمليات المالية الخارجية؛ وترمي إلى تثبيط التدفقات القصيرة الأجل بالنسبة إلى التدفقات الطويلة الأجل؛ وتسمى "ضرائب توبيين" على اسم جيمس توبيين

الاقتصادي الذي أقرها لأول مرة؛ وهي ضريبة دولية موحدة تدفع على المعاملات الحاضرة التي تتم في أي مكان وتشمل تحويلا من عملة لأخرى، سواء في أسواق الأوراق المحلية، أو أسواق الصرف الأجنبي [79] (ص: 40).

2.2.3.2. المعوقات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية:

منها ما هو غير مقصود ولم يأتي لأجل منع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ولكن جاء نتيجة لظروف معينة قد تشكل عائقا، و منها ما يتسبب فيه مباشرة سياسة الدولة.

أ- المعوقات الغير مقصودة، و يتمثل أهمها في ما يلي:

- صعوبة تحقيق عائد مرتفع في الدولة المضيفة بسبب عدم اتساع السوق المحلي، و غياب فرص الاستثمار الجيدة.

- صعوبة التنقل وتأثيرات الدخول والخروج من الأسواق.

- غياب الكفاءات الإدارية والفنية، وضعف الاستثمار في مجال التدريب والتنمية البشرية.

- عدم استقرار سعر الصرف والمخاطر التي تنجر من تقلباته.

- ارتفاع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

- عدم توفر النقد الأجنبي لدى الدول المضيفة أحيانا.

- تخلف القطاع المصرفي و عدم توفر وتنوع الأدوات الاستثمارية في السوق المالي، وهو ما يقلل من الفرص الاستثمارية، وقد يكون السوق المالي غير كفي من ناحية التكنولوجيا المستخدمة، والفترة الزمنية اللازمة لإنجاز الصفقات، وسرعة تنفيذ العمليات، وبيئة التداول العادل، و سيولة السوق وعمقه واتساعه، ومدى تكامل السوق مع الأسواق الأخرى في المنطقة [58] (ص: 08 - 09).

ب- العوامل التي يتسبب فيها بشكل مباشر سياسة الدولة، و يتمثل أهمها في ما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، و الذي يشكل سببا هاما من أسباب طرد رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب القائمين بها، بل و تتسبب في طرد المستثمرين المحليين كذلك.

- نقص قوانين تشجيع الاستثمار، و غياب التشريعات الحديثة الواضحة المعالم، والنصوص التي تحكم العملية الاستثمارية. أو تغير وعدم استقرار التشريعات [80] (ص: 15).

- معوقات الضرائب والرسوم: وتتمثل في الضرائب المتعددة والمرتفعة، و الازدواج الضريبي، وغموض في قوانين الضريبة [81] (ص: 142)؛ خاصة في مجالات الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية.

- ضعف البنية الأساسية وعدم الاهتمام بها، وضعف الخدمات والمرافق التي تسهل للمستثمرين إقامتهم إلى جانب استثماراتهم. وكذا صعوبة الوصول إلى العقار.
- صعوبة المنافسة، بسبب الدعم المقدم من طرف الحكومات خاصة على أسعار السلع الضرورية. وكذلك التدخل الحكومي في المشروعات الاستثمارية.
- سياسة التمييز المعتمدة من طرف الحكومات بين الاستثمار المحلي والأجنبي.
- التعقيدات البيروقراطية، وغياب المعلومات، وعدم وضوح السياسة الاقتصادية. إذ يمثل انخفاض الوعي الإداري للمسؤولين الاقتصاديين من أصحاب النهج الروتيني وبيروقراطي الأنظمة، تعقيداً للمشكلات التي تعترض المستثمرين ولا تسهم في حل المشاكل التي تعترض قيام مشروعاتهم الاستثمارية أو تحقق سبل النجاح لها، فالإجراءات التي يتعين الأخذ بها للحصول على الموافقة لإقامة المشروع، أو حل تلك المشاكل التي تواجههم، تعترضها كثرة القيود وتضارب القرارات وتعدد الجهات، فنراها تمر بلجان منبثقة من لجان أخرى ولمدد طويلة وفي إدارات حكومية عدة، مما يجعل المستثمر يعدل فكرة استثمار أمواله في ذلك البلد، ويدعوه إلى البحث عن مكان آخر يجد فيه التسهيل الإجرائي لإقامة مشاريعه وتلاشي القيود التي تعترضها [49] (ص: 11).
- ما يثيره بعض المعارضين للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ما يخص القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضاً، وان نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة [55] (ص: 135).

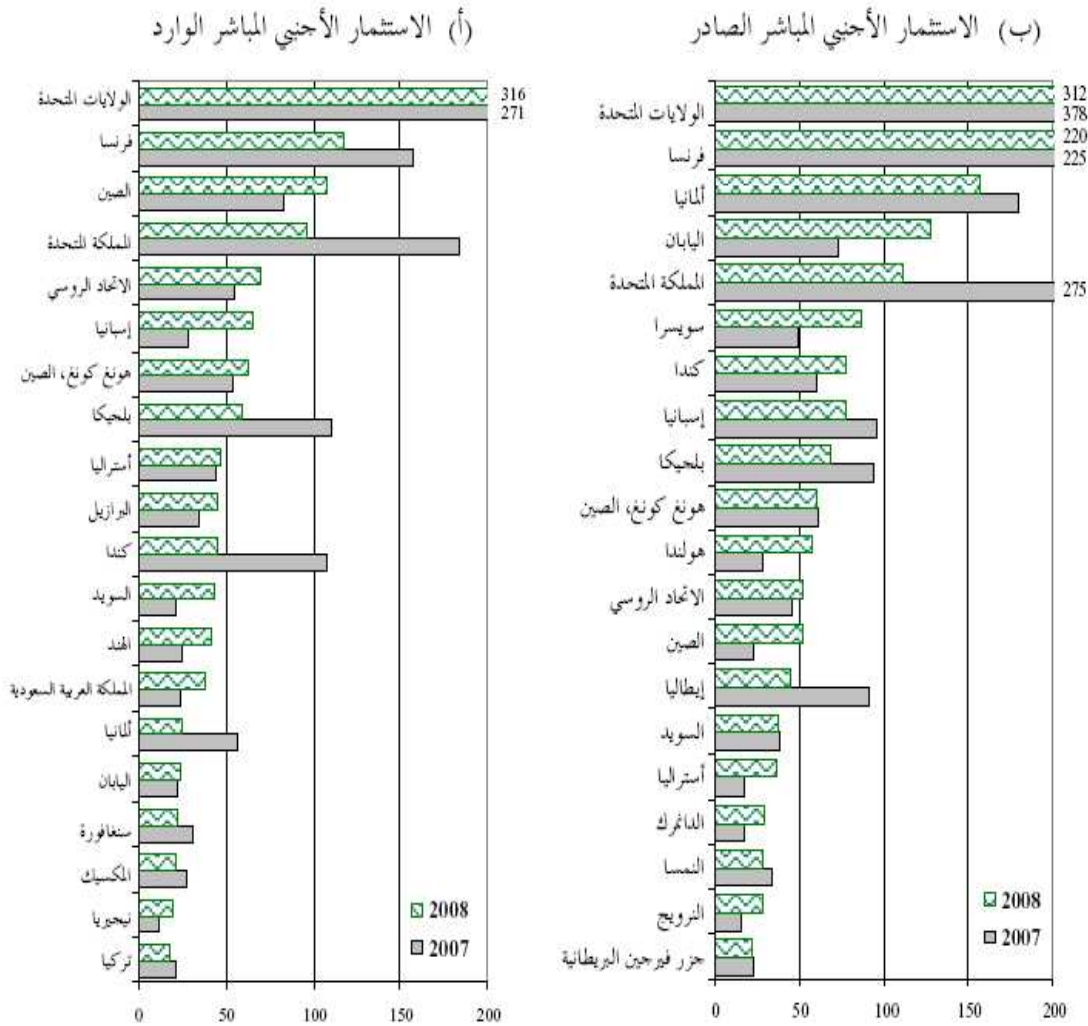
3.3.2. اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية:

نتيجة للعولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده العالم، تزايد الاهتمام بدراسة سلوك واتجاهات تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛ و تركز غالبية الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بينما لا تبدي حماساً كبيراً في استقطاب تدفقات المحافظ الاستثمارية، حيث يعتبر هذا النوع من الاستثمارات استثمار مؤقت يسهل تصفيته وبيعه متى يشاء المستثمر أن يتخلص من محفظته، مما يعني زيادة المخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها تلك التدفقات على اقتصاد الدولة النامية، وعدم وجود قيمة مضافة للاقتصاد الوطني كنتيجة لهذه الاستثمارات [58] (ص: 07). لذلك تعمل الدول النامية و كما هو الشأن بالنسبة للدول المتقدمة على تشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تغطية الفجوة بين الادخار المحلي و الاستثمار المحلي و تقليص الاعتماد على المديونية الخارجية [82] (ص: 03).

إن ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية اليوم هو عولمة الإنتاج و تجسدت هذه العولمة خاصة من خلال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة انتشاره كما و كيفا بين الدول المختلفة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات و التي يمكن اعتبارها المتحكم الفعلي في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتبطة بالاستراتيجيات المالية و التسويقية و الإنتاجية لهذه الشركات العملاقة.

بالنسبة لتدفقات واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنها تشكل أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية، فقد بلغت 314.3 مليار دولار في عام 2005 و 379.1 مليار دولار في عام 2006، أي بزيادة نسبتها 20.6 في المائة؛ ويعكس ذلك استمرار الثقة لدى المستثمرين الأجانب في الانتعاش الذي شهدته غالبية الدول النامية؛ و احتلت مجموعة دول آسيا و أقيانوسيا المرتبة الأولى من بين مجموعات الدول النامية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك المجموعة نحو 220.9 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 177.7 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 24.3 في المائة؛ و شكلت الصين و هونغ كونغ و سنغافورة و تركيا و الهند و تايلاند، أكثر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المجموعة. وجاءت مجموعة دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي في المرتبة الثانية، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نحو 83.8 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 75.5 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 10.9 في المائة، و تعتبر البرازيل و المكسيك و التشيلي أكثر دول هذه المجموعة استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، وجاءت بعد ذلك في المرتبة الثالثة الدول العربية التي تلقت استثمارات أجنبية بحوالي 62.4 مليار دولار سنة 2006 مقابل 45.8 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 36.2 في المائة، غير أن نصيب الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بقي في مستوى 4.8 في المائة في عامي 2005 و 2006؛ أما القارة الإفريقية فقد شهدت تراجعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وبلغ مجموع ما تلقت في عام 2006 نحو 12 مليار دولار مما شكل نسبة انخفاض بحوالي 21 في المائة عن مستوى عام 2005 و لقد تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة رئيسية في دولتي نيجيريا و غينيا الاستوائية، و بالنسبة لاقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجموعة دول شرق أوروبا و رابطة الدول المستقلة نحو 69.3 مليار دولار في عام 2006 مقارنة بنحو 41.2 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة ملحوظة بلغت نسبتها 68.3 في المائة [58] (ص: 05 - 06).

بالنسبة لتدفقات واتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من سنة 2008 إلى مطلع سنة 2009، فقد استمرت الوافدة منها إلى البلدان النامية في النمو، وذلك في النصف الأول من سنة 2008 ولكن بخطى أبطأ كثيراً منها في السنوات السابقة، مسجلة زيادة بنسبة 17 في المائة لتبلغ 621 مليار دولار. وحسب كل إقليم على حدة، ازدادت الاستثمارات الأجنبية الوافدة في عام 2008 زيادة ملحوظة في إفريقيا (27 في المائة) وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (13 في المائة)، مواصلة الاتجاه التصاعدي الذي شهده الإقليمان كلاهما في السنوات السابقة. غير أنه، في النصف الثاني من العام ومطلع 2009، لحق الركود الاقتصادي العالمي بهذه البلدان كذلك، مؤثرا سلبا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وشهدت الاستثمارات الوافدة إلى جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها توسعا بنسبة 17 في المائة، مسجلة حدا أقصى قدره 300 مليار دولار في عام 2008 أعقبه انخفاض لا يستهان به في الربع الأول من عام 2009. وساد نمط مماثل لدى الاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حيث ارتفعت الاستثمارات الوافدة بنسبة 26 في المائة لتبلغ 114 مليار دولار في عام 2008 لكنها لم تلبث أن هبطت بنسبة 46 في المائة، حسب التغير من سنة لأخرى في الربع الأول من عام 2009 [05] (ص: 07). وقد حدثت تغيرات كبيرة في أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، ما أحدث تغيرات في الترتيب الإجمالي لأكبر البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلدان مصدر هذه الاستثمارات. فبينما حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مركزها بوصفها أكبر البلدان المتلقية وأكبر البلدان المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008، فإن بلدان نامية واقتصادات انتقالية كثيرة برزة بوصفها بلدانا متلقية ومستثمرة كبيرة، حيث استأثرت بنسبتي 43 في المائة و 19 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة والصادرة، على التوالي، في عام 2008. وهبط ترتيب عدد من بلدان أوروبا من حيث الاستثمارات الواردة والصادرة على السواء. فقد فقدت المملكة المتحدة مركزها بوصفها أكبر بلدان المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان المتلقية لهذا الاستثمار من بين البلدان الأوروبية. وحسنت اليابان مركزها كبلد مورد له [05] (ص: 07). والشكل التالي يوضح اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مقارنة بين سنتي 2007 و 2008 :



الشكل رقم 05: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، الاقتصادات العشرة الأعلى ترتيباً في عامي 2007 و 2008؛ (بمليارات الدولارات). [05] (ص: 08).

الجديد فيما يخص استقطاب الاستثمارات الأجنبية هو ظهور دول أخرى لها مستوى من التقدم الكافي وفرص نمو جديدة أضافت نفسها إلى القائمة المحدودة للدول المضيفة التي تجلب اهتمام المستثمرين الكبار، منها مثلاً الصين، حيث أدخلت بعض اللين في معاملاتها الاقتصادية، فهي سوق ضخمة تتوفر على عدة مزايا هامة. ورغم ذلك لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الغالب محصورة ضمن مجالها التقليدي، حيث وإن كانت تنتشر وتتوسع عبر العالم فإن ذلك واقع ضمن محددات واضحة. لكن وعلاوة على ذلك ظهرت دول خارج المجال الثلاثي الأقطاب (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، دول شرق آسيا)، وهي تسعى في منافسة شديدة إلى استقطاب هذه الاستثمارات والدخول في الحيز المغلق، مثل البرازيل و تركيا.

أما في ما يخص السمات الهيكلية للاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر عام 2008 والأشهر القليلة الأولى من عام 2009، فقد سجلت حالات انخفاض لا يستهان بها في العناصر الثلاثة جميعها لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في: الاستثمارات السهمية، ورؤوس الأموال الأخرى (بصفة رئيسية القروض داخل الشركات)، و مجاميع الحاصل المعاد استثمارها. فقد هبطت الاستثمارات السهمية مع عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود. و تسبب تدني أرباح الشركات الأجنبية المنتسبة على تدني مجاميع الحاصل المعاد استثمارها، مما أسهم في الهبوط بنسبة 46 في المائة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان المتقدمة في الربع الأول من عام 2009 [05] (ص: 09).

في ما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ فقد تفوقت ميادين الخدمات في إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية المتدفقة. و تعود هذه الظاهرة إلى عدة عوامل أهمها التطور التكنولوجي في ميدان الاتصالات و معالجة المعلومات والحفاظ عليها والذي أحدث ثورة في ميدان الخدمات من حيث تسهيل إنتاج الخدمة وتسريعه أو تخفيض نفقاته أو تكاليفه. و يظهر هذا التحول طبيعة النشاط ومستوى تقدم الدول وكيف أن العديد من الدول التي لا تملك القدرات اللازمة لاستقبال هذه الخدمات تجد نفسها مبعدة عن هذه التدفقات ولاسيما الدول التي تركز اقتصادها وأهدافها على تحقيق نسيج صناعي [41] (ص: 39). وكل ذلك يؤكد التغير الملحوظ على مستوى السمات الهيكلية والتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي توجهاتها المختلفة، ففترة طويلة عبر الزمن كانت الدول الأوروبية وشركاتها، هي الأولى في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث انتشرت رؤوس الأموال الأوروبية بشكل واسع عبر العالم، ولكن بتفضيل بعض المناطق، فمثلا بريطانيا، استثمرت أساسا في مستعمراتها القديمة، فرنسا فضلت روسيا و بعض مستعمراتها. و اتجهت ألمانيا إلى البرازيل وتركيا، ونشطت بلجيكا في الكونغو، روسيا وأوربا الغربية، واختارت هولندا الهند الصينية، أما سويسرا فبقيت في مجال أوربا؛ وركزت الولايات المتحدة نشاطها في القارة الأمريكية، خاصة في كندا، والمكسيك وكوبا؛ وكان الجزء الأكبر من تدفق الاستثمارات الأجنبية العالمية بين الدول الرأسمالية ودول أخرى اتسمت بوفرة الموارد المادية والبشرية وبسرعة نموها الاقتصادي، فأنشأت بها مصانع وبنوك وهياكل قاعدية وتم شراء أسهم الشركات المحلية، وغيرها من الاستثمارات في الخارج. أما فيما يخص الدول المتخلفة فلم تحصل إلا على نصيب ضئيل جدا من هذه التدفقات تمثل أغلبه في مشاريع صناعات استخراجية [41] (ص: 41).

خلاصة الفصل الثاني:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على أن الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد و المؤسسات المالية، بشكل عام تتم إما بشكل مباشر أو غير مباشر؛ كما يمكن التصنيف وفق عدة معايير. وإذا ما اعتمد معيار طبيعة الأصول، نجد أن رؤوس الأموال الأجنبية يمكن أن تكون حقيقية ومالية. فالحقيقية هي أصول عينية موظفة في أشكال وقطاعات مختلفة داخل البلد المضيف، وأما المالية فتعبر عن موجودات أو تدفقات ليست بعينية وافدة من دولة أجنبية على دولة أخرى، نتيجة استثمارات أو تعاملات قصيرة أو طويلة الأجل. وربما في مجمل الأمر، هي طريقة أسهل وأقدر على حسم الخلاف والتداخل بين متى يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا أو غير مباشر، أو متى يكون مفيدا للبلد المضيف أو لا؛ حيث رأينا كيف أن الكثير من الدول ترى أنه من المفيد اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية بمختلف أنواعها وخاصة منها الدول النامية؛ إلا أنه يبقى على الدول المضيفة أن تختار أنسب الاستثمارات انطلاقاً من حقائق واقعية، حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع، أو تحمل أقل التكاليف.

على العموم من الناحية التمويلية، تعد الاستثمارات الأجنبية المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه موازنات العديد من الدول؛ أما من جانب مساهمتها في التنمية و تطوير الاستثمار المحلي، فقد يكون ذلك من خلال الاستثمار في الصحة، والتعليم، والطاقة والنقل والاتصالات، و كل الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية، لأنها لازمة لنمو الاقتصاد وتحسين نوعية الحياة، وبالتالي عملية التنمية. كما أن رؤوس الأموال الموظفة بالخصوص في شكل استثمار أجنبي مباشر، تسمح للدول المضيفة له بالاستفادة من فوائد كثيرة عند ربطه بعملية الخصخصة، وكذا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المحفظي هو الآخر مهما لعملية الخصخصة بشكل غير مباشر، وذلك للدور المهم الذي يلعبه في زيادة سيولة سوق الأوراق المالية. لكن، ذلك كله مرهون بمدى حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية، ومدى إمكانية اختيارها المنطقة التي تتوطن فيها حسب اعتبارات اقتصادية وسياسية. حيث تحكم حركتها على المستوى الدولي آليات متعددة، تحيطها العديد من الدوافع. وكذلك توجد أسباب أخرى قد تؤدي إلى إعاقة حركتها. حيث ورغم التحفيزات التي تقدمها الدول، إلا أنه يمكن أن تكون هناك معوقات كثيرة قد تقف أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة، تعود بالأساس إلى السياسة والرؤية الاقتصادية المنتهجة. وفي الأخير، تبين لنا أن اتجاه رؤوس الأموال دولياً يكون في شكل استثمارات أجنبية مباشرة بينما لا تبدي مختلف الدول حماساً كبيراً في استقطاب تدفقات المحافظ الاستثمارية، حيث يتركز المباشر في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول شرق آسيا، والاتحاد الروسي؛ بالإضافة إلى أن دول آخر بدأت تحتل مراتب متقدمة في استقطابه، منها البرازيل وتركيا.

الفصل 03: قياس أداء الحوافز في عملية الاستقطاب وأثارها.

تعتمد عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على مدى إنتاجية رأس المال التي يمكن تحقيقها في البلد المضيف حيث يمكن لتلك الإنتاجية حماية القيمة الاسمية لرأس المال المستثمر المتمثلة بأصل رأس المال أو بتطويره في مشاريع أخرى أو في تجديد ما هو قائم من المشاريع.

كما أنه في حالة استقطابه، يكون رأس المال الأجنبي متمتعاً بالمعطيات المالية للسوق الاستثماري محل الاستثمار، وذلك كلما كانت تلك المعطيات موثوق بها ومضمونة؛ ومن ثم يمكنه أن ينشأ ويتطور في الحجم والقيمة من خلال أخذه لشكل المشاريع المتطورة نوعياً في وسائل الأداء، ولا يكون ذلك إلا بفضل الاستقرار السياسي والقانوني والمالي ودعم تسهيلات المعاملات المصرفية وكذلك وضوح القواعد التي تحكم علاقات العمل وغير ذلك مما يتصل بوسائل الإنتاج، وكفاءة الأداء أو بمستلزمات السوق الاستثمارية.

هذا ما يجعل كثير من الدول وخاصة النامية، تسعى إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، كما تسعى إلى ضمان تحقيق الأهداف و الآثار المرجوة من عملية الاستقطاب، ولذلك ينبغي الاهتمام بفعالية الحوافز الاستثمارية، نظراً لارتباطها بمدى تحقيق الأهداف، والاهتمام بها يقتضي إيجاد المعيار المناسب الذي يمكن اعتماده لتقدير فعالية الحوافز الاستثمارية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك ما سنتطرق له في المبحث الأول، حيث يشتمل على تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية باستعمال مؤشرات المناخ الاستثماري من خلال المطلب الأول، ثم من خلال المطلب الثاني سنحاول تقدير فعالية الحوافز باستعمال مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر. وأما من خلال المبحث الثاني سنحاول التعرف على آليات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من خلال المراكز الاستشارية، أو المناطق الحرة، أو صناديق الاستثمار. وفي المبحث الأخير سنحاول التعرف على آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على ميزان المدفوعات، ثم في المطلب الثاني على معدل تكوين رأس المال، وفي المطلب الأخير على مستوى العمالة.

1.3. تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية:

من أجل تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية، سيتم أولاً استعمال مؤشرات المناخ الاستثماري، حيث تبين لنا في الفصل الأول أن بيئة الأعمال بكل مكوناتها هي التي تحدد لنا تشكيلة الحوافز المناسبة التي تحتاجها الدولة المضيفة، ثم ثانياً من خلال مقارنتها مع مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه تبين لنا من خلال الفصل الثاني أن أغلب الدول تستهدف بالأساس الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً للفوائد الكثيرة التي يمكن أن يقدمها لاقتصاد الدولة المضيفة. وبما أنه يمثل الهدف الرئيسي للحوافز، وأن الفعالية دليل على مدى تحقق الأهداف، فإنه من خلال المقارنة ما بين إذا كانت البيئة محفزة أولاً وبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الممكنة والمحققة، نستطيع أن نستدل على فعالية وأداء النظام التحفيزي الاستثماري بكل مكوناته.

1.1.3. باستعمال مؤشرات المناخ الاستثماري:

إذا ما تم جمع مختلف فوائد الاستثمارات الأجنبية والنظر فيها، سنجد أنها في النهاية تصب في صالح تحقيق التنمية الاقتصادية. ولذلك فإن التنظيم القانوني الذي يقرر الحوافز الاستثمارية والمزايا ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن أن تؤدي تلك الحوافز الهدف الذي تسعى إليه بالنسبة إلى أية دولة إلا إذا تم ربطها بكل عناصر خطة التنمية الاقتصادية الوطنية، بحيث تكون في مكوناتها وإدارتها متوائمة مع مقتضيات هذه الخطة. كما يجب قبل تقرير الحوافز والمزايا إجراء دراسات متعددة لبيان العلاقة بين كلفة تلك الحوافز ومنفعتها من جهة، وبين مراحل التنمية الاقتصادية ومتطلباتها من جهة أخرى، حتى لا يكون أثر سيء على الدولة في سعيها لاجتذاب رأس المال الأجنبي [83] (ص: 79). وبعد ذلك، يمكن للدولة أن تتوقع مدى نجاح برنامجها الاستثماري من خلال تعرفها على وضعية بيئتها الاستثمارية، وكذلك فإن المستثمر الأجنبي وقبل كل شيء يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت تلك البيئة الاستثمارية محفزة أولاً، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الدولية المتعلقة بالمناخ الاستثماري.

إن تلك المؤشرات متعددة، بتعدد الهيئات التي تصدرها، وبتعدد الطرق التي تدخل في حسابها وسنتطرق لأهمها في ما يلي:

1.1.1.3. مؤشر الحرية الاقتصادية "The economic freedom index" :

يصدر عن معهد هيرتاج فاونديشن (Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال)، منذ سنة 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع؛ وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر [81] (ص: 143). أما في سنة 2009 فقد ضم 172 دولة، حيث يشير القائمين على التقرير إلى أن الحرية الاقتصادية هي الطريق الأوضح إلى النمو والرخاء والرفاهية [84].

مكونات المؤشر [57] (ص: 156): يستند المؤشر إلى عشر عوامل تشمل:

- السياسة التجارية "معدل التعريف الجمركية، ووجود حواجز غير جمركية).
- وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة " الهيكل الضريبي للأفراد والشركات".
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية "مؤشر التضخم".
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتحويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفردية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية.
- أنشطة السوق السوداء.

تمنح هذه المكونات العشرة أوزاناً متساوية، ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر :

- (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛
- (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (3-3.9) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية؛
- (4-5) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

2.1.1.3. مؤشر الشفافية العالمية للفساد:

: "The Transparency International corruption perception index"

تصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية بألمانيا، مؤشر الشفافية (أو مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995 كمؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، ويغطي المؤشر 163 دولة منها 16 دولة عربية [57] (ص: 159).

مكونات المؤشر: يستند المؤشر إلى 14 مسحًا ميدانيًا تقوم به 07 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، وتمزج آراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة [81] (ص: 145).

دليل المؤشر:

- صفر (يعني درجة فساد عالية)؛
- 10 (يعني درجة شفافية عالية)؛
- مابين صفر و عشرة (يعني مستويات متدرجة من الشفافية أو النظرة إلى الفساد).

3.1.1.3. المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

:The Composite Country Risk Index

صادر عن مجموعة (PRS GROUPE) منذ عام 1980، و غرضه قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجاريًا مع البلد المضيف، وقدرته على سداد التزاماته المالية. ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر [85] (ص: 164).

مكونات المؤشر [57] (ص: 175):

- مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يشكل نسبة 50 % من المؤشر المركب).
- مؤشر تقويم المخاطر المالية (نسبة 26 % من المؤشر المركب).
- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية (نسبة 24 % من المؤشر المركب).

يستند نظام تقييم المخاطر على إعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفاً، حيث تعطى أرقاماً أعلى للمخاطر المتدنية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الإجمالية للمجموعة [86] (ص: 14). حيث تتكون المؤشرات الفرعية كما يلي [57] (ص: 176 - 177):

المؤشر الفرعي الأول: مؤشر تقويم المخاطر السياسية، ويتكون من:

- درجة استقرار الحكومة 12 نقطة.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية 12 نقطة.
- خريطة الاستثمار 12 نقطة.
- وجود نزاعات داخلية 12 نقطة.
- وجود نزاعات خارجية 12 نقطة.
- الفساد 06 نقاط.
- دور الجيش في السياسة 06 نقاط.
- دور الدين في السياسة 06 نقاط.
- سيادة القانون والنظام 06 نقاط.
- الاضطرابات العرقية 06 نقاط.
- مصداقية الممارسات الديمقراطية 06 نقاط.
- نوعية البيروقراطية 04 نقاط.

المؤشر الفرعي الثاني: مؤشر تقويم المخاطر المالية، ويتكون من:

- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي 10 نقاط.
- نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات 10 نقاط.
- نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات 15 نقاط.
- عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطييات الدولة 05 نقاط.
- استقرار أسعار الصرف 10 نقاط.

المؤشر الفرعي الثالث: تقويم المخاطر الاقتصادية، ويتكون من:

- معدل دخل الفرد 05 نقاط.
- معدا النمو الاقتصادي الحقيقي 10 نقاط.

- معدل التضخم 10 نقاط.
- نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي 15 نقطة.
- نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 10 نقاط.

دليل المؤشر:

- من صفر إلى 49.5 نقطة: درجة مخاطر مرتفعة جداً.
- من 50.0 إلى 59.5 نقطة: درجة مخاطر مرتفعة.
- من 60.0 إلى 69.5 نقطة: درجة مخاطر معتدلة.
- من 70.0 إلى 79.5 نقطة: درجة مخاطر منخفضة.
- من 80.0 إلى 100 نقطة: درجة مخاطر منخفضة جداً.

4.1.1.3. مؤشر التنمية البشرية The human development index:

يصدر مؤشر التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة لجهة تعزيز التنمية البشرية، مثل الصحة، التعليم، معدل دخل الفرد [87] (ص: 15). ويغطي التقرير الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 180 (من أصل 192 دولة).

مكونات المؤشر [57] (ص: 179): يتم حسابه على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر (الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة إلى 85 سنة).
- المعرفة (يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين 0% إلى 100%).
- مستوى المعيشة (يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار إلى 40 ألف دولار).

دليل المؤشر:

- مؤشر تنمية بشري عالي (80% فأكثر).
- مؤشر تنمية بشري متوسط (50% حتى 79%).
- مؤشر تنمية بشري ضعيف (أقل من 50%).

5.1.1.3. مؤشر سهولة أداء الأعمال The ease of doing business index :

يتتبع منذ العام 2004، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة له. وتتمثل في: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر إنفاذ العقود، مؤشر الحصول على الائتمان ومؤشر إغلاق المشروع، وقد امتد هذا المؤشر ليغطي 183 دولة منها 20 دولة عربية [85] (ص: 171).

دليل المؤشر: يدل تصنيف الدولة في مؤشر سهولة أداء الأعمال، على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمار، حيث تدل القيمة الأدنى على بيئة أعمال أفضل والعكس صحيح، وقد منحت المؤشرات الفرعية التي تكون المؤشر المركب أوزاناً متساوية، حيث تم احتساب القيم في المؤشر من متوسط النسب المؤوية التي سجلتها الدول في كل مؤشر فرعي [57] (ص: 166).

6.1.1.3. مؤشر جاهزية البنية الرقمية Networked Readiness Index:

منذ بدأ صدور التقرير الدولي لتكنولوجيا المعلومات عام 2001، عن المنتدى الاقتصادي العالمي، برزت أهميته كأداة قياس مميزة يتم من خلالها تحديد نقاط قوة وضعف الدول المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك تقييم تقدمها في هذا المجال، ويسلط التقرير الضوء على الأهمية المتزايدة لتطبيق وتنمية تكنولوجيا المعلومات كمحفز للنمو والازدهار الاقتصادي، كما يشير إلى الرابط بين مستوى الجاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، ويحتوي التقرير على مؤشر جاهزية البنية الرقمية الذي يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة في تطوير وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومدى استفادتها في التطور المستمر في هذا القطاع، ويغطي المؤشر 134 دولة منها 14 دولة عربية [85] (ص: 158).

مكونات المؤشر: يتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي [57] (ص: 174):

- بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مدى جاهزية مجتمع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤلفة من الشرائح الرئيسية التالية: الأفراد، رجال الأعمال، والحكومات.
- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل أفراد تلك الشرائح.

في الأخير يمكن للدولة أن تتوقع مدى نجاح برنامجها الاستثماري مبدئياً من خلال تعرفها على وضعية بيئتها الاستثمارية، وذلك حسب الجدول التالي (جدول رقم 03)، حيث يبين تقدير وضعية المناخ الاستثماري من خلال المؤشرات المستخدمة، مع العلم أن 01 يدل على محفز، و 00 يدل على غير محفز (مقارنة مع مجموعة من الدول*)، وبالنسبة لنتيجة نسبة القرار بمحفز فإن كانت 50 % فما فوق، دلت على أن المناخ الاستثماري إجمالاً محفز، والعكس صحيح " أي أقل غير محفز".

جدول رقم 03: تقييم وضعية المناخ الاستثماري لدولة ما، من خلال المؤشرات المستخدمة خلال فترة عشر سنوات. "الأرقام افتراضية كمثال توضيحي" [17].							
2009		2000		1999		السنوات المؤشر
نسبة المحفز	القرار	نسبة المحفز	القرار	نسبة المحفز	القرار	
				25 %	01	مؤشر 01
				00 %	00	مؤشر 02
				25 %	01	مؤشر 03
				25 %	01	مؤشر 04
65 % أي إجمالاً القرار 01		45 % أي إجمالاً القرار 00		75 % أي إجمالاً القرار 01		نسبة القرار بمحفز للإجمالي
مثلاً 85 % وتدل على أن المناخ الاستثماري إجمالاً محفز (وبالتالي توقع مبدئي بنجاح وفعالية للبرنامج التحفيزي). والعكس صحيح في حالة نسبة أقل من 50 في المائة.							نسبة القرار بمحفز للإجمالي

* يكون محفزاً إذا حققت أكثر من نصف ما حققته "أحسن دولة في المجموعة المختارة" أو كان فارق ترتيبها مع "أحسن دولة في المجموعة المختارة" بأقل من نصف فارق الترتيب "لأحسن دولة في المجموعة المختارة" مع "أحسن دولة على مستوى العالم" (أو بطريقة أخرى إذا كان فارق ترتيبها مع أحسن دولة في المجموعة المختارة بأقل من نصف فارق الترتيب لأسوأ دولة في المجموعة المختارة مع أحسن دولة في المجموعة المختارة). كلها تعطي نفس النتيجة. والعكس بالنسبة لـ 00 الذي يدل على أن المؤشر أو المناخ غير محفز.

2.1.3. باستعمال مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بعدما ينظر كل من المستثمر الأجنبي و الدولة المفترضة لأن تكون المضيفة في مختلف المؤشرات المتاحة والمتعلقة بالمناخ الاستثماري، و حتى يكون من الممكن تأكيد مدى فاعلية ونجاح البرنامج التحفيزي، يتم الاعتماد كذلك على مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب أنه المستهدف الرئيسي للحوافز الاستثمارية لأغلب الدول وذلك بحسب الفوائد الكثيرة المتوقعة منه كما تم الإشارة إليه سابقاً.

تتمثل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر الرئيسية في كل من مؤشر الأداء، ومؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث حرص عدد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمرين و صانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة تلك المؤشرات، والتي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، و تحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، والتي تمنعها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى ذلك، فقد أثبتت الدراسات الإحصائية بان هناك صلة قوية بين ترتيب الدولة أو درجتها في هذه المؤشرات و بين مقدار ما تجتذبه من الاستثمار الأجنبي [87] (ص: 05).

1.2.1.3. مؤشر الأداء FDI Performance Index:

أطلقته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2001 لاستشفاف مدى نجاح جهود القطر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل [88] (ص: 01).

مكونات المؤشر:

يستند مؤشر الأداء إلى قسمة حصة القطر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى إجمالي تدفقاته في العالم إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي إلى الناتج العالمي الإجمالي، مع الأخذ بمتوسط ثلاثة سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة، وفق العلاقة التالية:

$$IND_i = [(FDI_i^{in} / FDI_w^{in}) / (GDP_i / GDP_w)]$$

حيث:

IND_i = الرقم القياسي للمؤشر الخاص بالبلد.

FDI_i = تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل البلد i .

FDI_w = تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.

GDP_i = الناتج الوطني المحلي للبلد i .

GDP_w = الناتج الوطني على مستوى العالم.

دليل المؤشر: إذا كانت القيمة القياسية " واحد 01 " فذلك يعني أن حصة الدولة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي تساوي حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما الدولة التي تحقق قيمة قياسية أكبر من " واحد 01 " فهذا ما يعني أنها استطاعت أن تجتذب حصة منه تفوق ما يمكن توقعه على أساس الحجم النسبي لنواتجها المحلي الإجمالي [18] (ص: 238).

تم تطوير هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002 ليصبح مؤشرين: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات ودخل في المؤشرين 140 دولة [88] (ص: 02).

2.2.1.3. مؤشّر الإمكانيات FDI potential Index :

يقيس هذا المؤشر قدرة القطر المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر [89] (ص: 14).

مكوناته:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- متوسط دخل الفرد.
- نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- انتشار خطوط الهاتف الثابت.
- انتشار خطوط الهاتف النقال.
- متوسط استهلاك الطاقة للفرد.

- نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للنتائج المحلي الإجمالي.
- نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان.
- التصنيف السيادي للقطر.
- نسبة القطر من صادرات الموارد الطبيعية للعالم.
- نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم.
- نسبة صادرات القطر من الخدمات للعالم.
- نسبة القطر من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر للعام الوارد.

دليل المؤشر [88] (ص: 17): الرصيد يتراوح ما بين الصفر و واحد، وهو يحتسب بقسمة (قيمة الفرق للمتغير الخاص بالقطر بين أعلى وأدنى قيمة) على (قيمة الفرق الإجمالي للمتغير بين الأعلى والأدنى).

يقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشري الأداء و الإمكانيات كالاتي [90] (ص: 14):

- مجموعة الدول السباقة، أي الدول ذات أداء مرتفع و إمكانيات مرتفعة.
- مجموعة الدول دون الإمكانيات، أي الدول ذات أداء منخفض و إمكانيات مرتفعة.
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات، أي الدول ذات أداء مرتفع و إمكانيات منخفضة.
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهي تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض و إمكانيات منخفضة.

3.2.1.3. مؤشرات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن استعمال مؤشرات كثيرة لقياس الاستثمار الأجنبي الوارد أو الصادر، حتى أن بعض المؤشرات يمكن تجميعها في شكل مؤشر واحد لتعطي نظرة كلية، وعلى العموم فهي تختلف حسب طريقة استعمالها والهدف من ورائها. حيث يمكن مثلاً حساب تراكم الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد منسوبا للنتائج المحلي الإجمالي، لتقدير مدى مساهمته في الناتج المحلي. ولأجل تقدير مدى مساهمته في تكوين رأس المال الثابت، يمكن حساب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. وعند الإطلاع على البحوث والدراسات والتقارير المختلفة التي تنشرها الأونكتاد، نجد مؤشرات متعددة كثيرة، و من بينها:

- مؤشر الانتشار عبر الأوطان TNI : يمثل متوسط النسب الثلاث التالية : الأصول الأجنبية إلى إجمالي الأصول، والمبيعات الأجنبية إلى إجمالي المبيعات، والعمالة الأجنبية إلى إجمالي العمالة [91] (ص: 07).

- مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر: يقيس مدى قدرة الدول على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي درجة العولمة أو التهميش للدولة، ويستند المؤشر إلى ثلاثة نسب، تأخذ في الاعتبار حصة الاستثمار المباشر الأجنبي للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي و العمالة والصادرات. و هو بالتالي مقياس ومؤشر عام لا يحدد العوامل المنفصلة التي تؤثر في الأداء [18] (ص: 236 - 237). وفي أحيان أخرى تقاس جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى تطور الأسواق المالية من خلال مؤشرات الرسملة و السيولة، وبمستوى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار المحفظة المالية، ومستوى الضرائب وحصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي ومستويات الجدارة الائتمانية الكلية مقاسة بالمؤشر العام لنوعية المؤسسات، وكذلك المؤشر الجزئي من هذا المؤشر العام الذي يقيس جاذبية الاستثمار [92] (ص: 39).

ينبغي كذلك ملاحظة أنه عادة ما تنشر الأونكتاد البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في التقارير السنوية وفق ما تسميه بمؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك ضمن جدول يوضح أهم تطوراتها، وفي الغالب يكون ذلك الجدول حسب الشكل التالي:

جدول رقم 04: شكل الجدول الذي يحوي المؤشرات المختارة من طرف الأونكتاد والخاصة بـ FDI* [17].									
معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)						القيمة بالأسعار الجارية (مليار دولار)			المؤشر
2007	2006	2005	00-96	95-91	90-86	2001	1990	1982	
								*	FDI دخول
									FDI خروج
									مخزون FDI في الداخل
									مخزون FDI في الخارج
									الدخل على FDI الداخل
									الدخل على FDI الخارج
									الاندماج والتملك الدولي

* مقصود بالـ FDI اختصاراً: الاستثمار الأجنبي المباشر.
* خانات توضع فيها القيم للفترة المفترضة.

في الأخير واستناد إلى كل ما سبق فإنه يمكن التأكد من مدى فاعلية ونجاح البرنامج التحفيزي بجمع أهم بيانات المؤشرات السابقة " سواء المتعلقة بالمناخ الاستثماري أو الاستثمار الأجنبي المباشر"، وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم 05: تقييم فعالية نظام حوافز مقترض يستهدف الاستثمار الأجنبي المباشر FDI (مع كل الاحتمالات الممكنة) [17].			
النتيجة	مستوى FDI* من خلال المؤشرات	مستوى البيئة الاستثمارية من خلال الجدول رقم: 03	الحوافز الاستثمارية
نظام الحوافز فعال	كثير مقارنة مع دول أخرى.	محفز	نسبة أكثر الحوافز المعتمد عليها إلى إجمالي الحوافز الموجودة.
نظام الحوافز غير فعال	قليل مقارنة مع دول أخرى أو لا يوجد أصلاً.	غير محفز	
نظام الحوافز غير فعال " يجب النظر في نسبة أكثر الحوافز المعتمد عليها"	قليل مقارنة مع دول أخرى أو لا يوجد أصلاً.	محفز	
إما أن الحوافز المقدمة مغرية جداً وإما رأس المال الأجنبي مخاطر.	كثير مقارنة مع دول أخرى.	غير محفز	

2.3. آليات استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية:

يتم جذب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق مجموعة من الأجهزة أو الهيئات لكل منها دور وأهمية معينة، تصب في النهاية لصالح عملية الاستقطاب مجملاً. فالاستثمارات الأجنبية تحتاج إلى تنظيم و توجيه و مراقبة، وكذلك تقديم المساعدات، حيث من الممكن أن يتم كل ذلك عن طريق المراكز الاستشارية أو ما يسمى بهيئات تشجيع أو ترويج الاستثمار. ونظراً لازدياد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد ازدادت أهمية المناطق الحرة باعتبارها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي هي الأخرى يمكن أن تكون آلية للاستقطاب. و بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن للدولة المضيفة

* FDI = Foreign direct investments.

توسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العامة من خلال صناديق الاستثمار، والتي تلعب دوراً لا يقل أهمية عن بقية الآليات المستخدمة في عملية الاستقطاب. و لأجل ذلك كله، نحتاج إلى التعرف على تلك الهيئات من أجل التعرف على دورها، وكل ما يمكن أن تقوم به لأجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وعليه، سنتطرق لكل آلية على حدى.

1.2.3. هيئات تشجيع الاستثمار:

قبل ثلاثين عاماً، كانت العديد من الدول تخشى على صناعاتها الوطنية من الملكية الأجنبية من خلال فرض العديد من القيود الحمائية على تلك الصناعات، لكن مع نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي، وتحرير الاقتصاد العالمي على مدى العقود الثلاثة الماضية، برز تشجيع الاستثمار بوصفه أداة و سياسة جديدة لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ولذلك كان من الضروري إيجاد هيئات تطلع بهذا الدور، وفي الحقيقة فإن العديد من وكالات ترويج الاستثمار "IPAS" * تعتبر حديثة العهد نسبياً، حيث ظهر معظمها بعد منتصف عام 1990 ، وخصوصاً في البلدان النامية وتلك التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وذلك بالمقارنة بجهات الترويج للتجارة [93] (ص: 05).

قد نجد عدة مسميات لوكالات ترويج الاستثمار، منها هيئات تشجيع الاستثمار، المراكز الاستشارية، وكالة تطوير الاستثمار. وكلها هيئات وأجهزة خاصة بالاستثمارات، ذلك أنه و فضلاً عن ترويج مشروعات الاستثمار، والتعريف بالسوق، فإن الدولة تقوم بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية، مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارية الأجنبية، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتلاءم ومتطلبات التنمية، والمتغيرات الثقافية والاجتماعية للدولة، وتجدر الإشارة هنا أنه في بعض الدول يكون الجهاز المسئول عن اختيار المستوى التكنولوجي ونوعه ومدى ملاءمته مستقبلاً هو الهيئة الوطنية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، وفي مثل هذه الحالات قد يستلزم الأمر مشاركة بعض الأجهزة الحكومية الأخرى في اتخاذ القرارات الخاصة، ومن بين الأنشطة الرئيسية والأدوار العامة للهيئات والأجهزة الوطنية الخاصة بالاستثمارات، ما يلي [94] (ص: 55):

- تخطيط الاستثمار الأجنبي على ضوء الخطة العامة للدولة.
- المتابعة و المراقبة على الإنجازات و ممارسات الشركات الأجنبية.

* IPAs = Investments Promotion Agencies.

- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب.
- اختيار مستويات التكنولوجيا وأنواعها.
- توفر المعلومات و البيانات المختلفة للمستثمرين الأجانب وكذا إعداد القوائم الخاصة بمشروعات الاستثمارات المطلوبة و إجراءات البحوث و تقديم دراسات الجدوى التمهيدية لهذه المشاريع أو المساهمة في إعدادها.
- القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمارات بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة.
- تسويق فرص الاستثمارات المختلفة و ترويجها في الداخل و الخارج.
- التنسيق بين الوزارات و الهيئات الحكومية و بين المستثمرين الأجانب فيما يخص المشروعات المقترح إقامتها.
- وضع الضوابط و الإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية، مما يخدم أهداف كافة المجالات الاقتصادية للدولة.
- تنظيم و توجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية.
- تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدية و النهائية للمشروعات.
- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز و جذب الاستثمارات الأجنبية.
- خلق علاقات تكامل بين القطاعات الاقتصادية و المحافظة على الثقافة الوطنية و تنميتها بما يخدم الأسواق الوطنية.

أما في ما يخص البناء التنظيمي لتلك الأجهزة القائمة بالاستثمارات الأجنبية، فإن الأمر يختلف من دولة إلى أخرى. ومن المحتمل أن يرجع هذا الاختلاف إلى عدة أسباب من بينها [94] (ص: 52):

- درجة المركزية في اتخاذ قرارات الاستثمار الأجنبي.
- درجة تخصص و تقسيم العمل المطبقة ومدى تعدد الأدوار و المهام فيها.
- الأهداف العامة للدولة المضيفة في المدى الطويل و القصير.
- درجة اللامركزية أو التشتت الجغرافي المطبقة.
- درجة تفويض السلطة داخل الهيئة.

قد قامت الأونكتاد ببحث تناول قضية في غاية الأهمية: وهي الترتيبات المؤسسية للترويج للاستثمار و التجارة، و الأساس المنطقي الذي يقف وراء إنشاء المؤسسات التي تشجع الاستثمار، و تلك التي تشجع التجارة، و عما إذا كان من الأفضل الفصل بينهما أم الجمع بين تلك المؤسسات في مؤسسة واحدة ؟ [93]

(ص: 05) و بهذا الصدد، يمكن أن نظيف سؤال جوهرى آخر، يتعلق بمدى نفع هذا الإجراء والدور الذي قد يلعبه في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. فقد خلصت تلك الدراسة إلى وضع المزايا والعيوب الممكنة، والناجمة عن دمج وكالات تشجيع الاستثمار والتجارة، وذلك حسب الجدول التالي:

جدول رقم 06: مزايا و عيوب دمج وكالات تشجيع الاستثمار والتجارة [93] (ص: 07).	
المزايا	العيوب
يوفر القدرة على تصميم ووضع سياسات موحدة تخدم بشكل أفضل قضايا الاستثمار والتجارة وتراعي علاقة التشابك بينهما.	قد يترتب على تباين الأهداف واختلاف الأنشطة الجوهرية خطر تجزئة المسؤوليات وفقدان التركيز في أنجاز المهام.
يقدم خدمات دعم مشتركة في مجالات عدة مثل تكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، المحاسبة، الخدمات القانونية، العلاقات العامة، والبحوث والتحليل، إضافة إلى مقر عمل مشترك وبالتالي تخفيض التكاليف وتقليص النفقات.	قد تنشأ مشاكل التنسيق بين أنشطة ترويج الاستثمار والتجارة معاً، مثل عدم القدرة على إدارة فرق عمل متباينة الخبرات والمنهجيات والمهام، إضافة إلى مخاطر زيادة البيروقراطية.
يسمح بتقاسم المعرفة لصالح استراتيجية التنمية.	يترتب عليه مساوئ التعامل مع أطر زمنية مختلفة مع طول الوقت المقبول من منظور الترويج للاستثمار.
يقدم المزيد من فرص الاستثمارية في تقديم خدمات الترويج من خلال نقطة اتصال حكومية واحدة.	في كثير من الأحيان تظهر مشكلة اختلاف العملاء واختلاف مراكز الاتصال في الشركات.
يوفر فرصاً للترويج المتكامل للاقتصاد بأكمله في الخارج وبخاصة عند تسويق الدولة.	يظهر الحاجة الملحة لمهارات مختلفة للموظفين.
يقدم أرضية مشتركة لسياسات تعزز القدرة على تنافسية الدولة في الأسواق الدولية.	يحمل في طياته خطر إعطاء اهتمام أقل لتشجيع الاستثمار وقضايا السياسة العامة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

مما سبق يتضح أنه على كل دولة أن توازن فيما بين التكلفة والعائد من إتباع كل طريقة. والاهم من ذلك، يجب أن ندرك جيداً أنه في معظم الحالات، يظل اختيار منهجية تنظيم الترويج للاستثمار وتشجيع الصادرات في نهاية المطاف في يد الحكومة. ومن المرجح أن القرار النهائي سوف يتأثر بالأولويات السياسية، وتاريخ هيكل الإدارة العامة، واعتبارات الميزانية العمومية للدولة [93] (ص: 09). و

رغم ذلك، فإن اعتماد وكالة منفصلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي من شأنه أن يعزز من الاهتمام بقضية تشجيع الاستثمار وي طرح قضايا تعزيره على طاولة صناع القرار. وهو ما يعد حيويًا، لأن الالتزام الحكومي ضروري لتحسين مناخ الاستثمار وغالبًا ما يكون حاسمًا في جذب الاستثمارات الأجنبية الكبرى، وبالتالي عملية استقطاب حقيقية.

2.2.3. المناطق الحرة:

تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير ("Export Processing Zones "EPZs")، ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة (Special Economic Zones)، كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة. وبرغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق إلا أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج. وتعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها إداريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية و الاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها. ومن الجدير بالذكر أن هناك اهتمام عالمي متزايد بإقامة المناطق الحرة باعتبارها إحدى الصيغ التي تساهم بفاعلية في جذب واستقطاب رؤوس الأموال العالمية [90] (ص: 13).

تم إحصاء 700 منطقة حرة في العالم لسنة 2010 [95]. وهذا يدل على أن الاقتصاد الدولي متجه للتحول نحو نظام الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية، و ليس فقط في مجال السلع بل في مجال الخدمات والملكية الفكرية الأدبية والفنية والصناعية، والأهم من كل ذلك، قوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية. حيث أن تحرير قوانين الاستثمار يكون من كل القيود التي تؤثر على سير التجارة دوليا، ومثال على تلك القيود، ما تشترطه بعض الدول من استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى، مثل صناعة السيارات، مقابل الحصول على التعريفية الجمركية المنخفضة، وفي ذلك إيجاب المستثمرة على استخدام المنتجات المحلية بدءا من استيرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر، وغيرها من الشروط والقيود التي تحد من جذب وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلاد المضيفة. فالمناطق الحرة، من خلال تحرير قوانين الاستثمار، تعمق فكرة تحرير التجارة الدولية، وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي من أجل

التصدير, وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي [96] (ص: 53).

قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة مشتركة تجارية وصناعية، إلا أنه في العصر الحديث وبسبب الاتجاه نحو التخصص في المناطق الحرة، فقد تم الاعتماد على إنشاء المناطق الحرة الصناعية؛ وقد شهدت فكرة التخصص في المناطق الحرة تطوراً مهماً على مستوى نوعية النشاط والموقع، و المساحة [97] (ص: 98 - 99):

أ- نوعية النشاط والغرض:

فبعد أن كانت مجرد منطقة تمنح فيها المشروعات التجارية بعض الامتيازات بغرض تنشيط التجارة العابرة، أصبحت مناطق تمارس فيها عمليات مختلفة من التخزين والتصنيع البسيط إلى التصنيع الثقيل فضلاً عن أنشطة الخدمات، كذلك من الإنشاء بغرض خدمة المصالح الأجنبية للدول الاستعمارية إلى كونها أداة من أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

ب- الموقع:

فبعد أن كانت تتخذ مواقعها بالقرب من أو داخل الموانئ البحرية أصبحت بالإضافة تتخذ مواقعها بالقرب من الموانئ الجوية أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها.

ج- المساحة:

فبعد أن كانت تقام على مساحات محدودة أصبحت تقام على مساحات شاسعة، بل أصبحت تشمل مدن أو موانئ بأكملها.

اتخذت المناطق الحرة شكلها الحديث فأصبحت مناطق تصدير صناعية بالدرجة الأولى. فقد تزايدت أعداد المناطق الحرة الصناعية زيادة كبيرة في مختلف أنحاء العالم وخاصة في الدول النامية حيث أتخذ الكثير منها وسيلة من وسائل تطبيق استراتيجية انفتاح من أجل التصدير، وخاصة في تجارب دول جنوب شرق آسيا، والتي أخذت الدول الأخرى تحذو حذوها وتتوسع في المناطق الحرة العامة، على نطاق كبير، وكذلك التوسع في المناطق الحرة الخاصة، على مستوى المشروع الواحد لزيادة الاستثمار من أجل التصدير؛ ويكاد لا يخلو أي قانون لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي في أي دولة من وجود العمل بنظام المناطق الحرة وإعطاء الميزات والتسهيلات التي تنافس بها كل دولة الدول الأخرى.

وبالخصوص في مجال إقامة المناطق الحرة الصناعية [96] (ص: 54). و لذلك، فكثيرا ما يهدف إنشاء المناطق الحرة الصناعية بالأساس إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، و لأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا و الإعفاءات [90] (ص: 14). لكن خصائص المناطق الحرة تختلف باختلاف نوع المنطقة في حد ذاتها سواء تجارية، صناعية أو خدماتية إلا أنها تشترك في عدة مميزات أهمها [97] (ص: 108):

أ. نظام جبائي مرن:

الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح امتيازات في إطار الإجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي الدولي أو الإقليمي الذي تنتمي إليه، وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

ب. الشمولية والعالمية:

هو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدولة المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة.

ج. المساواة:

في هذا الإطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يشغلها ويستفيد منها كل الطرفين بدون استثناء. حيث لا يوجد هناك معاملة خاصة لطرف دون الآخر أو تعامل تفضيلي داخل المنطقة الاقتصادية الحرة الواحدة.

د. غياب المشاكل الإدارية:

إن العمليات التي تتم في المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل إدارية في التسيير حيث أن الإجراءات الإدارية داخل المنطقة يجب أن تتم بصفة سريعة وبسيطة دون تعقيدات ومشاكل في نوعية التسيير.

تتنوع أشكال وصور المناطق الحرة في العالم، حسب الأهداف المرجوة منها؛ فقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على مجموعة من الدول أو مفتوحة لكل الجنسيات والدول التي تأتي لتمارس نشاط الاستثمار داخل المنطقة الحرة المخصصة من حدود دولة معينة، وقد تكون حرة عامة لكل المشروعات، تقوم على إدارتها هيئة عامة أو خاصة. وقد تكون خاصة قاصرة على مشروع بعينه [96] (ص: 53).

في كل هذه الصور المختلفة للمناطق الحرة، هناك العديد من الأهداف الاقتصادية المرجوة من جانب الدول المضيفة تريد تحقيقها من جراء إقامة هذه المناطق وكلها تدور في فلك استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك من خلال تعظيم الصادرات والعائد من العملات الأجنبية من خلال زيادة الاستثمار من أجل التصدير المرتبط بالأسواق الدولية والأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات ونقل التكنولوجيا والمساهمة في تنشيط حركة التجارة العالمية.

3.2.3. صناديق الاستثمار:

تسمى كذلك بالصناديق السهمية الخاصة أو المتخصصة " بمعنى ذات غرض خاص، أي خاصة بالاستثمار، حيث تختلف عن الهيئات المالية الأخرى، أو تكون خاصة بعمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود"؛ وتنقسم إلى نوعين صناديق رأس مال سهمي "محفظي" خاص ليس بعمومي، و صناديق سيادية أو تسمى كذلك صناديق الثروات السيادية " رأس مالها عمومي " [05] (ص: 10 - 11). حيث يمكن من خلال كل تلك الصناديق القيام باستثمار أجنبي مباشر أو غير مباشر " حسب قيمة الأسهم التي يتم تملكها ووفق معيار الإدارة والرقابة". و نتيجة لمختلف الفرص الاستثمارية التي تتيحها، فهي تعتبر آلية مهمة في عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بكل أنواعها المختلفة.

1.3.2.3. صناديق الاستثمار ذات رأس المال الخاص:

نشأة نتيجة دوافع معينة وفق بعض الملامح حيث تؤدي دورها في تجميع رؤوس الأموال:

- أ/ الدوافع التي أدت إلى نشأة صناديق الاستثمار ذات رأس المال الخاص:
- يمكن أن يؤدي الاشتراك في عمليات أسواق المال إلى جلب عوائد مرتفعة.
- صعوبة إدارة المحافظ المالية من حيث إدارة المتطلبات الفنية والمعرفة والخبرة باليات التعامل في سوق رأس المال، وكذلك عدم تفرغ صغار المستثمرين لممارسة عمليات شراء وبيع الأوراق المالية بأنفسهم، وبالتالي يكون من الأفضل الاشتراك في صناديق استثمارية [98] (ص: 02).

ب/ الملامح الرئيسية لصناديق الاستثمار ذات رأس المال الخاص:

- توافر حجم كبير من الأموال من خلال تجميع مدخرات عدد كبير من الأفراد.
- توافر القدرة على انتقاء الأوراق المالية ومتابعتها بواسطة خبراء متخصصين في تحليل وإدارة الأوراق المالية.
- توزيع أموال الصندوق بين عدد من الأوراق المالية في المجالات المختلفة من حيث التوزيع الجغرافي، ونوع الشركات المصدرة للأوراق، والتوزيع من حيث المجالات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر.
- تحقيق عائد استثمار يفوق عادة العائد الذي يمكنه تحقيقه من الودائع المصرفية.

ج/ دور صناديق الاستثمار ذات رأس المال الخاص في تجميع رؤوس الأموال:

صناديق الاستثمار ذات رأس المال الخاص تلعب دوراً هاماً في توسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العامة وذلك من خلال الترويج لأسهم الشركات المطروحة للبيع وتوفير التمويل اللازم للشراء عن طرق تجميع فوائض المدخرين بالإضافة إلى دور الصناديق في تدعيم التقييم السليم للأوراق المالية وتحسين شروط البيع لصالح الاقتصاد الوطني [98] (ص: 03).

2.3.2.3. الصناديق السيادية أو صناديق الاستثمار ذات رأس المال العام:

يعرفها صندوق النقد الدولي على أنها " صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة" [99] (ص: 01).

أهمية الصناديق السيادية:

يمكن للصناديق السيادية أن تساهم في [99] (ص: 04):

- أداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة لها، وذلك بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال المولودة بعد نزوب المواد الأولية؛

- تنويع مصادر الناتج المحلي الخام وذلك بتطوير أنشطة جديدة؛
- توفير موارد دائمة ومنتظمة للدول المالكة لها، حيث تكون غير مرتبطة بالمواد الأولية التي مهما بلغ مخزنها تبقى قابلة للنضوب؛
- تقوم بدور استقراري بامتصاص الصدمات الناجمة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية، فيسمح تكوين صندوق سيادي بتوفير مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية، وكذلك تعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية السلبية؛
- تنمية الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق، بتمويل الهياكل القاعدية؛
- المحافظة على الوظائف التي توفرها الشركات بدعمها لرؤوس أموال الشركات المتعثرة؛
- تحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي، في الدول المنتمية إليها، وذلك بتنويع الاقتصاد والتوسع في الأنشطة غير النفطية خاصة؛ مما يؤدي إلى تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية.

من خلال أهميتها والأدوار المختلفة التي يمكن أن تقوم بها يتبين لنا كيف أنها أداة مهمة في عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك نظراً لحجم الأموال التي تتوفر عليها مقارنة مع صناديق الاستثمار ذات رأس المال الخاص، وبالتالي يمكنها تملك أصول مالية أجنبية كثيرة. وذلك رغم حاجز القيود الحمائية المفروضة على استثماراتها من جهة، والمخاطر الجديدة على مستوى أسواق الدول الصناعية من جهة ثانية. ولكن يمكن تجنب ذلك من خلال الاهتمام بالاستثمار على مستوى أسواق الدول النامية، والقيام بتنويع الأصول المالية.

توفرت الصناديق السيادية على أكثر من 03 تريليون دولار في منتصف 2008 مقابل 500 مليار في بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين. ويقدر لها حسب بعض السيناريوهات النمو بمعدلات سنوية تتراوح ما بين 10% و 20%، وهذا ما يسمح لها بأن تتراوح أصولها في أفاق 2012 ما بين 05 إلى 10 تريليون دولار [99] (ص: 03).

بتزايد حجم الأصول تتزايد أهمية الصناديق السيادية وتتنوع حسب كل بلد، والجدول التالي يوضح بعض أهم الصناديق السيادية، وتقدير لحجم أصولها:

الجدول رقم 07: أهم الصناديق السيادية وتقدير حجم أصولها [99] (ص: 02 - 03).			
تاريخ الإنشاء	الدولة	اسم الصندوق	الحجم (مقدر بمليار دولار)
2000	قطر	هيئة الاستثمار القطرية	50
2000	إيران	صندوق الاستثمار النفطي	12
2000	كازاخستان	Khazanah Nasional KNF	18
2000	الجزائر	صندوق ضبط الموارد	43
2001	فرنسا	صندوق الاحتياط للمعاشات	35
2001	أيرلندا	الصندوق الوطني لاحتياط المعاشات	29
2001	تايوان	الصندوق الوطني للاستقرار لتايوان	15
2002	الإمارات العربية المتحدة	شركة مبادلة للتنمية الدولية	10
2003	روسيا	صندوق الاستقرار	157
2004	استراليا	الصندوق الحكومي المستقبلي لأستراليا	54
2005	فنزويلا	صندوق التنمية الوطني	15
2005	كوريا الجنوبية	شركة الاستثمار الحكومية	30
2006	دبي	هيئة استثمار دبي	82
2007	الشيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	10
2007	ليبيا	صندوق احتياط النفط	40
2007	الصين	شركة استثمار الصين	200

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أقل حجم للأصول سواء الأجنبية أو المحلية يقدر بـ: 10 مليار دولار، وأكبر حجم 200 مليار دولار، مما يدل على أن الصين تستقطب أكبر قيمة من الأصول المالية، باستعمال آلية الصناديق السيادية.

3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية:

هنالك جملة من المنافع والمكاسب يمكن أن تتحقق عن طريق استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، إذا ما تم استغلالها بشكل جيد. كما أنه يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المستقطبة إلى أعباء كثيرة، خاصة إذا لم يكن لحكومة الدولة المضيفة قدرة على التفاوض والتحكم في توجيه تلك الاستثمارات بما يخدم مصالحها الوطنية. وتتجلى تلك المنافع والأعباء في المزايا والعيوب الناتجة عن آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى كل من العمالة، وعلى معدل تكوين رأس المال، ثم على ميزان المدفوعات.

1.3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى العمالة:

إذا ما نجحت الحوافز الاستثمارية، عن طريق مجموعة الأجهزة أو الهيئات التي تشكل آليات استقطاب لرؤوس الأموال الأجنبية، وبالخصوص في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الأثر المتوقع على مستوى التوظيف هو أثر إيجابي في حالة إنشاء فرع أو مؤسسة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، حيث يؤدي ذلك إلى خلق مناصب شغل جديدة، وهو الشكل الذي يبرز من خلاله الأثر الإيجابي أكثر بالمقارنة إلى حالة اقتناء شركة موجودة [18] (ص: 136).

من المفيد كذلك للدول المضيفة أن يقوم المستثمر الأجنبي بتأهيل اليد العاملة المحلية لذلك يكون واجبا على تلك الدول وضع حوافز لهذا الغرض، وكذلك حتى تكون عملية الاستقطاب فعالة؛ والدليل على ذلك، هو نجاح تجربة تقديم الحوافز من أجل تشجيع فروع الشركات الأجنبية على زيادة تدريب الموظفين ومساعدة الموردين المحليين، وذلك في كل من الدول التالية: هنغاريا، وماليزيا، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا [01] (ص: 54).

الملاحظ أنه كلما أدت الحوافز الاستثمارية بمختلف أنواعها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كلما كانت مساهمة في خلق فرص عمل، وبالتالي حل مشكلة البطالة في الدول المضيفة لذا فهي موضع ترحيب من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

- إن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدول، وذلك من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات

الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

- إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.
- إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، وهذه الأخيرة سوف تمكن الدولة من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل [18] (ص: 138).
- إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

يساهم استقطاب الشركات الأجنبية في تحسين العمالة الخاصة بالكفاءات الإدارية بالدول النامية، وذلك من خلال المجالات التالية:

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة.
- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.
- استفادة الشركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها، حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.

يمكن أن تؤثر الاستثمارات الأجنبية على العمالة من خلال الأجور، حيث أنه:

- من أجل جذب اليد العاملة المؤهلة، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا، وهذا يكون خاصة في المشاريع التي تتطلب التأهيل والخبرة، وكذلك في القطاعات التي تعرف تنافسية كبيرة.
- إن الإنتاجية و المردودية بالشركات متعددة الجنسيات تكون أكثر مقارنة مع المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأولى يكون بمقدورها دفع أجور أعلى من الأجور التي تدفعها الثانية.

بعض الآثار السلبية على مستوى العمالة:

- عندما تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في بعض الصناعات التي لا تستثمر فيها الشركات المحلية، فإن ذلك سيؤثر على مستوى العمالة، حيث عندما تشتد المنافسة أكثر بين الشركات الأجنبية والمحلية، فإنها قد تؤدي في بعض الحالات إلى عدم مقدرة بعض الشركات المحلية على تلك المنافسة فتكون النتيجة فقدانها لفرص الاستثمار، ومن ثم لا تتمكن من تشغيل عمالة إضافية و ربما حتى مجرد الحفاظ على الحجم الكلي من العمالة المشغلة لديها " التخلص الجزئي " وهذا ما يترتب عليه أثر سلبي غير مباشر على إجمالي العمالة في الدول المضيفة [18] (ص: 138).

- الأجور المرتفعة التي تمنحها الشركات الأجنبية، قد تؤدي بالإطارات المؤهلة في المؤسسات المحلية إلى مغادرتها، لتتوالى فرص العمل في الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى حدوث مشاكل في الشركات المحلية، مثل "سلسلة الإضرابات" وما ينجم عنها من توقيف الإنتاج، والخسارة؛ ويكون اعتماد سياسة الأجور المرتفعة خاصة من قبل الشركة متعددة الجنسيات بدافع الإضرار بمنافسيها من الشركات المحلية، لأنها تعلم أن عمل النقابات في هذه الأخيرة سوف يؤدي حتما إلى السعي نحو تحقيق سلسلة من المطالب، و أهمها الارتفاع المشابه في الأجور [18] (ص: 137).

- تكريس "التباين" بين مختلف المستويات المعيشية للإجراء مما يؤدي حتما شيئا فشيئا إلى ظهور طبقة نخبوية تنفصل حتما عن طبقة الإجراء العاديين. وهذا ما يساعد في الأخير على تكريس ما يعرف الطبقة أكثر و تعميقها، أو تعميق الفوارق الاجتماعية.

في الأخير فإنه تجدر الإشارة إلى أن النتائج والآثار على العمالة تعتمد على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة، وكذا البيئة التنظيمية التي تعمل فيها وأيضا مستوى ومهارة قوة العمل في الدولة المضيفة [55] (ص: 139). كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة يختلف باختلاف مجالاته وأشكاله، بحيث عمليات الاندماج و التملك لا يؤثر على مستوى العمالة بقدر ما إذا كانت الشركة الأجنبية شركة جديدة فإن هذا الأخيرة ستخلق مناصب عمل جديدة [100] (ص: 724). بالإضافة إلى أن استقرار العمل في الشركات الأجنبية هو أقل منه في الشركات المحلية ويعود ذلك إلى إمكانية تحويل هذه الشركات لنشاطاتها نظرا لخبرتها الدولية.

تبقى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و العمالة معقدة وتحليلها صعب في ظل ظروف و عوامل اقتصادية متغيرة، لكن الملاحظ أن هناك أثر ايجابي في الدول النامية، بحيث عدد العمال في الشركات الأجنبية لم يتوقف عن الزيادة في الدول النامية منذ السبعينات، كما أن الكثير من الدول المتقدمة صارت

تفقد مناصب عمل من جراء تحويل أو انتقال الشركات الأجنبية لأكثر فروع إنتاجها إلى الدول النامية قصد الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة [68] (ص: 07).

2.3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على الناتج الوطني:

تأثر الاستثمارات الأجنبية المستقطبة على الناتج الوطني من خلال الزيادة المستمرة في تدفقها، حيث تشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي، خاصة بالنسبة للدول النامية، كما تؤدي إلى زيادة في الدخل المحلي أين يدخر جانب منه، ويتحول بالتالي إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

الأكد أنه بعد تحقق الآثار الإيجابية على العمالة حيث تزداد وتنخفض البطالة، وبوجود رؤوس الأموال المستقطبة فإن هذين العاملين، واللذان يمثلان أهم العوامل المؤثرة على الناتج، سيؤديان إلى زيادة مضطردة في الدخل الوطني.

بصفة عامة، يؤثر معدل الاستثمار و إنتاجيته في النمو الاقتصادي، وقد أبرزت نماذج النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الزيادة في الاستثمار (معدل التكوين الرأسمالي)، فنجد في الفكر الكلاسيكي أنه يزيد بزيادة معدل الربح، أي يرتبط معه بعلاقة طردية، بحيث أن انخفاضه يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية (طبقاً لفرضية مرونة هيكل الأجور في النموذج الكلاسيكي)؛ و يزداد الاستثمار في الأجل القصير نتيجة انخفاض الأجور الحقيقية، فتزداد الأرباح، و يزداد الاستثمار مرة أخرى، و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي [03] (ص: 265).

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث عن العوامل المسببة لتزايد الاستثمارات وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي، حيث ركزت على الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قامت تلك النماذج بتحليل العلاقة بين نمو الناتج، و النمو في مدخلات عناصر الإنتاج، وهي رأس المال والأرض والعمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في شكل نماذج قياسية للنمو. و كان ذلك تحت فرضية أن الأسواق حرة وتتسم بالمنافسة الكاملة وتوافر المعلومات، وثبات العائد بالنسبة للحجم، وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقاً لاختلاف العائد على رأس المال [57] (ص: 68).

ضمن هذا الفكر النيوكلاسيكي، ووفق ما يعتبر من أسهل نماذج النمو الاقتصادي، أبرز كل من "روي هارود" من بريطانيا، و "إيفازي دومار" من الولايات المتحدة، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على

تحفيز النمو، وذلك عندما حاولا أن يجدا صيغة موحدة ومتكاملة للنمو، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، وباستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة، انطلاقاً من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط. وقد تم صياغة أفكار كل من "هارود و دومار" في صورة نموذج يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوماً على نسبة رأس المال من الناتج. وذلك على النحو الآتي [57] (ص: 69):

$$G=S/(K/Y)$$

G : تشير إلى معدل النمو؛

S : تشير إلى معدل الادخار المحلي الإجمالي؛

S : تشير إلى الادخار المحلي الإجمالي؛

K : تشير إلى رصيد رأس المال؛

Y : تشير إلى الناتج.

وحيث أن: $K = I_d + I_f$ (I_d تمثل الاستثمار المحلي، و I_f الاستثمار الأجنبي) وكذلك: $S = s$ و باعتبار أن كل رؤوس الأموال K هي مدخرة محلياً S وموظفة في شكل استثمارات محلية وأجنبية، أي باختصار:

$$K=S= s Y= I_d+I_f$$

فإن معادلة النمو تصبح على الشكل التالي:

$$G = [(I_d + I_f) / Y] / (K/Y)$$

وحيث أن نسبة الادخار المحلي هي نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج "الدخل": $s = I_d/Y$ فإن معادلة النمو تصبح على الشكل التالي:

$$G = [s / K + (I_f / Y) / K] / Y$$

نلاحظ من هذه المعادلة أن النمو ينخفض بانخفاض معدل الادخار المحلي و/أو رصيد رأس المال، والعكس صحيح. كما يزيد بزيادة الاستثمار الأجنبي. وهو ما يدل صراحة على أن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يؤدي إلى زيادة معدل النمو وهو ما يشكل إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي. ولذلك نجد أن الاستعانة برأس المال الأجنبي، بالخصوص في حالة الدول النامية، يساعد على سد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي. إلى جانب ذلك، تجدر الإشارة إلى أن آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي تتوقف على مدى إستيعاب الدول المضيفة للتكنولوجيا و المهارات، وذلك حتى يتم تنشيط العملية الإنتاجية، وخلق التجارة الداخلية بين الشركات الأجنبية و بين الشركات المحلية، وكلها آثار إيجابية لكون أن تلك العمليات تؤدي بلا شك إلى الزيادة في كمية السلع و الخدمات النهائية المحققة في فترة محدّدة و هي سنة واحدة. وقد يتعدى التأثير على الناتج إلى التأثير على المنافسة، حيث في شأن هذه الأخيرة أثبتت بعض من الدراسات التي اهتمت بموضوع مختلف الآثار التي يخلفها الاستثمار المباشر الأجنبي أن هناك اختلاف في الرأي حول ذلك. فالرأي الأول يعتقد أن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكنه أن يذكي روح المنافسة الحقيقية في الدولة المضيفة بين الشركات الأجنبية المستثمرة فيها و الشركات المحلية، و يستند أصحابه لمختلف الشواهد الميدانية. أما الرأي الثاني فهو يبدي مخاوف في هذا الشأن تترجم أساسا في كون أن اقتحام الشركات الأجنبية و خاصة الشركات متعدّدة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة و من ثم الاستثمار فيها قد يؤدي بحكم إستراتيجيتها إلى إضعاف الشركات المحلية و من ثم إزاحتها نهائيا، لكون أن هذه الأخيرة تكون غير قادرة على منافستها [18] (ص: 150 - 151).

بموجب القوانين التي تصدرها الدول المضيفة و المتعلقة باجتذاب و حماية الاستثمار المباشر الأجنبي، نجد أن الشركات الأجنبية ستتمتع بموجبها بامتيازات و حوافز مختلفة تشجعها لا شك بإقامة مشاريع استثمارية مختلفة قد تخص قطاع الإنتاج السلعي أو الخدمات في مناطق محرومة أو مناطق خاصة وفقا لالتزامات تفرها تلك القوانين، و بالتالي انطلاقا من ذلك يمكن أن يتجلى الأثر الإيجابي للاستثمار المباشر الأجنبي على التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق بين المناطق المختلفة إلى جانب تهيئتها و إنعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية [18] (ص: 151).

قد يؤثر استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل سلبي على الناتج الوطني، وذلك بانخفاضه، نتيجة للعديد من الأسباب، ولعل أهمها [57] (ص: 41):

- شراء بعض الشركات الوطنية (الصناعية، والتجارية).
- خروج بعض الشركات الوطنية من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية، وما تتمتع به الشركات متعددة الجنسية من مزايا تنافسية لا تتوفر بالخصوص لنظيرتها في الدول النامية المضيفة.

يترتب بلا شك، حسب درجة انخفاض الإنتاج الوطني، نتيجة للممارسات السابقة، انخفاض في التقدم الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة النامية، بسبب احتمال حدوث توتر اجتماعي، وانخفاض درجة المشاركة في القرارات الاقتصادية والسياسية، نتيجة اعتماد الدولة على دول أجنبية [101] (ص: 416).

حتى ولو لم ينخفض الناتج الوطني، فقد تكون التكلفة كبيرة جداً، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالبيئة؛ فقد تتسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسية التي تتوطن في الدول النامية خاصة، في تفاقم مشكلة البيئة، وذلك في الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية، والصناعات البتروكيمياوية، وصناعات الإسمنت، ذلك أنها تستند إلى تقنيات ومصانع متقدمة محظورة في أوطانها الأصلية، بسبب تزايد الاهتمام الشعبي والرسمي بالمعايير البيئية والصحية فيها، في حين لا يوجد ذلك الاهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية [66] (ص: 38).

3.3.3. آثار استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية على ميزان المدفوعات:

تأثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المستقطبة على ميزان المدفوعات بشكل إيجابي أو سلبي، وبالخصوص المباشر منها. فتدفقاتها سواء تلك الواردة للدولة أو تلك التي تصدر منها إلى الخارج، هي مجملها تشكل حركات لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، والتي تقوم الدولة بتسجيل مختلف عملياتها و مختلف تغيراتها، كونها تخص جزء من عملياتها الاقتصادية التي تنجزها خلال مدة معينة [18] (ص: 139). وبالتالي يكون من المهم جداً فهم كيفية تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يوصف بأنه ذو أثر كبير على ميزان المدفوعات، حيث يتم على أساس صاف.

كيفية تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في أغلب الأحيان يعتبر أصلاً بالنسبة لاقتصاد المستثمر المباشر والتزاماً بالنسبة لاقتصاد الذي تعمل فيه مؤسسة الاستثمار المباشر. وعلى هذا الأساس الصافي، يتم تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة زمنية عادة ما تكون عاماً (التدفقات الدائنة أو

الواردة مثل شراء أدوات حقوق ملكية، مطروحا منها التدفقات المدينة مثل سحب المستثمر جزءاً من رأس ماله الأصلي الذي سبق ضخه في فترات سابقة). وهو ما يفسر ظهور بيان تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دولة ما سالباً خلال بعض السنوات، حيث تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى دولة إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات. وتطبق نفس المنهجية على بيانات الاستثمار المباشر في الخارج. وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات وفقاً للمعايير الدولية التي حددتها منهجية إعداد وتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات في الدليل الصادر عن صندوق النقد الدولي تتكون من العناصر التالية [85] (ص: 56 - 57):

- استثمارات رؤوس الأموال في شكل تدفقات للاستثمار المباشر في إقامة المصانع والمؤسسات والشركات، ويشترط أن تكون نسبة التملك لا تقل عن 10 % من رأس مال مؤسسات الاستثمار سواء كانت مساهمات مالية أو عينية.
- استثمارات في أدوات حقوق الملكية Equity Capital عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات التي تطرح في البورصة ويشترط أن تكون النسبة 10 % من حقوق الملكية فأكثر.
- معاملات الدين بين الشركات الأم من ناحية والمؤسسات التابعة والزميلة والفروع من جهة أخرى بما فيها إقراض أو اقتراض الأموال (سندات الدين وائتمان الموردين).
- تدفقات ناتجة عن إعادة الاستثمار للأرباح والفوائد الناتجة عن أعمال مؤسسات الاستثمار المباشر والتي لم يتم توزيعها أو تحويلها للخارج، وتقاس عائدات الاستثمار بناء على ما يتحقق عن التشغيل في الفترة الجارية.
- تدفقات ناتجة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.
- تدفقات استثمارية تمثل تكلفة التنقيب عن أو استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والمعادن.

رغم أن هذا المفهوم يستخدم كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في التقارير الدولية أو الإقليمية. فإنه ليس بالضرورة أن يتطابق مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تقرير الاستثمار العالمي الذي تصدره سنوياً الأونكتاد، وكذلك مازال العديد من الدول يعتمد مفاهيم أخرى [85] (ص: 56 - 57).

يمكن توضيح موقع الاستثمارات الأجنبية ضمن ميزان المدفوعات، حيث يسجل الوارد منها أي تدفقاتها في الجهة الدائنة من العمليات الرأس مالية، أما الصادر فيكون من الجهة المدينة، وفق الجدول التالي [68] (ص: 04):

جدول رقم 08: مكونات ميزان المدفوعات [68] (ص: 04).			
صافي الدائن (+) المدين (-)	مدين (-)	دائن (+)	نوع الحساب
			<p>أولاً : حساب العمليات الجارية:</p> <p>1- الحساب التجاري:</p> <ul style="list-style-type: none"> - حساب التجارة المنظورة للسلع. - حساب التجارة غير المنظورة للسلع: • النقل. • التأمين. • السياحة. • دخل الاستثمارات. • خدمات حكومية متنوعة <p>2- حساب التحويلات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - هبات و تعويضات. <p>ثانياً : حساب العمليات الرأس المالية:</p> <p>1- حساب رأس المال طويل الأجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - استثمار مباشر. - أوراق مالية. - قروض طويلة الأجل. - رؤوس أموال أخرى. <p>2- حساب رأس المال قصير الأجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الذهب. - أدونات مصرفية. - أدونات الخزانة. - القروض قصيرة الأجل. - السهو و الخطأ.

من هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن الاستثمار المباشر يعتبر كحركة للأموال الدولية الطويلة المدى، فكلما تدفق سواء نحو الداخل أو الخارج فإنه سيؤثر على ميزان المدفوعات.

1.3.3.3. الآثار على حساب العمليات الجارية [18] (ص: 140 - 142): تتجلى هذه

الأخيرة وفق النقاط الأساسية التالية:

أ- بخصوص الميزان التجاري " حساب التجارة المنظورة للسلع": فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكنه أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي، و ذلك بحسب الحالات التالية:

- عند استهداف الاستثمار المباشر الأجنبي و توجيهه لإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات، فإن ذلك يغني الدولة المضيفة عن تخصيص نفقات بالعملة الصعبة لأجل استيراد سلع كانت لا تستطيع إنتاجها سابقا محليا بسبب افتقادها لمتطلبات ذلك، أو حتى في حال قدرتها على إنتاج تلك السلع و لكن بتكلفة مرتفعة، وهذا ما يسجل الأثر الإيجابي.
- في حال عدم توافر بعض عناصر الإنتاج محليا، أو عدم كفاءتها، أو عند ارتفاع تكلفة الحصول عليها فقد يتعدّر على الشركات الأجنبية استغلالها، مما يدفع بها إلى استيرادها من الدولة الأصلية أو الدول الأخرى مما يؤدي ذلك إلى التأثير سلبيا على الميزان التجاري. الأمر الذي يتسبّب في استنزاف العملة الأجنبية للدولة المضيفة.
- عند توجيه الاستثمار المباشر الأجنبي وفق استراتيجية "الإنتاج الموجه للتصدير" يؤدي ذلك إلى تدفقات العملة الصعبة نحو الدولة المضيفة نتيجة للتصدير وهذا ما يشكل أثرا إيجابيا.
- أثر آخر للاستثمار المباشر الأجنبي على الوضع التجاري للدولة المضيفة والذي في عمومه يكون سلبيا، وذلك بسبب السلوك الذي يميز الشركات الأجنبية في هذا الشأن من خلال سياسة الأسعار، ففي حال تصدير السلع المنتجة من طرفها في الدولة المضيفة فإن سعرها يكون أدنى بكثير من السعر المطبق عالميا عندما تتم الصادرات من إحدى فروع الشركة الأم إليها مباشرة. أما في حال استيراد المواد الأولية في شكل عملية بين الشركة الأم وإحدى فروعها في الدولة المضيفة فإن السعر المطبق هو سعر أعلى بكثير من السعر المطبق عالميا في هذه الحالة، وذلك ينصب حتما في شكل أحسن وفعال لتحويل أرباح الفروع إلى خارج الدولة المضيفة (تحويل الأرباح للشركة الأم)، مما يؤدي كل هذا بالإضافة إلى ما قلناه إلى إضعاف إيرادات الدولة من مورد "الضرائب المطبقة على الأرباح".

ب- بخصوص تجارة الخدمات " حساب التجارة غير المنظورة للسلع": الشركات الأجنبية التي تجسد مشاريعها الاستثمارية المباشرة تحتاج إلى مجموعة من الخدمات، مثل الخدمات المتمثلة في النقل، التأمين، والخدمات بنكية؛ فإن تم اعتمادها على خدمات محلية فذلك ما يسجل حتما أثرا منعما

للاستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بحالة اعتمادها على الخدمات الأجنبية أين يترتب عليها أثر سلبي على الحساب المتعلق بالخدمات ككل للدولة المضيفة.

ج- بخصوص التحويلات بدون مقابل: يسجل أثر سلبي للاستثمار المباشر الأجنبي في هذا الصدد ويمكن أساسا في تحويل أجور ورواتب المستخدمين الأجانب لدى الشركات الأجنبية إلى خارج الدولة المضيفة، وبالمقابل يسجل أثر إيجابي في حال دخولهم أيضا للإقامة فيها لأجل مباشرة أعمالهم.

2.3.3.3. الآثار على حساب العمليات الرأسمالية [18] (ص: 142):

- أشكال التدفقات المتمثلة في إنشاء فرع أو مؤسسة، أو إنشاء مؤسسة مشتركة لها أثر إيجابي نسبي، حيث كلما زادت مساهمة الشركة الأجنبية، كلما أدى ذلك إلى زيادة المشروع من حيث الحجم والرأسمال، خاصة إذا كانت هذه الخطوة متبوعة بإعادة استثمار جزء من الأرباح التي تحققت تلك المشاريع الاستثمارية. وهذا الأثر الإيجابي قد يمس ميزان المدفوعات في المدى القصير للدولة المضيفة. أما في المدى البعيد فحتمًا سيتغير ذلك الأثر ليصبح سلبيا و ذلك بفعل قيام الشركات الأجنبية بتحويل الأرباح خارج الدولة المضيفة.
- عند قيام فروع الشركات الأجنبية بتحويل رؤوس الأموال إلى الشركات الأم بدافع تسديد الفوائد، أو العوائد المختلفة من الأسهم، أو إتاوات بسبب استخدام التكنولوجيا، التراخيص. أو بسبب الظروف التي تميز الدولة المضيفة و التي تتجلى في مدى وجود المناطق الحرة، و السياسة الضريبية و الجمركية المطبقة؛ و في حال وجود نقائص، أو عدم فعالية متطلبات تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي فإن ذلك يؤدي حتما إلى تولد آثار سلبية على ميزان المدفوعات ككل. فقد تنشأ أزمات ميزان المدفوعات أيضا من الضعف المالي أو من عوامل أخرى تجعل سياسة الاقتصاد الكلي أقل مصداقية، و بشكل خاص إذا كان القطاع المصرفي لبلد ما ضعيف، حيث تفضل سلطات هذا البلد تخفيض سعر الفائدة بدلا من أن ترفعه.

في الأخير ومن خلال بعض المعادلات المهمة على المستوى الكلي، يمكن ملاحظة أن أثر رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة على العمالة وعلى الناتج الوطني مرتبط بالأثر على ميزان المدفوعات. فأولاً، لدينا معادلة ميزان المدفوعات حسب Fleming و Mundell [102] (ص: 303 - 304):

$$BP = NX(Y, Y_f, R) + \Psi(I - I_f)$$

حيث أن:

BP = هو ميزان المدفوعات. $NX(Y, Y_f, R)$ = دالة الحساب الجاري. Y_f = هو الدخل الأجنبي.
 Y = الدخل الوطني. R = سعر الصرف. $\Psi(I - I_f)$ = دالة حساب رأس المال. I = سعر الفائدة المحلي.
 I_f = سعر الفائدة الأجنبي.

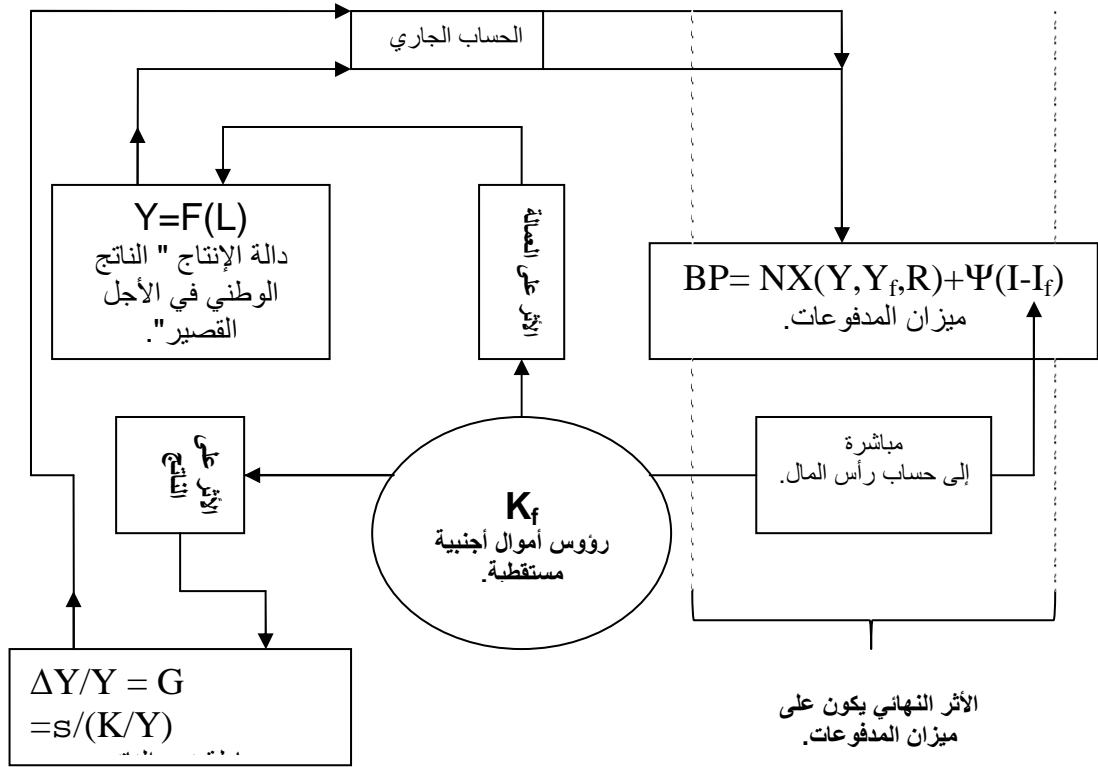
لدينا ثانياً، معادلة مستوى الإنتاج الوطني Y المرتبط بحجم العمالة L في فترة زمنية معينة [102] (ص: 98):

$$Y = F(L).$$

ثالثاً، من خلال معادلة النمو، التي تحدثنا عنها سابقاً في المطلب الثاني:

$$\Delta Y/Y = G = s/(K/Y)$$

في الأخير، وبتجميع المعادلات السابقة، يمكن أن نستنتج الشكل التالي:



شكل رقم 06: ارتباط أثر رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة على العملة وعلى الناتج الوطني بالأثر على ميزان المدفوعات [17].

بعد التأكد من ارتباط أثر رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة على العملة وعلى الناتج الوطني بالأثر على ميزان المدفوعات يتضح لنا سبب تركيزنا على الآثار المتعلقة بتلك المتغيرات الاقتصادية، وذلك نظراً لأنها متغيرات يمكن قياسها، حيث لا يمكن الإحاطة بشيء ما وتتبعه واعتباره أثراً إلا إذا أمكن قياسه من خلال مخرج كمي أكثر منه كيفي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تبين لنا كيف يمكن تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية بطريقة سهلة تعتمد على المقارنة بين مجموعة مختارة من مؤشرات المناخ الاستثماري مع مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر. استنادا إلى فكرة أن بيئة الأعمال بكل مكوناتها هي التي تحدد لنا تشكيلة الحوافز المناسبة، وأن أغلب الدول تستهدف بالأساس الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للآثار الإيجابية التي يمكن أن يقدمها لاقتصاد الدولة المضيفة، إذا ما تم التحكم فيه واستقطابه بشكل جيد.

كما إتضح لنا كيف أن عملية الاستقطاب تعتمد بالأساس على مجموعة من الآليات المختلفة، لكل منها مجموعة من الغايات. تصب في النهاية لصالح عملية الاستقطاب كهدف استراتيجي. وكأهداف عامة متصلة بذلك الهدف، فإن عملية تنظيم و توجيه و مراقبة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، تحتاج إلى هيئات تشجيع أو ترويج الاستثمار، أما إذا كانت استراتيجية الدولة المضيفة تستهدف عملية التنمية بصورة عامة، فلا شك أن المناطق الحرة ستكون ضرورية. بالإضافة إلى أن الدولة المضيفة و لأغراض اقتصادية كلية، ومن أجل تحقيق أهداف مالية، فهي تحتاج إلى الصناديق السيادية. أما إذا كان الهدف العام توسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال العامة، فإن الصناديق ذات رأس المال السهمي الخاص تكون ضرورية.

كما تبين لنا أنه لا يمكن أن تمر عملية الاستقطاب، مهما اختلفت درجاتها، دون آثار، سواء إيجابية أو سلبية. وذلك على مستوى كل من العمالة، وعلى معدل تكوين رأس المال، ثم على ميزان المدفوعات. وهي في الحقيقة متغيرات اقتصادية مرتبطة مع بعضها البعض، وما يميزها كذلك قابليتها للقياس، حيث وحسب المقولة الشهيرة " مالا يمكن قياسه لا يمكن تتبعه وتحسينه"، تم التركيز عليها حتى يتم الإحاطة بها بشكل جيد، ويتم حصر كل تبعات تغييرها على كل الجوانب الاقتصادية المختلفة. ومن ثم التحكم في توجيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وذلك بما يخدم المصالح الوطنية للدولة المضيفة.

الفصل 04:

حوافز وحركة الاستثمار الأجنبي في الجزائر ومدى فعاليتها.

الجزائر بحاجة لرؤوس الأموال من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية، نظراً لأهميتها البالغة، من قبيل أنها وسيلة تمويلية بديلة أو أنها ضرورية لعملية التنمية. لكن الاستثمار في الخارج بصفة عامة، لا يتم بصورة ارتجالية أو عفوية، وإنما يخضع للعديد من العوامل والمحددات التي تؤثر على فعالية تلك الاستثمارات. حتى أن تحرير الاقتصاد وفتحه لم يعد كافياً، فثمة ضرورة لإيجاد عناصر جذابة أخرى وذات فعالية هي الأخرى. حيث أن مقارنة درجة واختلاف مدى توافر تلك العوامل ما بين الدول، هو الذي يعطي فكرة واضحة حول تباين التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، وهنا تظهر أهمية دور الدولة من خلال سياسات وإستراتيجيات ناجعة تهدف إلى توفير الإجراءات والآليات التي ترمي إلى تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ولأجل التعامل مع السوق العالمية المتكاملة بدرجة متزايدة، والتي فتحت الباب على مصراعيه للتدفقات الاستثمارية؛ فإنه من الضروري تقييم وتحديث السياسة التحفيزية للاستثمار المطبقة في الجزائر مع مدى تجاوبها و الأجواء العالمية الجديدة في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، للانتقال صوب سياسات اقتصادية أكثر فاعلية.

ولأجل ذلك كله، ومن خلال هذا الفصل، سنقوم بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر. حيث اخترنا فترة عشرة سنوات، من سنة 1999 إلى غاية سنة 2009. ففي المبحث الأول، سنتطرق لحوافز الاستثمار في الجزائر، وذلك ضمن المطلب الأول من خلال محدداتها والمشكلة أساساً لبيئة الأعمال أو المناخ الاستثماري. ثم ومن خلال المطلب الثاني، سنحاول التعرف على الحوافز الممنوحة للمستثمرين في إطار قوانين الاستثمار. وحتى يتسنى لنا كذلك الإحاطة بمختلف الحوافز الموجودة في الجزائر، خلال فترة العشر سنوات، أضفنا ضمن مطلب ثالث، سياسة التحفيز في ظل الاتفاقيات الدولية المبرمة. أما في المبحث الثاني، سنحاول التعرف على مدى حركة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر؛

وذلك من خلال مطلبين، يضم الأول حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، والثاني معوقات حركة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. وأخيرا و وفق منهجية الجمع بين محصلة المبحثين السابقين إلى المبحث الثالث، سنحاول تقدير فاعلية الحوافز الاستثمارية في الجزائر، ثم ومن خلال المطلب الأخير سنحاول كذلك التعرف على سبل تفعيلها.

1.4. حوافز الاستثمار في الجزائر:

تعمل الجزائر كبقية الدول على تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال مجموعة من الحوافز التي تحددها البيئة الاستثمارية في البلاد، ومن ثم توضع وفق إطار قانوني، على أمل أن يضمن حقوق وواجبات كل طرف، كما أن كثير من الحوافز تكون وفق اتفاقات دولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.

1.1.4. محددات الحوافز الاستثمارية في الجزائر:

تتوفر الجزائر على مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل حافزا ودافعا للمستثمر الأجنبي، والتي تحضى بأهمية بالغة قبل أن يتم أخذ القرار الاستثماري، وحتى بعده؛ حيث أن تلك العوامل في مجملها تشكل ملامح البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري، والتي تُحدد بدورها كل الحوافز الممكنة سواء في ما يتعلق بالوضع السياسي والأمني، أو الوضع الاقتصادي، وحتى في ما يتعلق بنوعية الحياة على المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي.

فبخصوص الوضع السياسي والأمني، وحسب ما أشار إليه التقرير الأمريكي الصادر عن مصلحة التجارة الخارجية لكتابة الدولة الأمريكية تحت عنوان "القيام بالأعمال في الجزائر، المرشد التجاري للمؤسسات الأمريكية"، فإن الوضع السياسي في البلاد يتسم بالاستقرار، كما يعرف الوضع الأمني تحسنا [103]. أما في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي في الجزائر، فإنه توجد فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاعي الخدمات والمعلوماتية والتكنولوجيات الجديدة. وكلها فرص لا تزال دون الاستغلال الأمثل؛ ذلك أن ثمة جملة من العوائق تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتطرد الاستثمارات، إلا أن عملية الكشف عن هذه العوائق تعد خطوة ضرورية ضمن استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار لرجال الأعمال الأجانب للمساهمة في التنمية [57] (ص: 289). و لأجل التعرف على الوضع الاقتصادي الجزائري أكثر، خلال فترة الدراسة، يمكن ملاحظة الجدول التالي، والذي يحوي بعض المتغيرات الاقتصادية:

جدول رقم 09: تطور بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري من سنة 1999 إلى سنة 2009 [104].						
السنوات	عدد السكان بالمليون نسمة	سعر الصرف مقابل دولار واحد (متوسط الفترة)	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	الصادرات من السلع والخدمات (مليون دولار)	الواردات من السلع والخدمات (مليون دولار)
1999	31.45	66.64	0.3	2.3	12,320	8,710
2000	32.36	75.29	3.3	3.6	21,713	8,644
2001	32.36	77.26	4.2	2.1	19,136	9,899
2002	32.36	80.55	4.8	2.2	18,712	12,012
2003	32.36	80	2.59	5.2	24,455	13,337
2004	32.36	72.5	3.56	5.3	32,234	17,950
2005	32.9	73.28	1.64	5.10	48,840	24,640
2006	33.8	72.65	2.33	2.00	57,300	25,500
2007	34.4	69.29	3.56	3.00	63,500	33,300
2008	34.5	64.5	4.86	2.40	82,100	49,100
2009	35.0	72.52	5.74	2.03	84,000	49,400

يمكن لبيانات الجدول السابق أن تعطينا فكرة مبسطة عن الوضع الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة، مع العلم أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تقوم بالترجيح بين البيانات الواردة إليها من قبل الدول العربية وبين التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى أن الخانات المضللة مصدر بياناتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أما غير المضللة فمن إحصائيات صندوق النقد العربي. وما يمكن ملاحظته هو تدهور في قيمة العملة الجزائرية وارتفاع متزايد في معدلات التضخم، خلال الفترة 99-2002، لتشهد بعد ذلك بقية الفترة تحسنا في قيمة العملة وانخفاضا في معدل التضخم؛ و رغم تزايد حجم الواردات وتذبذب في اتجاه الصادرات، خلال كامل الفترة، إلا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على العموم في اتجاه متزايد، مما يؤكد إمكانية أداء أفضل للاقتصاد الجزائري، حتى يكون قادرا على تحفيز ثم جلب رؤوس الأموال الأجنبية.

ويتم الاستدلال على وضعية العوامل السابقة الذكر" سواء السياسية الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية؛ باستعمال مؤشرات إحصائية معينة. ويتم ذلك من قبل أطراف عديدة بسبب أهميتها، لأنها وكما سبق الإشارة إليه، تشكل بيئة الأعمال المحددة للحوافز الاستثمارية الممكنة. وكذلك بسبب وجود صلة إحصائية بين ترتيب القطر أو درجته في المؤشرات المتعلقة بالمناخ الاستثماري، وبين مقدار ما يجتذبه من استثمار أجنبي، و لأن المستثمر الأجنبي يأخذ بعين الاعتبار في ما إذا كانت البيئة الاستثمارية محفزة أو لا، وذلك قبل وحتى بعد أن يقرر الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي للجزائر، إذا ما أرادت أن تستقطب الاستثمار الأجنبي بفعالية، ينبغي لها أن توفر تشكيلة مناسبة من الحوافز ضمن برنامجها الاستثماري من خلال تعرفها على وضعية بيئتها الاستثمارية، وذلك بالاعتماد على مجموعة مختارة من المؤشرات الدولية المتعلقة بالمناخ الاستثماري.

ويلاحظ المتتبع عدد المؤشرات الكثير والمتزايد، ورغم أنها كثيرا ما تنتقد بسبب عدم خلوها من الأخطاء، لكنها تعتبر من محفزات القرار الاستثماري. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الكثير من المؤسسات المسؤولة عن إصدار التقارير المتعلقة بهذه المؤشرات، لا تقدمها بالمجان، وحتى ولو توافرت بعض المعلومات فهي منقوصة وغير وافية، مما يصعب الإحاطة الكاملة بفترة الدراسة لموضوع البحث. كما يتباين تواجد الجزائر في هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة 1999-2009. ولأجل ذلك، تم اختيار بعض أهم المؤشرات الدولية كثيرة الاستعمال والتداول في الدراسات والبحوث، وهي كالآتي:

1. مؤشر الحرية الاقتصادية The economic freedom index .
2. مؤشر الشفافية "مؤشر مدركات للفساد"
- .The Transparency International corruption perception index
3. مؤشر المخاطر القطرية The Composite Country Risk Index
4. مؤشر سهولة أداء الأعمال The ease of doing business index
5. مؤشر جاهزية البنية الرقمية Networked Readiness Index

منهجية تقييم المؤشرات:

سيتم تقييم المؤشرات بأنها محفزة أو غير محفزة. فأما المحفزة فعلى أساس إذا جاء ترتيب الجزائر عربيا، ضمن النصف الأول من ترتيب المجموعة التنازلي للدول العربية المدرجة ضمن المؤشر، أما إذا كان ترتيبها ضمن النصف الثاني، فسيقوم المؤشر بأنه غير محفز. وذلك بافتراض أن المستثمر الأجنبي وكذا الدولة المضيفة " الجزائر " يقيمان على أساس مجموعة محددة من الدول المدرجة. وفي حالة ما إذا كان المؤشر دوليا وذا أهمية لكن الدولة غير مدرجة فيه، فسيتم اعتبار هذا الأمر غير محفز، وذلك بسبب استنتاج وجود صعوبات للجهة المسئولة عن المؤشر في إجراء المسح الإحصائي داخل الدولة المضيفة مقارنة مع تسهيلات قد تجدها في دول أخرى.

1.1.1.4. مؤشر الحرية الاقتصادية:

الجدول رقم 10: ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية The economic freedom index [105] 2009-1999.						
التقييم	الوصف	قيمة المؤشر	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	عدد الدول التي يغطيها	السنة
محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.20	10	-	20 عربية	2000-1999
محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.10	10	120	156 منها 20 عربية	2001-2000
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.60	11	115	161 منها 20 عربية	2002-2001
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.25	10	94	156 منها 17 عربية	2003-2002
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.88	14	100	155 منها 17 عربية	2004-2003
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.49	13	114	161 منها 17 عربية	2005-2004
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.46	13	119	161 منها 17 عربية	2006-2005
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.77	11	134	157 منها 17 عربية	2007-2006
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.78	12	124	141 منها 17 عربية	2008-2007
غير محفز	حرية اقتصادية ضعيفة	3.83	13	107	172 منها 17 عربية	2009-2008

الغرض من هذا المؤشر، وفق ما تم الإشارة إليه في الفصل الثالث، هو قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. حيث وكما يتضح من الجدول السابق، فإن الحرية الاقتصادية وصفت بالضعيفة خلال كل الفترة؛ فرغم أنه بدأ محفزا في بداية الفترة مقارنة مع الدول العربية العشرون المدرجة، إلا أنه في الغالب أخذت الدول العربية مراتب متقدمة عن الجزائر مما شكل بصورة عامة وضعية غير محفزة للحرية الاقتصادية.

2.1.1.4. مؤشر الشفافية:

الجدول رقم 11: ترتيب الجزائر وفق مؤشر الشفافية "مؤشر مدركات للفساد" The Transparency International corruption perception index [106] 2009-2003						
التقييم	درجة الشفافية	قيمة المؤشر	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	عدد الدول التي يغطيها	السنة
غير محفز		الدول العربية غير مدرجة.				1999 2000
غير محفز.		الجزائر غير مدرجة.			091 منها 03 عربية	2001
					102 منها 04 عربية	2002
غير محفز	منخفضة	2.6	11	88	133 منها 16 عربية	2003
غير محفز	منخفضة	2.7	12	97	146 منها 17 عربية	2004
غير محفز	منخفضة	2.8	12	97	159 منها 18 عربية	2005
غير محفز	منخفضة	3.1	11	84	163 منها 18 عربية	2006
محفز	منخفضة	3	10	99	180 منها 20 عربية	2007
محفز	منخفضة	3.2	09	92	180 منها 20 عربية	2008
محفز	منخفضة	2.8	10	111	180 منها 20 عربية	2009

يعكس هذا المؤشر درجة التحسن "الشفافية" في ممارسات الإدارة الحكومية اتجاه المستثمرين المحليين والأجانب، وكل المتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، وكذلك درجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ الإجراءات المتبعة. حيث قبل سنة 2001 لم تكن أي من الدول العربية مدرجة، لكن خلال سنتي 2001 و 2002 تم إدراج بعض الدول العربية، بدون أن تدرج الجزائر بسبب صعوبة إجراء مسح إحصائي، مما أدى إلى تقييم غير محفز؛ واستمر نفس التقييم إلى غاية سنة 2006، ولكن بسبب حصول الجزائر على مواقع متأخرة من ترتيب الدول العربية المدرجة. لكن ابتداءً من سنة 2007، ورغم تواجدها في أواخر نصف المجموعة بترتيب 10 و 09 من أصل 20 دولة عربية مدرجة، إلا أن ذلك شكل تقدماً نسبياً، أدى إلى حصولها على تقييم محفز لبقية الفترة.

3.1.1.4. مؤشر المخاطر القطرية:

الجدول رقم 12: ترتيب الجزائر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية The Composite Country Risk Index 1999-2009 [107].						
التقييم	تصنيف المخاطر	قيمة المؤشر	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	عدد الدول التي يغطيها	السنة
غير محفز	درجة مخاطرة معتدلة	62.3	14	-	140 منها 18 عربية	2000-1999
غير محفز	درجة مخاطرة معتدلة	61.5	14	103	140 منها 18 عربية	2001-2000
غير محفز	درجة مخاطرة معتدلة	63.8	14	87	140 منها 18 عربية	2002-2001
غير محفز	درجة مخاطرة معتدلة	65.8	14	85	140 منها 18 عربية	2003-2002
محفز	درجة خطر منخفضة	75.5	05	-	140 منها 21 عربية	2004-2003
محفز	درجة خطر منخفضة	77.3	05	-	140 منها 21 عربية	2005-2004
محفز	-	-	08	-	140 منها 18 عربية	2006-2005
محفز	درجة خطر منخفضة	78.5	08	-	140 منها 18 عربية	2007-2006
محفز	درجة خطر منخفضة	77.5	09	-	140 منها 18 عربية	2008-2007
محفز	-	-	09	-	140 منها 18 عربية	2009-2008

غرض هذا المؤشر هو قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل تجارياً مع البلد المضيف "الجزائر"، والقدرة على سداد الالتزامات المالية؛ حيث بدت المخاطر معتدلة في بداية الفترة، واقترن ذلك بوجود الجزائر في المراتب الأخيرة مقارنة بالدول العربية المدرجة ضمن هذا المؤشر، مما شكل وضعية غير محفزة. لكن انطلاقاً من نهاية السنة 2003، وعلى العكس من ذلك، أخذت الجزائر مراتب متقدمة ضمن المجموعة العربية وبدرجة خطر منخفضة، وهو ما أدى إلى وضعية محفزة استمرت إلى غاية نهاية الفترة.

4.1.1.4. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

الجدول رقم 13: ترتيب الجزائر وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال The ease of doing business index [108] 2009-2004				
التقييم	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	عدد الدول التي يغطيها	السنة
	بدء العمل به منذ 2004			2000-1999
				2001-2000
				2002-2001
				2003-2002
				2004-2003
غير محفز	10	128	155 منها 17 عربية	2005-2004
غير محفز	10	116	175 منها 17 عربية	2006-2005
غير محفز	10	116	178 منها 17 عربية	2007-2006
غير محفز	14	125	181 منها 19 عربية	2008-2007
غير محفز	13	134	183 منها 20 عربية	2009-2008

يساعد المؤشر على قياس تأثير الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال؛ ومن قبيل ذلك، ما تعلق مثلا: باستخراج التراخيص، و الحصول على الائتمان، و تسجيل الممتلكات، و إنفاذ العقود. ويشير خلال الفترة التي يغطيها من 2004 حتى 2009، بتبوء الجزائر المراتب الأخيرة في مصاف الدول العربية المدرجة؛ بسبب صعوبة أداء الأعمال، وبالتالي كانت نتيجة التقييم عبر كامل الفترة غير محفزة.

5.1.1.4. مؤشر جاهزية البنية الرقمية:

الجدول رقم 14: ترتيب الجزائر وفق مؤشر جاهزية البنية الرقمية Networked Readiness Index NIR [109] 2009-2003.				
التقييم	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	عدد الدول التي يغطيها	السنة
-	بدء العمل به منذ سنة 2001			2001-1999
-	الجزائر غير مدرجة.			2001-2000
غير محفز بسبب عدم إدراجها.	الجزائر غير مدرجة.			2002-2001
غير محفز	07	80	104 منها 07 عربية	2003-2002
غير محفز	09	87	115 منها 09 عربية	2004-2003
غير محفز	09	87	115 منها 09 عربية	2005-2004
غير محفز	09	80	122 منها 10 عربية	2006-2005
غير محفز	11	88	127 منها 14 عربية	2007-2006
غير محفز	14	108	127 منها 14 عربية	2008-2007
غير محفز				2009-2008

يعمل هذا المؤشر على تقييم تقدم الدول في المجالات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكما نلاحظ من الجدول، فقد بدء العمل به منذ سنة 2001. ثم وإلى غاية سنة 2003 لم يكن من الممكن التعرف على عدد الدول العربية المدرجة، لكن المؤكد عدم إدراج الجزائر، وحسب المنهجية المعتمدة في التقييم، اعتبر هذا الأمر غير محفز. وانطلاقاً من نهاية سنة 2003 إلى سنة 2009، أخذت الجزائر مواقع متأخرة في ترتيب الدول العربية المدرجة في المؤشر، مما أدى إلى تقييم غير محفز بالنسبة لوضعية البنية الرقمية، وذلك عبر كامل الفترة.

2.1.4. الحوافز الممنوحة للمستثمرين في إطار القوانين المتعلقة بالاستثمار:

سوف يتم عرض الحوافز الممنوحة للمستثمرين تبعًا لأهم التطورات التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1999-2009؛ حيث تنوعت وفق المراحل التالية:

الجدول رقم 15: أهم التطورات التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر 1999-2009 [110].	
السنوات	التطورات
1999	لا يزال العمل بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار وتعمل الحكومة على إنشاء هيئة عامة للاستثمار تضطلع بدور الشباك الموحد.
2000	إصدار الأمر رقم 03-01 و المتعلق بتطوير الاستثمار وقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI كبديل للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار APSI وكذلك تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار CNI وتم كذلك إنشاء صندوق دعم الاستثمار في شكل حساب خاص.
2001	إصدار المرسوم التنفيذي رقم 02-295 متعلق بصندوق دعم الاستثمار. بدأ نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في أبريل 2002.
2002	إصدار الأمر رقم 03/03 المتعلق بتشجيع المنافسة والحد من الاحتكار. إصدار الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة.
2003	إصدار الأمر رقم 03-03 المتعلق بالنقد والقرض.
2004	قانون المالية سنة 2004 تضمن العديد من الإجراءات لتشجيع وجذب الاستثمارات، مثل تخفيض نسبة الضريبة على أرباح الشركات، وتوسيع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، والإعفاء لمدة خمسة سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي، أو الضريبة على أرباح الشركات.
2005	إصدار الأمر رقم 03-05 يهدف إلى تحديد كيفية تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية.
2006	إصدار الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01.
2007	إصدار مرسوم تنفيذي رقم 07-08 يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر رقم 03-01.
2008	إصدار مرسوم تنفيذي رقم 07-298 يحدد مبلغ تحصيل مستحقات معالجة ملفات الاستثمار و كفييتها. إصدار الأمر 08-04 والذي يحدد كيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.
2009	إصدار الأمر رقم 09-01 متمم للأمر رقم 03-01. إصدار مرسوم تنفيذي رقم 09-86 يتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة و ترقية الاستثمارات و تنظيمها. تعديل القانون الجبائي، وذلك بإلزام إعادة استثمار المزايا الجبائية التي استفادت منها المؤسسات في ظرف أربع سنوات أو مواجهة غرامة بنسبة 30% [103].. إصدار مرسوم تنفيذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 181 - 09 المؤرخ في 12 مايو سنة 2009 الذي يحدد شروط الممارسة وأنشطة استيراد الموارد الأولية والمنتجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن السنوات 2001 و 2006 و 2009 تعتبر بحق سنوات محورية؛ فقد شهدت تغيرات كثيرة طرأت على المسار التشريعي والمؤسسي المتعلق خاصة بقانون الاستثمار في الجزائر.

فبصدور الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، تم إلغاء الأحكام السابقة المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم: 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، ومن ضمنها

الامتيازات والضمانات والمساعدات الممنوحة للمستثمرين، ما عدى القوانين المتعلقة بالمحروقات [111]. بالإضافة إلى ذلك، في الأمر 03-01 تم زيادة الحوافز و الامتيازات للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية و شبه الضريبية والجمركية. و بصفة عامة تتمثل تلك الحوافز في ما يلي:

- المستثمرون يستفيدون من إعفاءات و امتيازات وحوافز جبائية في النظام العام في مرحلة الاستغلال فقط، أما في النظام الاستثنائي، فتكون في مرحلتي الإنجاز و الاستغلال بشرط أن تكون الاستثمارات من النوع الذي ينجز في مناطق تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، أو تكون ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.
- تكون الاستفادة من الامتيازات و الإعفاءات و الحوافز لمدة 10 سنوات.
- ضمان تحويل ملكية رأس المال.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة.
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI كبديل للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار APSI.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه للتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار ولاسيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

وفي سنة 2006 تم إصدار الأمر رقم 08-06 [112] المعدل والمتمم للأمر رقم 03-01. وأهم التغييرات التي مست المواد المتعلقة مباشرة بالحوافز الاستثمارية في هذا الأمر، كانت بحذف المادتين 19 و 20 وهما متعلقتين بأمور تنظيمية مرتبطة بالمجلس الوطني للاستثمار، وتم إضافة المادة " 12 مكرر" بعد تعديل المادة الأصلية " المادة 12" والمتعلقة بحافز يمكن اعتباره تنظيمي لتعلقه بشروط إبرام الاتفاقيات، وضرورة اقترانها بعملية تفاوض. وكذلك تم إضافة "مادة 12 مكرر 1 جديدة" متعلقة بحوافز ضريبية تتضمن مجموعة من الإعفاءات خلال مدة أقصاها خمسة سنوات في مرحلة الإنجاز، و عشرة سنوات في مرحلة الاستغلال، وذلك ضمن اتفاقية تبرم بعد عملية تفاوض.

وأهم التغييرات في سنة 2009 كانت بإصدار الأمر رقم 01-09 المتضمن لقانون المالية التكميلي والمتمم للأمر رقم 03-01. حيث في المادة 58 منه، تم إضافة المادة 04 مكرر والتي تخضع الاستثمارات الأجنبية المنجزة لإنتاج السلع والخدمات، قبل أن تنجز، إلى إلزامية التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. كما أوجبت عقود شراكة بنسبة لا تقل عن 30% من الرأسمال

الاجتماعي، بالنسبة لأنشطة الاستيراد. كما وفرضت التمويل المحلي على الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو التي عن طريق الشراكة، باستثناء تشكيل رأس المال. وقد تم إضافة كل من المادة 04 مكرر واحد ومكرر 02 ومكرر 03، وهي مواد جديدة متعلقة بالشراكة، والمهم هو ما جاءت به المادة 04 مكرر 03 التي أعطت للدولة حق الشفعة عن كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب لفائدة مساهمين أجانب آخرين.

كما تم إضافة مادة 09 مكرر جديدة حيث حصرت الاستفادة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في الاقتناءات ذات مصدر جزائري، ما لم يوجد منتج محلي مماثل. وكذلك تم إضافة المادة 09 مكرر 1 والتي منعت الاستفادة من مزايا النظام العام لكل الاستثمارات التي يتجاوز أو يساوي مبلغها 500 مليون دينار جزائري، إلا بموجب قرار من طرف المجلس الوطني للاستثمار. وعدلت المادة 12 مكرر 1، حيث قرنت الاستفادة من الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بشرط عدم المساس بقواعد المنافسة. وذلك لفترة 05 سنوات، وبموافقة المجلس الوطني للاستثمار.

وبعد ملاحظة أهم التعديلات؛ يمكن إيجاز أهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية و الجمركية الممنوحة للمستثمرين، ضمن المادتين 09 و 10 من الأمر 03-01 :

1. في مرحلة بدء الإنجاز: يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

أما فيما يخص النظام الخاص، فقد تم منح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، يمكن إيجازها فيما يلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية في ما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل نسبة مخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئياً أو كلياً بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع و الخدمات الموجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2. في مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق الاستغلال، تمنح المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) و من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدّفع الجزافي (VF) ، و من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسّن أو تسهّل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاهتلاك.

أما الحوافز الضريبية الجديدة في المادة 12 مكرر 1 من الأمر رقم 06-08، فهي تتضمن مجموعة من الإعفاءات خلال مدة أقصاها خمسة سنوات في مرحلة الإنجاز، و عشرة سنوات في مرحلة الاستغلال، وذلك ضمن اتفاقية تبرم بعد عملية تفاوض، تخص الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتتمثل في:

1. في مرحلة الإنجاز، لمدة أقصاها 05 سنوات:

- إعفاء من الاقطاعات ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكية العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.
- إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادة في رأس المال.

- إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

2. في مرحلة الاستغلال، ولمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ معاينة المشروع:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

كما يمكن للمجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

وفي الأخير يجدر بنا الإشارة إلى ما ذكره التقرير الأمريكي الصادر عن مصلحة التجارة الخارجية لكتابة الدولة الأمريكية، فيما يتعلق بأثر التغييرات التشريعية. حيث أكد أن الاهتمام بالاستثمار في الجزائر تراجع بفعل النظرة إلى القوانين التي تم فرضها مؤخرا، حيث كانت فجائية ودون استشارة أوساط الأعمال، مما يضيف شعورا بعدم التمكن من التوقع للقيام بالأعمال، خاصة فيما يخص الاستثمار؛ كما انتقد التدابير الخاصة بإلغاء قروض الاستهلاك، وانتقد إلزام إعادة استثمار المزايا الجبائية التي استفادت منها المؤسسات في ظرف أربع سنوات أو مواجهة غرامة بنسبة 30%، وذلك بعد تعديل القانون الجبائي. وأشار كذلك إلى أن الانطلاق في المشاريع يبقى بطيئا وطويلا ويعاني من البيروقراطية خاصة بعد سياسة الاستثمار التقييدية التي تم إرساؤها في عام 2009 والتي تفرض مشاركة محلية بالأغلبية [103].

3.1.4. سياسة التحفيز في ظل الاتفاقيات الدولية المبرمة:

من خلال الاتفاقيات المبرمة على المستويين الثنائي و المتعدد الأطراف؛ يمكن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على القدوم والاستثمار في الجزائر، نظراً للحماية التي قد توفرها تلك الاتفاقيات.

1.3.1.4. الاتفاقيات المتعددة الأطراف:

إن الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية من شأنه أن يتيح للجزائر استغلال وفورات الحجم والتخصص الإنتاجي القائم على المزايا النسبية التي تتمتع بها. ومن شأنه كذلك، أن يعزز تنافسيتها عالمياً. وقد انضمت الجزائر إلى معظم المعاهدات المتعددة الأطراف، ومن أهمها [113]:

- معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية، والتي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958.

- الجزائر عضو في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، باتفاقية مصادق عليها في 11 فيفري 1996، حيث دخلت حيز التنفيذ منذ تاريخ 22 مارس 1996. مع العلم أن عدد الدول العربية الأعضاء، الموقعة على الاتفاقية الدولية لتسوية منازعات الاستثمار، بلغ نحو 16 دولة، جميعها صدقت على الاتفاقية وأصبحت ضمن الدول المتعاقدة في إطار اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار [85] (ص: 102).
- الاتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990.
- الاتفاقية المتضمنة تأسيس الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA)، و المنشأة من طرف البنك العالمي (سيول 11 أكتوبر 1985).
- الجزائر عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية WTO.
- الرابطة العالمية لوكالة ترويج الاستثمار WAIPA.

2.3.1.4. الاتفاقيات الثنائية:

وتشمل اتفاقيات استثمار دولية ثنائية، وكذا اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي. ومن خلال الجدول التالي، يمكننا التعرف على عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع الجزائر:

الجدول رقم 16: عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع الجزائر 1980-2009 [114].													
المجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998 - 1980	العدد
39	00	03	00	02	01	02	03	00	01	06	04	17	

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن عدد اتفاقيات الاستثمار الدولية الثنائية المبرمة مع الجزائر خلال فترة العشر سنوات الماضية، بلغ 22 اتفاقية، وهي محصلة أكبر من نتيجة العشر سنوات التي سبقت هاته الفترة، حيث كانت 17 اتفاقية؛ أي بفارق 05 اتفاقيات. وقد يدل هذا على تزايد اهتمام الجزائر بإبرام الاتفاقيات الاستثمارية الدولية الثنائية، لما قد تشكله من حافز لجلب المستثمرين الأجانب.

أما بالنسبة للاتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي، فقد بلغ عددها 19 اتفاقية منذ سنة 1999 إلى غاية سنة 2009، وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 17: عدد اتفاقيات منع الازدواج الضريبي المبرمة مع الجزائر 1999-2009 [115].												
المجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	العدد
19	00	02	00	02	00	01	02	04	02	03	03	

ما يجدر الإشارة إليه، هو أن الجزائر قد حلت ضمن قائمة أكثر 10 دول إبراما لاتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الدولية وإلغاء الازدواج الضريبي على المستوى العربي في 2009، بإبرامها 69 اتفاقية لتشجيع الاستثمارات الثنائية الدولية وإلغاء الازدواج الضريبي حتى نهاية 2009 [85] (ص: 101). حيث جاءت في المركز التاسع بـ 39 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار، منها 22 خلال العشرية الأخيرة. و 30 اتفاقية إلغاء الازدواج الضريبي، منها 19 خلال العشرية الأخيرة.

والجدول التالي فيه تفصيل للاتفاقيات العربية الثنائية مع الجزائر، سواء في ما يخص اتفاقيات الاستثمار أو اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي:

جدول رقم 18: الاتفاقيات العربية الثنائية مع الجزائر حتى نهاية 2009 [113].		
اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار	
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	الدولة
16 سبتمبر 1997	01 أوت 1996	الأردن
24 أبريل 2001	24 أبريل 2001	الإمارات
11 جوان 2000	11 جوان 2000	البحرين
09 فيفري 1985	16 فيفري 2006	تونس
-	24 أكتوبر 2001	السودان
12 سبتمبر 1997	14 سبتمبر 1997	سورية
25 جانفي 1990	-	المغرب
09 أبريل 2000	09 أبريل 2000	سلطنة عمان
01 أوت 1998	24 أكتوبر 1996	قطر
-	03 سبتمبر 2001	الكويت
29 أوت 2002	-	لبنان
19 جوان 1988	06 أوت 2001	ليبيا
17 فيفري 2001	29 مارس 1997	مصر
29 جانفي 2002	25 نوفمبر 1999	اليمن

نلاحظ أنه في فترة العشر سنوات الماضية من سنة 1999 حتى سنة 2009، أبرمت الجزائر مع الدول العربية 07 اتفاقيات استثمار، و06 اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي. ومن خلال ربط هذا الجدول بالجدولين السابقين (جدول 15 وجدول 16)؛ نرى أنه تبقى 15 اتفاقية من مجموع 22 اتفاقية استثمار دولية، لنفس الفترة؛ وهي تمثل عدد اتفاقيات الاستثمار المبرمة مع الدول الغير عربية. مما قد يفسر بأنه عدم اهتمام بالاتفاقيات الإقليمية في مجال الاستثمار لكل من الجزائر والدول العربية الباقية " 09 دول ليس لها اتفاقية مع الجزائر " من مجموع 21 دولة عربية. حيث وإذا ما استثنينا الصحراء الغربية وفلسطين، وجيبوتي والصومال، والعراق ولبنان؛ بسبب الظروف السياسية الاقتصادية؛ نجد أنه من الغريب جدا عدم وجود اتفاقية استثمار ثنائية بين الجزائر والسعودية، أو على الأقل بين الجزائر وموريتانيا، أو بين الجزائر و المغرب، والتين تعتبر دولتين مجاورتين، و ذات موقع استراتيجي بالنسبة للجزائر.

وبالنسبة لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي خلال نفس الفترة " 99-2009 " تبقى 13 اتفاقية مع دول غير عربية، من مجموع 19 اتفاقية دولية. ومن 21 دولة عربية تبقى 09 دول ليس للجزائر معها اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي. حيث وإذا ما استثنينا كل من الصحراء الغربية وفلسطين، وجيبوتي، والصومال، والعراق، نظراً للظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها؛ فإنه يكون من الغريب جدا عدم وجود اتفاقية تجنب ازدواج ضريبي لكل من السعودية والكويت مع الجزائر. مما قد يشكل حافزاً سلبيا لرجال أعمال هاتين الدولتين.

وفي الأخير، وبسبب أن إبرام الاتفاقيات الدولية يجعل أنشطة الاستثمارات محمية بالنظامين القانونيين الدولي والداخلي على حد سواء، حيث تلتزم الأطراف المعنية بتحمل المسؤولية القانونية الدولية في حال الإخلال بها، بالإضافة إلى أن ارتباط الدولة بأحكام الاتفاق الدولي، يفرض عليها اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية وقضائية داخلية لتنفيذ ما ارتبطت به دوليا [116] (ص: 34). وحيث أن الدور المكمل الذي تلعبه الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي في حركة رؤوس الأموال حول العالم، خصوصا وأن الدول العربية أبرمت، على أساس تراكمي، بنهاية عام 2009، نحو 1250 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي بنسبة 22 % من الإجمالي العالمي البالغ 5629 اتفاقية [117]. فإنه إذا ما عززت الجزائر دورها في كل ذلك، فمن المتوقع لها أن تستطيع استقطاب حجما لا بأس به من الاستثمارات الأجنبية.

2.4. حركة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

من المتوقع أن الجزائر كباقي دول العالم؛ تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بافتراض أنها تدرك أهميتها في ظل الوضع الاقتصادي الدولي، والذي يتميز بالتسابق لخلق أقطاب تنافسية، قصد توفير مناخ استثماري أكثر ملائمة و استقطابا للاستثمارات الأجنبية، بما يحقق لها التنمية الاقتصادية. لذلك سنحاول التعرف على حركة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. فهي على العموم، محكومة بحجم توأجدها والمعوقات التي قد تعترضها؛ مع العلم، أنه وكما تبين لنا في الفصل الثاني، فإن غالبية الدول تركز على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بينما لا تبدي حماسا كبيرا في استقطاب تدفقات المحافظ الاستثمارية.

1.2.4. حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

حتى تتمكن في النهاية من تقدير فعالية النظام التحفيزي الجزائري، فإنه ينبغي أن نتعرف على حجم الاستثمارات الأجنبية فيها، وبالتحديد المباشرة؛ باعتبار أن الأنظمة التحفيزية تستهدفها بالأساس.

ومن خلال الجدول التالي يمكننا التعرف على الجهات الأجنبية المستثمرة في الجزائر:

الجدول رقم 19: المشاريع التي تشرك أجانبا في الجزائر خلال الفترة 2002-2009 [118].		
الإقليم	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دج)
أوربا	324	301997
الاتحاد الأوروبي	272	271118
فرنسا	121	39376
آسيا	48	513688
أمريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
إفريقيا	01	4510
استراليا	01	2954
متعددة الجنسيات	14	2600
المجموع	694	1688985

نلاحظ أن الدول الآسيوية هي الأكثر استثماراً في الجزائر من بين قارات العالم، بمبلغ 513688 مليون دينار جزائري. لكن؛ مجمل الدول العربية المستثمرة في الجزائر، حظيت بالحصة الأكبر، وذلك

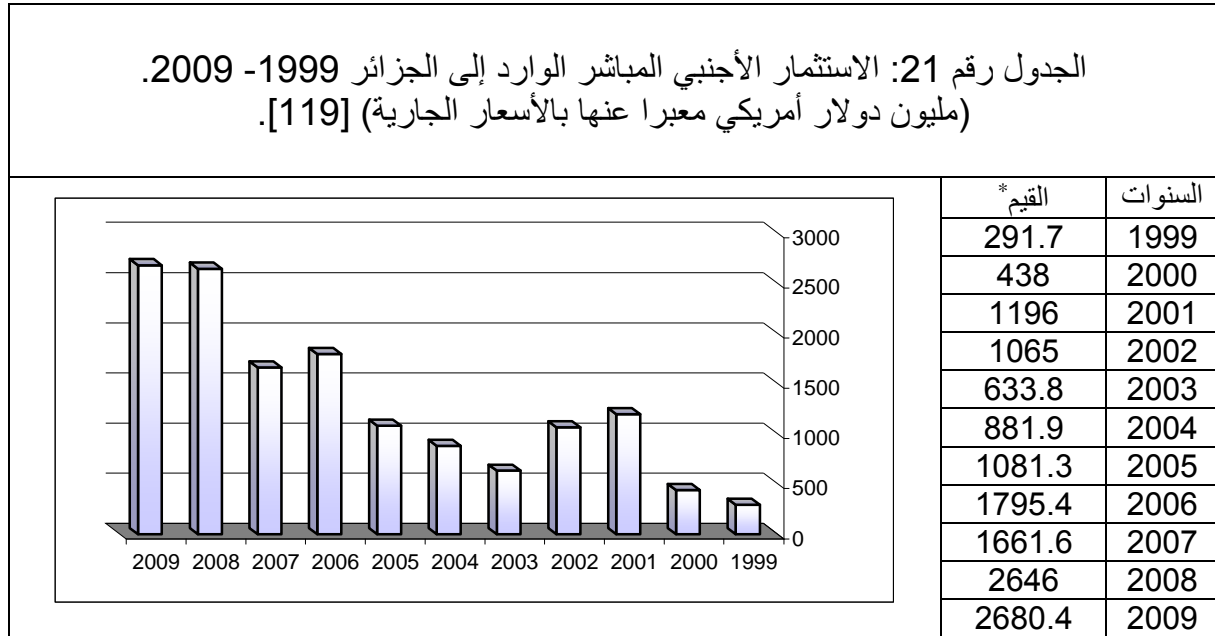
بمبلغ 835745 مليون دينار؛ مما قد يفسر باتجاه الجزائر نحو الاستثمارات العربية، أو أنها تستقطب استثمارات آسيوية أكثر منها أوروبية.

ومجمل تلك الاستثمارات يتوزع حسب القطاعات التي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم 20: تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها حسب قطاع النشاط المجمع في الجزائر خلال الفترة 2002-2009 [118].				
النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة	عدد المشاريع	قطاع النشاط
% 0.12	2021	% 01.44	10	الفلاحة
% 27.96	472163	% 14.26	99	البناء والأشغال العمومية
% 52.67	889532	% 55.76	387	الصناعة
% 0.35	5982	% 0.58	4	الصحة
% 0.74	12531	% 04.76	33	النقل
% 01.55	26216	% 02.16	15	السياحة
% 06.98	117953	% 20.61	143	الخدمات
% 09.63	162586	% 0.43	3	الاتصالات
% 100	1216821	% 100	694	المجموع

وما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول، أن الاستثمارات الأجنبية تتركز في قطاع الصناعة بنسبة 55.76 % من مجموع عدد المشاريع، وبنسبة 52.67 % من مجموع المبالغ المستثمرة. أما عدد المشاريع الأقل، فهو في قطاع الاتصالات بـ 03 مشاريع، ولكن في المرتبة الثالثة من مجموع المبالغ المستثمرة بنسبة 09.63 % بعد قطاع البناء والأشغال العمومية ممثلاً بـ 99 مشروع، والذي حاز على نسبة تقدر بـ 27.96 % من مجموع المبالغ، وهو ما قد يفسر باهتمام المستثمرين الأجانب بكل من الصناعة و البناء والأشغال العمومية و الاتصالات لما تدره من أرباح، أكثر من القطاعات الأخرى.

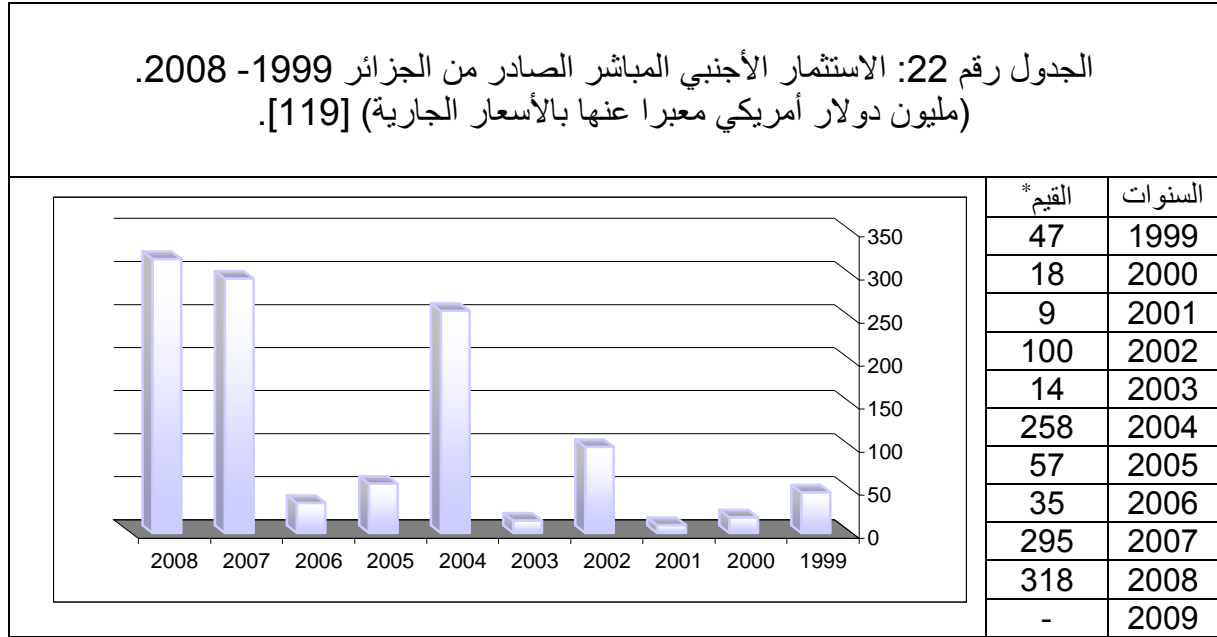
وحتى نتمكن من التعرف على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1999-2009؛ نعرض الجدول التالي:



أكبر قيمة وردت إلى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، كانت في نهاية الفترة، وذلك في سنتي 2008 و 2009، بأكثر من 2500 مليون دولار؛ كما ويلاحظ الاتجاه المتزايد على العموم لتدفقاته منذ بداية الفترة، رغم الاتجاه نحو الانخفاض بشكل محسوس في سنة 2003 بأقل من مليار دولار؛ حيث أشار تقرير الأونكتاد لسنة 2004، بتاريخ 22 سبتمبر، إلى أن سنة 2003 سجلت أعلى تراجع في المنطقة العربية [29] (ص: 126). بالإضافة إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، تعتبر ضعيفة، إذا ما قورنت مع دول الجوار، كتونس والمغرب [57] (ص: 272). حيث لا يعكس ذلك التدفق، الإمكانيات الكبيرة المتاحة والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل؛ ومثال على ذلك، كل من قطاعي الفلاحة، والسياحة.

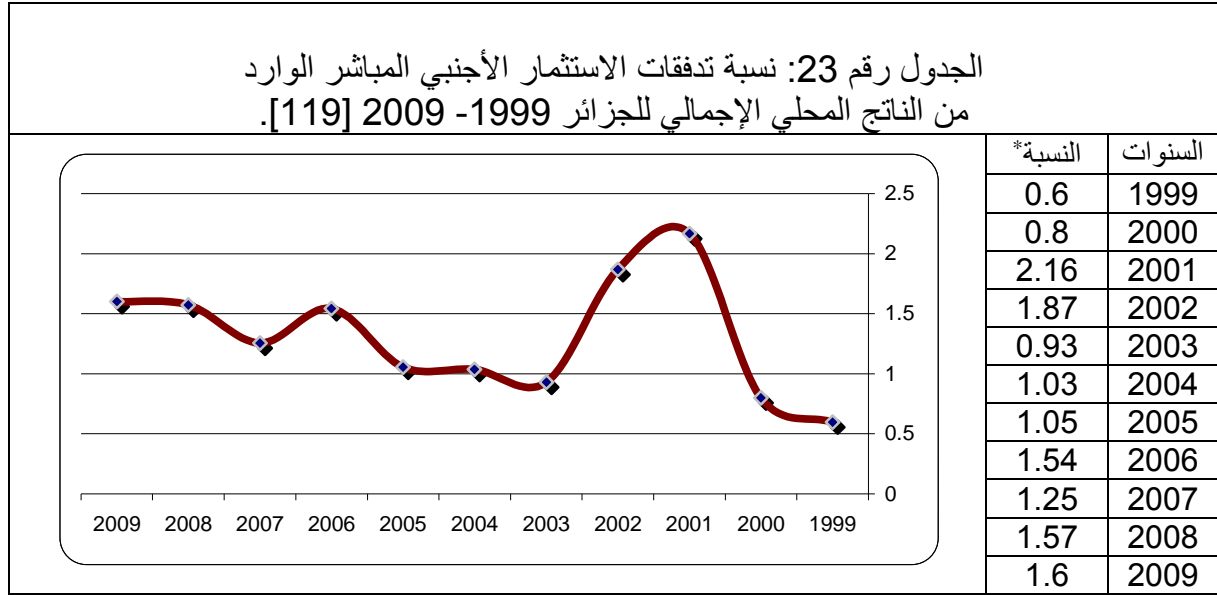
* القيم تقريبية.

أما بخصوص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر خلال الفترة؛ نعرض الجدول التالي:



خلال الفترة و بشكل عام ، كان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر؛ أقل من 50 مليون دولار أمريكي، وإذا ما استثنينا سنة 2002، فإنه قد فاق 250 مليون دولار في كل من سنتي 2004 و 2007، وكحد أقصى بمبلغ 318 مليون دولار في سنة 2008. لتكون محصلة الاستثمارات الأجنبية الصادرة في النهاية، وحسب المعطيات المتوفرة، في حدود ما بين 09 و 318 مليون دولار؛ أي بمتوسط 115.1 مليون دولار صادرة من الجزائر للسنة. وهو معدل أقل من أقل قيمة واردة إلى الجزائر، والتي كانت في الجدول 00 تقارب 291.7 مليون دولار. مما يدل على أن ما تحصله الجزائر، وعلى قلته، أكبر مما تفقده من استثمارات أجنبية مباشرة.

ومن المفيد جدا معرفة نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؛ لأجل التأكد من أداء الجزائر في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.



بلغت نسبة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إلى الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة الأكبر سنة 2001 حيث تجاوزت الضعفين؛ وهي السنة التي كان فيها حجم الاستثمار الأجنبي الصادر أقل قيمة عبر كامل الفترة بما يقارب 09 مليون دولار أمريكي، وبحجم وارد يفوق 1000 مليون دولار " أي مليار دولار". لكن بعد تلك السنة، كان الاتجاه نحو الانخفاض إلى أقل من نسبة 01؛ بمعنى أن قيمته انخفضت إلى أقل من قيمة الناتج المحلي، وذلك سنة 2003، مع العلم أن أقل نسبة كانت 0.6 في بداية الفترة، بسبب اقترانها مع أقل قيمة واردة من الاستثمار الأجنبي المباشر عبر كامل الفترة، بـ 291.7 مليون دولار. ولكن، على العموم، الاتجاه لتلك النسب متزايد. وسبب اقترانها بالاتجاه المتزايد لحجم الاستثمار الأجنبي الوارد، يمكن تفسيره على أنه ناتج عن الاتجاه المتزايد للناتج المحلي. إلى أن نصل بهذا الاتجاه إلى قيمة تجاوزت الثلاثة أنصاف من حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الناتج المحلي في آخر سنة؛ حيث اقترنت في نفس الوقت بأكبر قيمة واردة وأكبر قيمة صادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

* النسب بقيم تقريبية.

2.2.4. معوقات حركة الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

بغض النظر عن ما إذا كانت الجهات الأجنبية ترغب أو لا ترغب في الاستثمار في الجزائر، فإن حجم الاستثمارات الذي تم تحقيقه، يدفع بالتساؤل عن ماهية العوائق التي حالت دون حركة الاستثمارات الأجنبية، والتي أدت إلى نفورها من الاستقرار "توطين الاستثمار" في الجزائر. ولعل أبرز حادثة خلال الفترة الماضية، كانت بتحول رأس مال خليجي بقيمة 8 مليار دولار لدول مجاورة بسبب البيروقراطية [120].

وعلى العموم؛ فإنه من نقاط الضعف التي تميز السوق الجزائري؛ هو تواضع إنتاجية اليد العاملة، وإشكالية الاستقرار السياسي، وتفشي الرشوة والضعف في مجالات الحكم الراشد، ونقص الهياكل القاعدية وخدمات الجمارك، والخدمات البنكية، وبروز السوق الموازية، وصعوبة الوصول إلى التمويل وكلفته المرتفعة، وصعوبة الوصول إلى العقار، ومستوى ونوعية المعيشة [81] (ص: 140 - 141).

ويمكن تفصيل أهم تلك المعوقات التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية، وفق أوجه مختلفة، على النحو التالي:

1.2.2.4. العوائق القانونية:

وتشتمل على حالات الفساد في تطبيق القانون، وكذلك تعدد التعديلات والتغييرات في القوانين. ولعل من أهم التحديات التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية، تلك الإجراءات الاقتصادية الحمائية التي قررتها الحكومة الجزائرية سنة 2009، والتي تفرض احتفاظ الشريك الجزائري بـ 51% من رأسمال كل مشروع استثماري مع الأجانب ومنح 30% من رأسمال شركات الاستيراد والتصدير الأجنبية لشريك جزائري.

2.2.2.4. عائق العقار:

إن الحصول على العقار الصناعي في الجزائر تعترضه عدة مشاكل، تتمثل أساسا في [57] (ص: 243):

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي "تفوق 12 شهر".
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة، تشمل تكاليف التهيئة، دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة، أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظراً لوجود نزاع حول ملكيتها.

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

3.2.2.4. مشكل الخوصصة:

رغم محاولة الجزائر في مجال الخوصصة، إلا أن العملية لم تطبق كما يجب، وهذا نظراً لتعقيد هذا الموضوع، وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة، حيث أصبحت محل شك من طرف أوساط كثيرة في الجزائر، والتي تطالب بعدم المغامرة في هذا المجال [60] (ص: 80).

4.2.2.4. مشكل الموانئ:

تعمل الجزائر دون المقاييس الدولية التي تحكم النشاط الاقتصادي للموانئ؛ والتي من بينها: المداومة وعدم التوقف عن العمل، التسليم في الوقت المحدد للحاويات، وكذا توفير البنية التحتية التي تسهل عمل الميناء، بالإضافة إلى التحكم في إرساء السفن. حيث ينتقد المستثمرون الأجانب عدم اشتغال ميناء الجزائر بصفة طبيعية، فظلا عن توقفه عن العمل ليلاً [57] (ص: 245).

5.2.2.4. العائق المالي:

ويتمثل في غياب الكفاءات البنكية القادرة على تقييم المشاريع وتحديد إمكانية البنك لأخذ المخاطرة. حيث أن رفض القطاع الخاص لتقديم الضمانات المطلوبة من قبل مسيري البنوك، ناتج وحسب رؤيتهم عن كونها لا تتوافق والمخاطر المحتملة. كما وتعتبر التجهيزات المستوردة وحدها قابلة للتمويل، لاعتبارها رهناً منقولاً سهل التحقيق. بالإضافة إلى ذلك، فإن مودع طلب التمويل في وكالة ما، يجب عليه الانتظار حتى يرسل بطلبه إلى المديرية الفرعية، التي تقوم بدورها بإرساله إلى المديرية العامة للبحث فيه؛ وهذا ما يمكن تفسيره من خلال كون قرار منح القروض مركزي. فضلاً عن اعتبار النظام المالي لا يتميز بالفعالية وغير قادر على التأقلم مع متطلبات الاستثمار الأجنبي بالخصوص؛ فحتى العمليات الجارية تعرف صعوبات، إذ أن تحويل صك بنكي مثلاً من وكالة إلى أخرى تابعين لنفس البنك وتقعان في نفس المدينة، يستغرق وقتاً طويلاً [57] (ص: 245).

6.2.2.4. وضعية سوق الأوراق المالية:

لا يوجد في بورصة الجزائر تنوع و تعدد للأوراق المالية المعروضة للتداول، والذي من شأنه أن يفتح المجال أمام الأجانب للاستثمار فيما يختارونه وفق البدائل المتاحة أمامهم. كما أن حيازة تلك الأوراق من طرف الأعوان الاقتصاديين محدد بسقف معين، و كذلك الاكتتاب فيها محتكر من طرف

المؤسسات المالية، و بالتالي فان الادخار العائلي يبقى ضعيف المشاركة، حيث من المفروض العمل على جلب المدخرين الأفراد و تجميع مدخراتهم لاستغلالها في الاستثمار؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات عن الأوراق المالية المتداولة تبقى قليلة و لا تفي باحتياجات المتعاملين، و ذلك لغياب النشريات و المجالات المتخصصة بمجال المال و الأعمال و مكاتب التحليل و الخبراء في هذا المجال، إذ يقتصر الأمر على الجداول المالية و المحاسبية التي تعرضها المؤسسات المسجلة في البورصة، و هذا في نهاية السنة المالية. لذلك فان نظام المعلومات يبقى ضعيف و يتطلب الكثير من العمل و الجهد حتى يعمل على الإيفاء بمتطلبات السوق [03] (ص: 137).

7.2.2.4. مشكلة القطاع الموازي:

وتتمثل في السوق الموازية، والكتلة النقدية التي يتم تداولها خارج النظام الرسمي؛ وهي ظاهرة منتشرة في الجزائر بشكل واسع، حيث لم تعد السلطات الإقتصادية قادرة على التحكم فيها نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف؛ وبالتالي فإن المستثمرين الذين يريدون أن يعملوا في إطار القانون سيعانون وضعاً غير مشجع على الإطلاق. بالإضافة إلى الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية، والتي ستكون على الأرجح معتبرة.

8.2.2.4. عوائق سياسية إدارية:

رغم أن آخر تقرير لكتابة الدولة الأمريكية حول مناخ الأعمال في الجزائر، سجل استقراراً في الوضع السياسي وتحسناً في الوضع الأمني مقارنة بسنوات التسعينيات، فإنه طالب رجال الأعمال الأمريكيين توخي الحذر لدى توجيههم إلى الجزائر واستشارة السفارة الأمريكية؛ مضيفاً أن الانطلاق في المشاريع يبقى بطيئاً وطويلاً ويعاني من البيروقراطية [103]. وإذا ما اعتبرنا المستثمرين الأمريكيين كعينة، فإن هذا التقرير يدل على وجود واستمرار للتخوف من الوضع السياسي الأمني والإداري، من طرف المستثمرين الأجانب، عموماً. بالإضافة إلى أن العوائق الإدارية، رسخت انطباعاً سيئاً لدى المستثمرين الأجانب، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.
- المدة اللازمة لجمركة سلعة معينة والتي قدرت ب 16 يوم (وقد تصل 35 يوم في بعض الحالات)، حيث أن هذه المدة لا تتجاوز ثلاثة أيام في المغرب وخمسة أيام في الصين وفي أقصى الحالات لا تتعدى 12 يوماً.

- ينتظر حوالي شهر لتصل بضاعة من الخليج للجزائر، في الوقت الذي لا يتطلب وصولها على أي ميناء أوروبي حوالي الأسبوع.
- عملية الفصل في نزاع ما لدى المحاكم الجزائرية، تتطلب نحو 20 إجراء وحوالي 387 يوم، إلى جانب طول وتعقد الإجراءات القضائية [66] (ص: 208).

إن العوائق الإدارية والتنظيمية السابقة الذكر في الجزائر سوف تجعل المستثمرين يقدمون رشاوى إلى الموظفين في هذه الإدارات لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية؛ ومن هنا يظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، باعتباره تكاليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه. وحسب المسح الذي قام به البنك الدولي وشمل 557 مؤسسة في الجزائر سنة 2003 ، فإن الرشاوى المقدرة المدفوعة 75 % ومتوسط نسبة الرشوة من المبيعات تقدر بـ 8.6% [121] (ص: 248).

3.2.4. آليات استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:

منذ بداية الفترة 1999 حتى سنة 2009 عملة الجزائر على توفير وتطوير مجموعة من الآليات تعمل على خدمة الاستثمار، وهو ما من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى تمكينها من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛ وذلك إقتداء بباقي دول العالم، حيث تراوحت جهودها ما بين العمل على إيجاد هيئات لتشجيع الاستثمار أو مناطق حرة وصناديق للاستثمار.

1.3.2.4. هيئات تشجيع الاستثمار:

كان من الضروري إيجاد هيئات تطلع بتشجيع الاستثمار بوصفه أداة و سياسة جديدة لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. وكما أشرنا له في الفصل الثالث، فإن العديد من وكالات ترويج الاستثمار "IPAs"، قد تحمل عبر العالم عدة مسميات، منها هيئات تشجيع الاستثمار، المراكز الاستشارية، وكالة تطوير الاستثمار. وكلها هيئات وأجهزة خاصة بالاستثمارات. حيث فضلاً عن ترويج مشروعات الاستثمار، والتعريف بالسوق، فإن الدولة تقوم بصفة عامة بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية، مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارية الأجنبية. وكذلك تتوفر الجزائر على شبكة مؤسساتية لدعم الاستثمار و التكفل به، من خلال عدة مستويات.

1.1. على المستوى الاستراتيجي و السياسي:

فيما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار؛ فهي تتم على مستوى المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، وهو موضوع تحت سلطة رئيس الحكومة، والأعضاء الدائمون الذين يشكلونه هم الوزراء المكلفون بالمحافظ التالية: الجماعات المحلية، المالية، الصناعة و ترقية الاستثمارات، التجارة، الطاقة والمناجم، وكذا السياحة.

أما على المستوى السياسي، فعن طريق وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات، حيث كلفت وزارته بإعداد السياسة الوطنية للاستثمار و السهر على تطبيقها [122].

2.1. على المستوى العملي و التنفيذي:

ممثلة عن طريق وكالتين يتم تطبيق مهامها تحت مراقبة وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات؛ وهما [122]:

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
- الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري.

وتعمل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات تحت رقابة و توجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. و تقوم بممارسة مهامها في 7 مجالات:

- استقبال و إعلام المستثمرين.
- التعرف إلى القواعد المعيقة لتحقيق الاستثمارات، و اقتراح معايير تنظيمية من اجل معالجتها.
- ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر، و تحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج.
- تقديم النصح و مواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم.
- إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية و ضمان تسيير محفظة العقارات.
- المساهمة في تعريف المشاريع التي تمثل فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني و مناقشة المزايا القبلية للتميز في هذه المشاريع.
- متابعة تقدم المشاريع المسجلة.

أما الهيئة المسماة الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري، فقد أسست في أبريل 2007 من أجل دعم الاستثمار، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري موضوعة تحت وصاية "سلطة" وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات، و تتم إدارتها عن طريق مجلس مؤلف من اثنا عشر عضوا. حيث تتمثل مهامها في ما يلي:

- التسيير العقاري من خلال العمل على انبثاق سوق عقاري موجه للاستثمار.
- الوساطة العقارية بين المؤسسات العمومية والمستثمرين.
- متابعة كل المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري، واتجاهات السوق العقاري و آفاقه المستقبلية.

2.3.2.4. المناطق الحرة:

كرس الأمر رقم 02-03 مبدأ إنشاء مناطق حرة في الجزائر، مع وضع تحفيزات مالية و جبائية، وذلك من أجل جلب الاستثمار الأجنبي في البلاد، لكنه ألغي بموجب القانون 10-06 [123]. وحسب وزارة التجارة، فإن تلك المناطق لم تلقى أية تجاوب، إذ لم تبلغ الأهداف المرجوة من إنشائها. ونظراً للمعطيات الدولية الجديدة، إذ باشرت الجزائر إجراءات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فلم تُعد هناك أية جدوى من إنشاء تلك المناطق، خاصة وأنه في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ستصل الجزائر في غضون 2017 إلى منطقة تبادل حر 100%. كما أن الجزائر تسعى إلى عقد مفاوضات مع عدد من المجموعات الإقتصادية لإقامة منطقة تبادل حر معها. فقد انضمت سنة 2009 إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، والتي تضم أغلب الدول العربية؛ حيث تنص اتفاقية هاته المنطقة على الإعفاء التام من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بالنسبة لجميع السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

3.3.2.4. صناديق الاستثمار:

نتيجة للفرص المتنوعة التي تتيحها، على العموم، فهي تعتبر آلية مهمة في عملية استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بكل أنواعها المختلفة. ونجد في الجزائر كل من صندوق دعم الاستثمار، و صندوق ضبط الموارد.

1.3. صندوق دعم الاستثمار:

والذي يعتبر أول هيئة مالية مشكّلة بشراكة مؤسسات الدولة مع أطراف اجتماعية تمثلت كمرحلة أولى في الاتحاد العام للعمال الجزائريين؛ وقد أسس في عام 2004. وحسب المادة 28 من قانون الاستثمار 03-01 المعدل والمتمم، فهو موجه، بمساهمة الدولة، إلى تمويل تكلفة كل المزايا الممنوحة للاستثمارات، ولاسيما منها النفقات لإنجاز الاستثمار. ويقوم كذلك بجمع اشتراكات العمال والموظفين على شكل أسهم بالفوائد، تستخدم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى توسيع نشاطها أو إعادة تأهيل نظامها. ويشترط أن يكون نشاط هذه المؤسسات قد تعدى الثلاث سنوات على أقل تقدير. كما لا يمكن للصندوق أن يساهم بأكثر من 15% من رأس مال المؤسسة. وقد استقتت الجزائر هذه الطريقة في تشكيل رؤوس أموال على شكل أسهم وتمويل المشاريع بها من التجربة الكندية التي نجحت في تمويل 2 مليون و 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة بعدما سجلت 500 ألف منخرط [124]. وبسبب عملية التمويل التي يمنحها، فإنه من الممكن جدا أن يجلب اهتمام شركاء أجنبية. حيث أنه يمكن لأي شخص طبيعي، ولديه إقامة ضريبية بالجزائر، الاكتتاب من أجل الحصول على أسهم الصندوق [125] (ص: 06).

2.3. صندوق ضبط الموارد:

أنشئ عام 2000، و حددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة واستعمالها إما [126] (ص: 239):

- لتسوية عجز الميزانية العمومية الذي قد يحدث مستقبلاً نتيجة انخفاض أسعار المحروقات.
- لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء كانت داخلية أو خارجية.

ومن بين إيرادات الصندوق توجد تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير نشاط المديونية الخارجية. كما و يمكن للحكومة، عن طريق الصندوق، أن تجد اقتراضا ميسرا، حيث تطرح سندات للاكتتاب. ويمكن أن تستغل الحكومة احتياطات الصندوق عن طريق استثمارها في مشروعات مربحة أو في الأسواق المالية من أجل الزيادة في أصول هذا الصندوق. وبالتالي التملك في أصول مالية أجنبية كثيرة.

3.4. فعالية الحوافز الاستثمارية في الجزائر:

لأن الفعالية دليل على مدى تحقق الأهداف، فإنه من خلال المقارنة والربط ما بين الإطار التشريعي وما إذا كانت البيئة محفزة، وبين وضعية الاستثمارات الأجنبية المحققة، في النهاية سنتمكن من تقدير مدى الفعالية في هذا النظام التحفيزي في الجزائر؛ حتى نتمكن في الختام من التوصل إلى الطرق الكفيلة بتفعيله؛ إذا ما وجدت نتائج غير مقبولة، ولأجل الحصول كذلك على أداء أفضل.

1.3.4. تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية في الجزائر:

من أجل تقدير فعالية الحوافز الاستثمارية في الجزائر، سنعمد على فكرة المعيار الذي تطرقنا له في المطلب الأول من المبحث الأول من الفصل الثالث، حيث سنعمل على الربط بين الإطار التشريعي للحوافز ووضعية المناخ الاستثماري، ثم وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر. إذ سيتم أولاً حساب وتقدير لكيفية تركيز الحوافز الاستثمارية في الجزائر من خلال المواد أو البنود التشريعية، ثم سنعمل على تقييم وضعية المناخ الاستثماري الجزائري، وذلك من خلال مختلف المؤشرات التي تطرقنا لها في المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل؛ وبعد ذلك سنحاول تقييم وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر، لنصل في النهاية إلى جدول نستطيع من خلاله أن نستدل على فعالية وأداء النظام التحفيزي الاستثماري بكل مكوناته.

1.1.3.4. حساب وتقدير لكيفية تركيز الحوافز الاستثمارية في الجزائر:

سيتم حساب وتقدير لكيفية تركيز الحوافز الاستثمارية في الجزائر وفق جدول، نقوم بملئه حسب المعيار التالي:

يقيس هذا الجدول تطور تركيز عدد الحوافز* التي أشارت إليها المواد أو البنود التشريعية المعدلة أو المتممة أو الجديدة، وذلك خلال الفترة 1999-2009. و ضمنا لتجانس وحدات القياس بالنسبة لعدد الاتفاقيات المبرمة المتعلقة بالازدواج الضريبي مع بقية الوحدات، تم اعتبار كل اتفاقية على أساس أنها بند واحد، ونفس الشيء بالنسبة للحوافز المرتبطة بقوانين خارج قانون الاستثمار (ما لم يكن لها ارتباط مباشر). حيث اعتبرنا أن الحوافز التنظيمية محكومة بكل من قانون النقد والقرض وقانون العقار والقانون الجبائي وقانون الخصخصة، وكذا محكومة بقانون الاستثمار. أما الحوافز التمويلية فاعتبرنا أنها محكومة بقانون الاستثمار فقط، وأما الحوافز الجبائية فمحكومة بقانون الاستثمار واتفاقيات القضاء على الازدواج الضريبي. و قمنا بوضع الرقم 00 للدلالة على عدم وجود تغيير، والإشارة سالب (-) للدلالة

* تم أخذ أكبر عدد ممكن كعينة ممثلة لمجتمع إحصائي.

على إلغاء لاحق على مواد أو بنود تتضمن حوافز معينة. والغرض من هذا الجدول في النهاية هو معرفة طبيعة الحوافز التي تحظى باهتمام أكبر، و التي يركز عليها النظام التحفيزي الجزائري.

جدول رقم 24: تركيز الحوافز الاستثمارية في الجزائر 1999-2009. (وحدة القياس: عدد المواد أو البنود المعدلة أو المتممة أو المضافة التي لها ارتباط بالحوافز) [17].													
الحوافز	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المجموع	النسبة
(1) حوافز تمويلية:												04	06.06%
منح استثمار [127].	00	00	01	00	00	00	00	00	01	00	01	03	75%
التمويل المحلي [128].	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	01	01	25%
(2) حوافز جبائية:												30	45.45%
تقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية وجمركية [129].	00	00	03	00	00	00	00	04	01	00	03	11	36.66%
القضاء على الأزواج الضريبي [130].	03	03	02	04	02	01	00	02	00	02	00	19	63.33%
(3) حوافز تنظيمية سياسية "لوجيستية":												32	48.48%
إنشاء هيئات لخدمة الاستثمار وتطوير البنية التحتية للاستثمار [131].	00	00	12	00	01	00	00	03	00	01	01	12	37.50%
ضمانات للمستثمر [132].	00	00	05	00	00	00	00	00	00	00	00	05	15.62%
الخصخصة "الخصوصية" [133].	00	00	01	00	00	00	00	00	00	00	00	01	03.12%
ما يتعلق باتفاقيات الشراكة [134].	00	00	01	00	00	00	00	01	00	00	04	06	18.75%
إصلاحات مالية وتقنية [135].	00	00	01	00	02	00	00	00	01	01	03	08	25%

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الحوافز التي حظيت باهتمام أكبر، و التي ركز عليها النظام التحفيزي الجزائري، خلال العشرية الماضية، هي الحوافز التنظيمية السياسية " أو ما اصطلحنا على تسميته بالحوافز اللوجيستية" (بنسبة 48.48 %)، والتي تركز بطبيعتها على تقديم خدمات مساندة، لكن ليست مباشرة في شكل مادي، للمستثمرين؛ متمثلة وبنسبة أكبر في إنشاء هيئات لخدمة الاستثمار وتطوير البنية التحتية (بنسبة 37.50 %). أما أقل نسبة ضمن نفس المجموعة، فكانت للخصخصة (بنسبة 03.12 %)، مما قد يفسر بعدم اهتمام الحكومة في تنظيم عملية خصخصة مؤسساتها العمومية

كحافز للمستثمرين الأجانب؛ وأنها بدل ذلك تركز على ما ينظم البنية التحتية والهيئات التي تخدم الاستثمار، أي أنها تعول على ما يمكن أن يحققه الترويج للاستثمار في الجزائر، خاصة إذا ما علمنا أن تلك الهيئات بالأساس، عملها ترويجي.

ويبين لنا الجدول أن النظام التحفيزي الجزائري، يضع صوب اهتمامه في المرتبة الثانية، الحوافز الجبائية (بنسبة 45.45 %)، وأنه يسعى (بنسبة 63.33 %) إلى القضاء على الازدواج الضريبي، أكثر منه امتيازات ضريبية أو شبه ضريبية أو جمركية، والتي من الممكن أن تمنح للمستثمرين. مما قد يفسر بأن الحكومة لا ترغب أو لا تهتم في أن تخاطر لوحدها بحوافز ذات تكلفة مادية غير مضمونة النتائج. وربما ما يؤكد ذلك، المرتبة الثالثة للحوافز التمويلية بنسبة أقل ضمن إجمالي المجموعة (أي بنسبة 06.06 %)، وكأنه لا يوجد اهتمام بتأطير التمويل المحلي للمستثمرين الأجانب، أكثر منه اهتمام بمنح الاستثمار، مع الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التقييدية الكثيرة التي تحكم تلك العملية، مما قد يفسر مجددا بأنه عدم رغبة في المخاطرة بحافز مادي ليس له مقابل مضمون.

2.1.3.4. تقييم وضعية المناخ الاستثماري الجزائري:

سنحاول تقييم وضعية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1999-2009 بواسطة تركيب المؤشرات الخمسة التي تطرقنا لها في المطلب الأول من المبحث الأول من هذا الفصل، وذلك حتى تعطينا صورة إجمالية لكل سنة عبر كامل الفترة، وذلك باعتماد المعيار التالي:

نرمز لكل من:

مؤشر الحرية الاقتصادية [136] بالرمز " مؤشر 01".

مؤشر الشفافية [137] بالرمز " مؤشر 02".

مؤشر المخاطر القطرية [138] بالرمز " مؤشر 03".

مؤشر سهولة أداء الأعمال [139] بالرمز " مؤشر 04".

مؤشر جاهزية البنية الرقمية [140] بالرمز " مؤشر 05".

نضع الرقم 01 اختصاراً للدلالة على أن المؤشر محفز، و 00 للدلالة على أنه غير محفز. أما بالنسبة لنتيجة نسبة التقييم بمحفز فإن كانت 50 % فما فوق، دلت على أن المناخ الاستثماري، كتقييم نهائي لكامل الفترة، بأنه محفز إجمالاً، والعكس صحيح " أي أقل غير محفز ". ونفس الشيء بالنسبة للاختصار 01 و 00، ولكن للدلالة على وضعية المناخ ككل، وذلك من أجل تسهيل ملئ الجدول، ومن ثم عملية التقييم.

الجدول رقم 25 : تقييم وضعية المناخ الاستثماري الجزائري
1999-2009 [17].

التقييم النهائي	نسبة التقييم بمحفز	عدد التقييمات بمحفز	المؤشر 05	المؤشر 04	المؤشر 03	المؤشر 02	المؤشر 01	المؤشرات	
								السنوات	
بيئة استثمارية على العموم غير محفزة .	00	33.33 %	01	-	-	00	00	01	2000-1999
	00	33.33 %	01	-	-	00	00	01	2001-2000
	00	00 %	00	00	-	00	00	00	2002-2001
	00	00 %	00	00	-	00	00	00	2003-2002
	00	25 %	01	00	-	01	00	00	2004-2003
	00	20 %	01	00	00	01	00	00	2005-2004
	00	20 %	01	00	00	01	00	00	2006-2005
	00	40 %	02	00	00	01	01	00	2007-2006
	00	40 %	02	00	00	01	01	00	2008-2007
	00	20 %	01	00	00	00	01	00	2009-2008
			08	05	10	10	10	عدد التقييمات	
	23.25 %	10	43					المجموع	

نتيجة تقييم بيئة الاستثمار في الجزائر عبر الفترة 1999-2009 بواسطة تركيب المؤشرات الخمسة؛ كانت بنسبة 23.25% محفزة لمجمل التقييم، أي بنسبة 76.75 % غير محفزة، مع ملاحظة أن أكبر نسبة تقييم بمحفز كانت 40 % للفترة 2006-2008، وذلك بسبب اقتران التقدم النسبي الملحوظ في ترتيب الدول العربية للجزائر بالنسبة لمؤشر الفساد مع انخفاض المخاطر القطرية، ولكن ذلك لم يكن كافياً؛ لأن نسب التقييم بمحفز كانت عبر كامل السنوات أقل من 50 %؛ مما أدى إلى تقييم نهائي باتخاذ قرارات أدت إلى أن بيئة الاستثمار في الجزائر غير محفزة عموماً.

3.1.3.4. تقييم وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

من خلال ما توصلنا له في المطلب الأول من البحث الثاني، يمكننا وضع الجدول التالي:

الجدول رقم 26: تقييم وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1999-2009 [17].	
الملاحظة	معياري التقييم
أغلبها استثمارات عربية آسيوية.	الدول الأكثر استثمارا في الجزائر [141].
تتركز في قطاع الصناعة بنسبة 52.67% و البناء والأشغال العمومية بنسبة 27.96% و الاتصالات بنسبة 09.63% من مجموع المبالغ المستثمرة.	القطاع الذي تتركز فيه الاستثمارات الأجنبية [142].
1306.5 مليون دولار للسنة. وأكبر قيمة كانت في نهاية الفترة سنتي 2008 و 2009، بأكثر من 2500 مليون دولار.	متوسط القيم الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة [143].
في حدود 115 مليون دولار للسنة. وأكبر قيمة كانت 318 مليون دولار سنة 2008؛ (مع ملاحظة أن ما تحصله الجزائر، على قلته، أكبر مما تفقده من استثمارات أجنبية مباشرة).	متوسط القيم الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة [144].

4.1.3.4. نتيجة تقدير فعالية نظام الحوافز الاستثمارية في الجزائر:

حسب ما تطرقنا له في الفصل الثالث في المبحث الأول. ووفق جدول تركيز الحوافز الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009. بالإضافة إلى جدول تقييم وضعية المناخ الاستثماري للجزائر، خلال نفس الفترة " فترة عشر سنوات". وكذا جدول تقييم وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر. ننشئ جدول تقدير الفعالية التالي:

جدول رقم 27: تقدير فعالية نظام الحوافز الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة 1999-2009 [17].

النتيجة [148].	تقييم الاستثمارات الأجنبية [147].	تقييم البيئة الاستثمارية [146].	تركيز الحوافز الاستثمارية [145].
نظام الحوافز الاستثمارية غير فعال.	أغلبها استثمارات عربية آسيوية. تتركز في قطاع الصناعة و البناء والأشغال العمومية و الاتصالات؛ و الوارد منها ضعيف جدا مقارنة مع دول الجوار.	بيئة استثمارية غير محفزة بنسبة 76.75 % .	48.48 % تنظيمية سياسية. 45.45 % جبائية. 06.06 % تمويلية.

نلاحظ أن طريقة عمل النظام التحفيزي الجزائري بتركيزه على الحوافز التي تقدم خدمات غير مباشرة، أي ليست بشكل مادي مباشر للمستثمرين الأجانب؛ وتقاطع ذلك مع البيئة الاستثمارية الغير محفزة؛ وكذا مع وضعية الاستثمارات الأجنبية الغير مشجعة؛ كل ذلك، جعل منه نظاماً يفتقد للفعالية.

2.3.4. تفعيل نظام الحوافز الاستثمارية في الجزائر:

نتيجة لعدد من المعوقات التي ظلت تقلل من الفرص والإمكانيات، فإن التحدي الذي يواجه الجزائر في كيفية استقطاب حجم أكبر من الاستثمارات الأجنبية، يفرض مجموعة ترتيبات من شأنها تفعيل نظام الحوافز الاستثمارية:

1.2.3.4. ضرورة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر:

من المهم جدا لنظام الحوافز الذي يعمل في بيئة استثمارية تحدد فعاليته بشكل كبير، أن تستمر عملية تحسين كل مكوناته، ومن ذلك العمل على إحداث إصلاح سياسي اقتصادي، من أجل الوصول إلى استقرار في البيئة الاستثمارية ككل، وبالخصوص على المستوى التشريعي؛ حيث أن عملية تغيير القوانين المتتالية تثير شك رأس المال الأجنبي، وتدفع بالموجود والمحقق منه إلى الرحيل بدل عملية

توطينه و استقراره، أما بقية المستثمرين المحتملين فقد يعدلون عن فكرة الاستثمار أصلاً، مما يشكل خسارة للاقتصاد الجزائري.

ولأجل تحسين مكونات المناخ الاستثماري، كذلك ينبغي تنمية البنية التحتية و المرافق الأساسية، كشبكات الصرف الصحي، الكهرباء، الماء، وسائل الاتصال المختلفة، باعتبارها من مميزات البيئة الاستثمارية المحفزة، وكذلك من دعائم و ركائز و شروط التنمية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وكذلك بالنسبة لتطوير قطاع النقل، وتوفير شروط السلامة و الأمن، و تسهيل إجراءات الدخول.

بالإضافة إلى كل ذلك، يجب تأهيل وإصلاح الإدارة الجزائرية، والتي تعتبر مهمة صعبة، باعتبارها تمس طريقة تفكير الإداريين، حيث من الضروري إضفاء الشفافية على المعاملات [149] (ص: 327). ومن المهم كذلك زيادة الوعي القانوني لكل المتعاملين الأطراف في العملية الاستثمارية.

وباعتبار النظام المصرفي معبرا عن الوضعية الاقتصادية، والتي تعتبر مكونة رئيسية لبيئة الأعمال؛ حيث و رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر جراء الإصلاحات المصرفية التي قامت بها، فهي تعتبر غير كافية مقارنة مع الدول الأخرى؛ لذلك على الدولة الجزائرية العمل بجدية أكبر لمسايرة التطورات العالمية و جعل الجهاز المصرفي أكثر فعالية و نشاط لجلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الجزائر، و ذلك بتفعيل عمل البنوك و زيادة مصداقيتها و تنويع الخدمات و المنتجات المصرفية، لترقى لمتطلبات المستثمر الأجنبي و استخدام أساليب حديثة و تفعيلها في مجال الإدارة و التعامل مع المعلوماتية؛ وكذا بمواصلة سياسة الخصوصية، خاصة البنكية منها، بغية إيجاد نظام مصرفي متكامل مبني على أسس علمية سليمة [73] (ص: 14).

2.2.3.4. استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

عن طريق استخدام الموارد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مثل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الصادرات، وتوفير فرص عمل، وتحسين المستوى التكنولوجي والبنية الإنتاجية؛ وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى؛ فالدولة التي تقوم بتطبيق سياسة استهداف للاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بمنح الحوافز نحو الأنشطة المستهدفة فحسب، بدلاً من توجيهها بشكل عام، وهذا ما من شأنه أن يوفر فوائد كبيرة، لأن الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد،

وبالخصوص الميزانية العامة للدولة، ومنه فإن توجيه الحوافز الضريبية ينعكس إيجابياً على البنية الاقتصادية [149] (ص: 327 - 328).

ويعكس التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية، عدم تطبيق الجزائر لسياسة استهداف متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتضح أن قطاعي الفلاحة والسياحة، لا يزالان يعانيان من التهميش، رغم أهميتهما و رغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل [150]. ولأجل ذلك يكون من الضروري الاستفادة من تجارب البلدان الرائدة في المجال الفلاحي، وكذا السياحي، وإجراء دراسات و بحوث في الدول المنافسة (الدول المغاربية خاصة)، و معرفة أسباب تقدمها، بالخصوص في المجال السياحي، من أجل الاستفادة من تجاربها. وينبغي كذلك النظر في إمكانية السماح بالملكية التامة للمشروعات، وهذا بغرض جذب أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية. وعلى العموم، يجب أن يستمر العمل على توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو القطاعات الحيوية.

3.2.3.4. العمل على زيادة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة:

يلاحظ عدم اهتمام كبير للجزائر بالاتفاقيات مع الدول العربية، حيث أن 09 دول ليس لها اتفاقية استثمار مع الجزائر من مجموع 21 دولة عربية، و 09 دول عربية أخرى ليس للجزائر معها اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي، وهو ما من شأنه أن يشكل حافزاً سلبياً مشتركاً لرجال أعمال كل من تلك الدول والجزائر على حد سواء [151]. لذلك من الأفضل أن تعمل الجزائر على حل هذا الإشكال، بزيادة عدد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة، سواء المتعلقة بالاستثمار أو المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي. وليس فقط مع الدول العربية، بل كذلك مع مختلف دول العالم؛ بالإضافة إلى توسيع الإنضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بالمنظمات الدولية؛ هذا إذا ما أرادت استقطاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من المزايا التي قد تجلبها.

4.2.3.4. رفع مستوى الاندماج في الاقتصاد العالمي:

من خلال اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، تكون إدارة الجمارك ملزمة بتسهيل الإجراءات الجمركية للواردات، حيث تكون مضطرة إلى الاعتماد على التقنيات الحديثة في التسيير، كتوسيع شبكة الإعلام الآلي، واعتماد الحديث منها على مستوى المكاتب الجمركية، وهو ما من شأنه أن يسهل ويساعد على اتخاذ قرارات سليمة وبسرعة، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي يتم الحصول عليها من قبل أنظمة العبور [149] (ص: 329). وبالتالي يجد المستثمر الأجنبي المستهدف كل التسهيلات، والأجواء التي لا تختلف كثيراً عن اقتصاد بلاده، حيث تحفزه أكثر على البقاء والاستثمار في الجزائر.

خلاصة الفصل الرابع:

إمكانيات الجزائر وعملها على تشجيع الاستثمارات الأجنبية واستقطابها خلال فترة الدراسة التي اخترناها للعشر سنوات الماضية، من سنة 1999 حتى سنة 2009، كانت متباينة؛ حيث كان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على العموم في اتجاه متزايد، مما يؤكد إمكانية أداء أفضل للاقتصاد الجزائري، حتى يكون قادرا على تحفيز ثم جلب رؤوس الأموال الأجنبية. لكن، لم ينعكس ذلك فعلياً، بالخصوص على بيئتها الاستثمارية، حيث وفي الغالب أخذت الدول العربية مراتب متقدمة عن الجزائر مما شكل بصورة عامة وضعية غير محفزة للحرية الاقتصادية والشفافية ومؤشر سهولة أداء الأعمال وكذا مؤشر جاهزية البنية الرقمية؛ وما يؤكد ذلك النتيجة التي توصلنا إليها بخصوص تقييم البيئة الاستثمارية بشكل عام، حيث كانت غير محفزة بنسبة 76.75%.

إن ما يمنحه المشرع الجزائري من حوافز لم يختلف كثيراً عن وضعية البيئة الاستثمارية؛ فرغم أن السنوات 2001 و 2006 و 2009، كانت سنوات محورية، شهدت تغيرات كثيرة طرأت على المسار التشريعي والمؤسسي المتعلق بالاستثمار في الجزائر؛ إلا أن الانطلاق في المشاريع بقي بطيئاً وطويلاً ويعاني من البيروقراطية، خاصة بعد سياسة الاستثمار التقييدية التي تم إرساؤها في عام 2009 والتي تقرض مشاركة محلية بالأغلبية؛ بالإضافة إلى حالات الفساد في تطبيق القانون، وكذلك تعدد التعديلات والتغييرات في القوانين، وكذا عائق عقار.

وعلى الصعيد الخارجي، ورغم أن الجزائر تستقطب استثمارات آسيوية أكثر منها أوروبية، ورغم أنها قد حلت ضمن قائمة أكثر 10 دول إبراماً لاتفاقيات تشجيع الاستثمارات الثنائية الدولية وإلغاء الازدواج الضريبي على المستوى العربي في 2009؛ إلا أنها لم تبدي اهتماماً واضحاً بالاتفاقيات الإقليمية مع الدول العربية.

ومن أجل تدارك الوضع، فقد تراوحت جهود الجزائر ما بين العمل على إيجاد هيئات لتشجيع الاستثمار، و مناطق حرة " لم تلقى أية تجاوب"، وصناديق للاستثمار. ورغم ذلك، بقي نظامها التحفيزي يفتقد للفعالية؛ وذلك بسبب طريقة عمله، إذ يركز أكثر على الحوافز التي تقدم خدمات غير مباشرة، أي ليست بشكل مادي مباشر للمستثمرين الأجانب؛ بالإضافة إلى البيئة الاستثمارية الغير محفزة؛ وكذا وضعية الاستثمارات الأجنبية الغير مشجعة.

خاتمة:

الحوافز الاستثمارية عبارة عن إجراءات كمية أو كيفية تستهدف الاستثمار أو الظروف المحيطة به بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وذلك حسب مجموعة من المحددات المكونة للبيئة الاستثمارية. وبتنوع الحوافز الاستثمارية تتنوع أهدافها حسب حاجيات الدولة المضيفة. فلذلك يبقى على الدول المضيفة أن تختار أنسب الاستثمارات انطلاقاً من حقائق واقعية، حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع، و تحمل أقل التكاليف. ورغم ذلك، يمكن أن تكون هناك معوقات كثيرة قد تقف أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة، تعود بالأساس إلى السياسة والرؤية الاقتصادية المنتهجة. كما وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن اتجاه رؤوس الأموال دولياً، في الغالب، يكون في شكل استثمارات أجنبية مباشرة بينما لا تبدي مختلف الدول حماساً كبيراً في استقطاب تدفقات المحافظ الاستثمارية. وذلك نظراً للآثار الإيجابية التي يمكن أن يقدمها الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاد الدولة المضيفة، بالخصوص إذا ما تم التحكم فيه واستقطابه بشكل جيد.

حتى تتعرف الدول على مدى فعالية نظامها التحفيزي فهي بحاجة إلى طريقة عامة تعتمد على المقارنة بين الحوافز المعتمد عليها وفق نظامها التشريعي مع مستوى مناخها الاستثماري، و وضعية الاستثمارات الأجنبية فيها. وهي عملية ضرورية لتنظيم و توجيه و مراقبة جذب رؤوس الأموال الأجنبية، من أجل استقطابها أكثر. حيث أنه لا يمكن أن يتم استقطابها إلا من خلال هيئات تشجيع أو ترويج الاستثمار؛ وكذلك مناطق التبادل الحر، وصناديق الاستثمار. وتزيد أهمية تقدير الفعالية خاصة إذا ما علمنا أنه لا يمكن أن تمر عملية الاستقطاب، مهما اختلفت درجاتها، دون آثار، سواء إيجابية أو سلبية. وذلك على مستوى كل من العمالة، وعلى معدل تكوين رأس المال، ثم على ميزان المدفوعات.

بالنسبة للجزائر، ورغم إمكانياتها لأداء أفضل في تحفيز ثم جلب رؤوس الأموال الأجنبية. إلا أن ذلك لم ينعكس فعلياً، بالخصوص على بيئتها الاستثمارية، وعلى الحوافز الممنوحة من طرف المشرع الجزائري؛ حيث أن الانطلاق في المشاريع يبقى بطيئاً وطويلاً ويعاني من البيروقراطية، بالإضافة إلى

حالات الفساد في تطبيق القانون، وكذلك تعدد التعديلات والتغييرات في القوانين. ولذلك بقي نظامها التحفيزي يفتقد للفعالية.

نتائج اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن الحوافز التنظيمية أكثر فعالية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. فقد تبين لنا أنه ورغم تركيز النظام التحفيزي الجزائري على الحوافز التنظيمية إلا أن ذلك لم يؤدي إلى نتيجة فاعلة.
- بالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها أنه يمكن استقطاب رؤوس أموال أجنبية حتى ولو كانت البيئة الاستثمارية غير محفزة. فقد تبين لنا أن البيئة الاستثمارية الغير محفزة في الجزائر، كانت سببا في عدم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- أما بالنسبة للفرضية الأخيرة، والتي مفادها أنه رغم وجود حوافز استثمارية، فإنه يمكن أن يكون الأداء في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية دون المستوى. فقد تبين لنا صحة ذلك، خاصة بوجود تشكيلة متنوعة وبنسب مختلفة من الحوافز الاستثمارية في الجزائر، إلا أن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية كان دون المستوى.

النتائج العامة للبحث والدراسة:

1. الوضع الاقتصادي هو المحدد الأساسي للحوافز الجبائية والتمويلية، نظراً لطبيعتها المادية بالخصوص، عكس الحوافز التنظيمية السياسية التشريعية ذات الطابع الكيفي، حيث تتحدد بشكل أكبر من خلال الوضع السياسي الأمني التشريعي وكذلك الوضع التعليمي الثقافي الاجتماعي.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي تستهدفه الحوافز في النهاية وهو الذي تسعى الدول إلى استقطابه.
3. انتقال رأس المال الأجنبي دولياً ليس دوماً مقترن بعملية استثمار " هنالك منح وتعويضات".
4. من خلال مؤشرات المناخ الاستثماري، ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ تستطيع الدولة المضيفة توقع نجاح أو فشل نظام الحوافز الاستثمارية؛ كما يستطيع المستثمر الأجنبي أن يتوقع مدى قدرة تلك الحوافز الممنوحة على تحقيق أهدافه.
5. فعالية الحوافز الاستثمارية مرهونة بالنتائج المحققة على مستوى كل من التشكيلة المستخدمة و طبيعة الحوافز التي يتم التركيز عليها، وعلى وضعية المناخ الاستثماري، وعلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المحقق.

6. لا يمكن أن تمر عملية الاستقطاب للاستثمارات الأجنبية، مهما اختلفت درجاتها، دون آثار، سواء إيجابية أو سلبية. وذلك على مستوى كل من العمالة، وعلى معدل تكوين رأس المال، ثم على ميزان المدفوعات.
7. رغم التغيرات الكثيرة التي طرأت على المسار التشريعي والمؤسسي المتعلق بالحوافز الاستثمارية في الجزائر، فإن الانطلاق في المشاريع بقي بطيئاً وطويلاً ويعاني من البيروقراطية، بالإضافة إلى حالات الفساد في تطبيق القانون.
8. جهود الجزائر مابين العمل على إيجاد هيئات لتشجيع الاستثمار، و مناطق حرة وصناديق للاستثمار؛ لم تلقى تجاوباً كافياً.
9. الجزائر لا تبدي اهتماماً بشكل واضح بالاتفاقيات الإقليمية مع الدول العربية بدليل أن 11 دولة من بين 21 دولة عربية ليس لها لحد الآن مع الجزائر سواء اتفاقيات استثمار أو اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي أو كلا الاتفاقيتين غير موجودة.
10. عدم التركيز على الحوافز التي تقدم خدمات مباشرة في شكل مادي للمستثمرين الأجانب أدى إلى جلب حجم استثمارات أجنبية دون مستوى إمكانيات الجزائر.
11. رغم إمكانيات الجزائر لأداء أفضل في تحفيز ثم جلب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أن بيئتها الاستثمارية كانت غير محفزة.
12. تقاطع تشكيلة غير مناسبة من الحوافز مع وضع سيء للمناخ الاستثماري في الجزائر، أدى إلى عدم فعالية النظام التحفيزي بالكامل.

التوصيات و الاقتراحات:

1. ينبغي لجهات القرار في البلاد أن تعمل على إحداث استقرار سياسي وتشريعي من شأنه أن يخدم بيئة الأعمال في الجزائر.
2. يستحسن رفع مستوى التعامل مع المنظمات الدولية، بالخصوص من أجل ترويج الاستثمار في الجزائر.
3. الأفضل أن يتم الاهتمام أكثر بالاتفاقيات الاستثمارية وكذا المتعلقة بتجنب الازدواج الضريبي، بالخصوص على المستوى الإقليمي العربي؛ من خلال تفعيل الموجود منها وزيادة حجمها كما ونوعاً مع الدول التي ليس للجزائر معها اتفاقيات.
4. ينبغي على أصحاب القرار السياسي الاقتصادي تجربة قدر معين من المخاطرة بحوافز مكلفة مادياً، تؤدي إلى جلب حجم استثمارات أجنبية في مستوى إمكانيات الجزائر؛ حيث تعوض التدفقات المتوقعة كل التكاليف السابقة.

5. من الضروري الاستفادة من تجارب البلدان الرائدة في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية، وذلك بإجراء دراسات و بحوث، لأجل معرفة أسباب تقدمها في هذا المجال؛ وأيضاً لأجل أن تتمكن الجزائر من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وبفعالية أكبر.

أفاق البحث:

يمكن البحث مستقبلاً عن التشكيلة المناسبة من الحوافز الاستثمارية التي يمكن اعتمادها، حتى نصل إلى أداء أفضل في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. كذلك، يمكن دراسة دور الاستثمار الأجنبي في دمج اقتصاد الدولة المضيفة إلى النظام الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى أنه يمكن البحث عن دور الحوافز الاستثمارية في استقطاب رأس المال البشري والاستثمار فيه كخيار استراتيجي. كذلك، ربما نستطيع دراسة الحوافز الاستثمارية من منظور ما يعرف بالاقتصاد الإسلامي وكذا علاقتها بالاستثمار الأجنبي في نفس الإطار.

عدد الاتفاقيات

المقياس

اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
من 1999 حتى 2007

نوع الاتفاقية
فترة البيان

2007-1980	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	اجمالي العالم
2730	606	83	79	97	103	118	95	78	131	
29	0	2	0	1	2	4	2	3	3	1 الجزائر
38	0	1	4	1	1	0	1	2	4	2 مصر
3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3 ليبيا
34	0	6	2	1	0	4	1	2	2	4 المغرب
11	0	1	0	2	2	0	3	0	0	5 السودان
39	0	0	0	1	3	1	0	0	4	6 تونس
1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	7 موريتانيا
0	0	8 جيبوتي
0	0	9 الصومال
11	0	1	2	1	1	1	2	2	0	10 البحرين
0	0	11 العراق
18	0	2	3	2	1	1	1	0	2	12 الاردن
38	4	0	0	3	3	4	4	0	2	13 الكويت
32	0	0	2	2	3	6	6	0	3	14 لبنان
22	0	0	1	2	5	2	2	2	1	15 سلطنة عمان
0	0	16 فلسطين
27	5	2	1	2	2	2	1	3	4	17 قطر
20	7	3	0	0	0	0	0	0	0	18 السعودية
28	0	0	2	1	2	0	6	3	1	19 سورية
43	0	2	1	2	6	1	4	3	1	20 الامارات
9	0	1	1	0	0	3	2	1	0	21 اليمن
403	16	21	19	21	32	29	35	21	27	اجمالي الدول العربية

المصدر: الموقع الإلكتروني لمصالح الفتح العربي.
تم بحسب الاتفاقيات مبرمة
0 ؛ تعني لا يوجد اتفاقيات مبرمة
؛ تعني البيان غير متاح .
..

الملحق رقم 01: عدد اتفاقيات تجنب الازدواج
الضريبي.

النص القانوني	المرجع	تاريخ النشر
ج.ر رقم 62 ل 2009/10/28	رقم 62-2009 ل 2009/10/01	قرار يتعلق باكتتاب التصريح و بتسليم شهادة تحويل الأموال نحو الخارج
ج.ر رقم 09 ل 2008/02/24	رقم 56-08 ل 2008/02/11	مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط ممارسة نشاط شركة الرأسمال الاستثماري
ج.ر رقم 64 ل 2003/10/26	رقم 03-15 ل 2003/10/25	قانون يتضمن الموافقة علي الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض
ج.ر رقم 16 ل 1990/04/18	رقم 10-90 ل 1990/04/14	قانون يتعلق بالنقد و القرض
ج.ر رقم 64 ل 2003/10/26	رقم 03-11 ل 2003/08/26	أمر يتعلق بالنقد و القرض
ج.ر رقم 14 ل 2001/02/28	رقم 01-01 ل 2001/01/27	أمر يعدل و يتمم القانون رقم 10-90 المؤرخ في 9 رمضان عام 1410 الموافق 14 ابريل سنة 1990 و المتعلق بالنقد و القرض
ج.ر رقم 31 ل 2007/05/13	رقم 01-07 ل 2007/02/03	نظام يتعلق بالفواعد المطبقة علي المعاملات الجارية مع الخارج و الحسابات بالعملة الصعبة
ج.ر رقم 76 ل 2009/12/29	رقم 09-06 ل 2009 ل 2009/10/26	نظام رقم 09-06 يتضمن ميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات الأجنبية مباشرة أو عن طريق الشراكة

المصدر: www.Andi.dz

Maarfia_tayeb@yahoo.com	05-59-21-81-97	طالب سنة ثانية ماجستير. BMF	الطيب TAYEB	امعارفية MAARFIA
-------------------------	----------------	--------------------------------	----------------	---------------------

إلى الأستاذ: الأطرش مختار.
محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة.

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

الموضوع: استفسار واستشارة.

يسعدني أستاذي الكريم أن أتقدم إلى سيادتكم باستفسار متعلق بالبحث العلمي، حيث و في نفس الإطار وكمتطلبة لنيل شهادة الماجستير، نقوم بإنجاز بحث ودراسة حول فعالية الحوافز الاستثمارية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وقد صادفنا أثناء بحثنا ضرورة التعامل مع مواد خارج إطار التخصص الاقتصادي، وبالتحديد في ما يخص الحوافز الممنوحة للمستثمرين في إطار القوانين المتعلقة بالاستثمار؛ وكاجتهاد ومحاولة متواضعة قمنا بملئ الجدول المرفق وفق المعايير والملاحق المرفقة. ونظرا لخبرتكم وتخصصكم، وعملكم الدءوب على تقديم يد المساعدة لما يخدم البحث العلمي في بلادنا؛ فإننا نستفسركم، ونتمنى منكم مراجعة العمل المرفق والنتائج المتوصل إليها، وبالخصوص في مدى مطابقة ما جاء في الجدول حسب المعايير المرفقة و المعمول بها، وكذا مدى المطابقة مع التطور التشريعي في الجرائد الرسمية. كما ونتمنى أن لا تبخلوا علينا بأي ملاحظة ترونها مهمة أو ضرورية لهذا العمل.

أمعافية الطيب.

شرح لأهم المصطلحات المستخدمة حسب المعنى المقصود منها.

1. المفردات:

استقطاب: بمعنى جذب وجلب وزيادة حجم التواجد.

فعالية: القدرة على تحقيق النتائج المرجوة.

آليات: مقصود بها الأجهزة أو الهيئات أو طرق عملها، بمختلف أشكالها.

2. العبارات:

حوافز استثمارية: مجموعة من الإجراءات أو الظروف أو برنامج داخل محيط اقتصادي معين أو بين أطراف متعددة تستهدف المستثمر للتأثير على قراراته بالشكل الذي يخدم تطلعات ذلك المحيط أو تلك الأطراف.

الحوافز اللوجيستية: مقصود بها الحوافز التي تقدم خدمات مساندة، ليست مباشرة في شكل مادي، للمستثمرين.

عمق السوق: Market Depth عدد الأسهم والسندات التي يمكن بيعها وشراءها دون التسبب بتغير محسوس في الأسعار.

المستثمر الأجنبي: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي لا يتمتع بجنسية الدولة المضيفة.

الشركات عبر الوطنية: Transnational Corporations (TNCs) أو الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporation (MNCs)، هي الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (إنتاج، تسويق، خدمات وغيرها) خارج حدود الدولة الأم.

شرح لأهم المصطلحات المستخدمة حسب المعنى المقصود منها.

أهمية رؤوس الأموال الأجنبية: المقصود بهذه العبارة، ما نريده من منافع وأهداف، وما يبدو أنه يمكن تحقيقه بالرغم من بعض العيوب، وذلك من خلال مدخل كفي أكثر منه كمي.

آثار رؤوس الأموال الأجنبية: المقصود بها، كل النتائج المحققة فعلا في شكل أعباء أو مزايا، وذلك من خلال مخرج كمي أكثر منه كفي.

الارتباط المباشر للحوافز بالمواد القانونية: مقصود به أن يذكر الحافز و الاستثمار صراحة في نص المادة.

حركة الاستثمار: مقصود بها النشاط الاستثماري أو التدفقات الاستثمارية.

3. بالنسبة للرموز الأكثر اختلافا عليها في تحرير الجمل:

النقطة الفاصلة (؛): استعملت للدلالة على ربط أفكار مستقلة تعتمد على بعضها البعض في إيصال المعنى. ويمكن الاستغناء عنها في حالة ترتيب عناصر مستقلة بنقطة (.) فقط .

استعمال حرف الربط "و" مباشرة بعد النقطة ". يعوض النقطة الفاصلة "؛".

الفاصلة (،): للدلالة على أفكار مرتبطة لأجل معنى واحد. وكذلك للدلالة على ترتيب عناصر مرتبطة. وكذلك توضع قبل وبعد عبارة أو جملة اعتراضية.

النقطة (.): للدلالة على نهاية فكرة بمعنى تام.

قائمة المراجع

1. سلسلة دراسات الأونكتاد بشأن مسائل اتفاقات الاستثمار الدولية، الحوافز، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2004.
2. محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999.
3. منصور الزين، آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2007.
4. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد3، سوريا، 2006.
5. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، سويسرا، 2009.
6. علي عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004.
7. بشرى أحمد، إدارة المنظمات الدولية، تحسين المناخ الاستثماري، بحث غير منشور، الإمارات العربية المتحدة، بدون سنة.
8. سعود البريكان وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، 2005.
9. Elizabeth A., On the Determinants of FDI to Developing Countries, World Development, 2002.
10. كورتل فريد، مداخلة تحت عنوان سبل تنشيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس، أكتوبر 2007.
11. عبد الله بلوناس وبوهدة محمد، مداخلة تحت عنوان آثار و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية " حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس، أكتوبر 2007.

12. خالد شحادة الخطيب، مداخلة تحت عنوان: دور الضرائب في تشجيع الاستثمار الأجنبي، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس، أكتوبر 2007.

13. Xavier Richet, investissement direct étranger et leur impact sur le comportement des entreprises, université de Fés , le 15-16 Avril 1997.

14. Claude de nehme, "stratégies commerciales et techniques internationales", éd: organisation, paris, 1992.

15. الجلسة العامة الثالثة للمنتدى النقابي الأوروبي المتوسطي، مشروع البيان الختامي، برشلونة، 2005.

16. L, CNEHRT, the political climate for private foreign investment with special reference to north Africa, Praeger Publishers printed, USA, 1970.

17. من إعداد الطالب استنادا إلى المفاهيم المتجمعة لديه.

18. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر و المملكة العربية السعودية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2004.

19. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، 2006.

20. فرحي كريمة، مداخلة تحت عنوان: دراسة وتحليل المناخ الاستثماري في الدول النامية، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس، 2007.

21. زرقوني ابراهيم، بحث حول التحفيز الجبائي وعلاقته بتشجيع وترقية الاستثمارات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

22. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2000.

23. رمضان صديق محمد، نظرية التنسيق الضريبي ومدى إمكانية تطبيقها في واقع النظم الضريبية العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 01 الكويت.

24. حشيم مصطفى عبد الإله، التنسيق والتعاون العربي اتجاه الشراكة الأوروبية المتوسطية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 148، 2000.

25. منور أوسريير، حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، الجزائر، 2005.

26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ورقة مقدمة إلى الملتقى السابع لمجتمع الأعمال العربي بعنوان: هيئات الضمان العربية ودورها في تشجيع الاستثمار، مملكة البحرين، أكتوبر 2003.

27. كاترين كوشتا هلبينج، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة الأمريكية، مارس 2002.
28. جون دي سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيس للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيفري 2004.
29. منصور الزين، واقع الاستثمار الوطني ومحددات نجاح عمليات الخصخصة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، العدد الأول، البلدة، 2007.
30. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث، الكويت، 2004.
31. حسين عمر، الاقتصاد و العولمة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1998.
32. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
33. حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة: الضرائب والرسوم، دار خلود للطباعة والنشر، بيروت، 1995.
34. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
35. محمد هشام خواجكية، دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
36. كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1997.
37. Lasserra, P. "The New Industrilising Countries Of Asia" Long Range Planning, Vol 14, No 3, 1981.
38. Kolde, E.J, International Business Enterprise, London- Prentice Hall, 1968.
39. سالم غميض، الجوانب القانونية للمشروعات المشتركة، منشورات كلية المحاسبة، غريان، ليبيا، 1993.
40. سالم عبد الرحمن غميض، الاستثمارات الأجنبية وتنمية الموارد المالية، جامعة 7 إبريل، كلية القانون، الزاوية، ليبيا، 2002.

41. محمد عيسى عقيلي وجمال الدين عمر علي القسوم : الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، دراسة حالة أريتريا، بحث غير منشور، بدون سنة.
42. محند أو سعيد سليمة وطلبي حسنا، الاستثمار الأجنبي المباشر والمناطق الحرة في الجزائر، بحث غير منشور، بدون سنة.
43. Gammed ,S.A, The Legal Aspects Of Libyan Public International Joint Ventures, Ph.D Thesis, Strathclyde University , Glasgow, 1996.
44. عقيل جاسم عبد الله ، "تقييم المشروعات (إطار نظري و تطبيقي)، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية، سنة 1999.
45. عمر مشهور حديثه الجازي: "دور الملكية الفكرية في استقطاب الاستثمار"، منشورات المجمع العربي للملكية الفكرية. غرفة عمان الفتية الاقتصادية، 2003.
46. أحمد حسين الفتلاوي، الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي، جامعة الكوفة، العراق، 2006.
47. أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
48. زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، جامعة الجزائر، بدون سنة نشر.
49. عبد اللطيف بن عبد الله، هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، طبعة تمهيدية، المملكة العربية السعودية، بدون سنة طبع.
50. أحمد بن حسن الحسني، مشاريع البنية التحتية بأسلوب BOT، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، طبعة تمهيدية، المملكة العربية السعودية.
51. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر: تحرير تجارة الخدمات، صندوق النقد العربي، العدد: 29، 2009.
52. محمد صديق عفيفي، التسويق الدولي: نظم التصدير و الاستيراد، وكالة المطبوعات، الكويت، 1998.
53. ملخص تقرير تنافسية السياحة والسفر العالمي لدافوس، المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية JEDCO، 2009.
54. غرداين عبد الواحد، مداخلة بعنوان: شروط نجاح الخوصصة في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. البليدة: 20-21 ماي 2002.

55. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الأول، الجزائر، بدون سنة.

56. Reimund Mink, CLASSIFICATION AND TERMINOLOGY OF FINANCIAL ASSETS, a research given to The Fourth meeting of the Advisory Expert Group on National Accounts, 30 January - 8 February 2006, Frankfurt.

57. عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

58. عاطف علاونة، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي السادس، للمؤسسات المالية والاستثمارية، دمشق، 11-17/ 11/ 2008.

59. الجميل سرمد، الاتجاهات الحديثة في العمليات الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

60. بلوج بولعيد، بحث بعنوان: معوقات الاستثمار في الجزائر مقدم لمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الرابع، الجزائر، بدون سنة.

61. هواري سويبي، بحث بعنوان: أهمية تقييم المؤسسات في قرار الاستثمار المالي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد: 05، الجزائر، 2007.

62. محمد صالح الحناوي و نهال فريد مصطفى، الاستثمار في الأسهم و السندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

63. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

64. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2005.

65. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

66. قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في البلدان النامية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004 - 2005.

67. من إعداد الطالب استنادًا إلى الملحق 8/1 لإحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، العدد: 29، 2009.

68. سعدي فيصل و بن عمر خالد، مداخلة تحت عنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية في الدول النامية، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس، 2007.

69. عبد المجيد أونيس وعبد الرحمان بن عنتر، مداخلة تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي ودوره التنموي في الجزائر في ظل المستجدات والتحولات الاقتصادية الدولية الراهنة، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس، 2007.
70. رياض دهل وحسن الحاج، بحث حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بدون تاريخ.
71. شعيب شنوف، مداخلة تحت عنوان: الاستثمار الأجنبي... هل يدعم اقتصاديات الدول النامية أم يضعفها؟ الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 22-23 أكتوبر، الجزائر، 2007.
72. نديم الحق، دونالد ماثيسون و سونيل شارما، أسباب تدفق رؤوس الأموال واستجابة السياسات المناسبة، التمويل والتنمية، المجلد 34 ، العدد 1، مارس 1997.
73. دراوسي مسعود و قاشي خالد، بحث بعنوان: الإصلاحات المصرفية كضرورة تفرضها المتغيرات الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 22-23 أكتوبر، الجزائر، 2007.
74. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003.
75. جمال جويدان، الأسواق المالية و النقدية، دار الصفاء، دون طبعة، عمان، 1998.
76. الحسيني عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، دار مجدلوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
77. لودجر شوكنيست، تطبيق منظور السياسة التجارية على ضوابط رأس المال، التوكيل والتنمية، المجلد: 36، العدد: 01، 1999.
78. J . Bourger, monnaies et système monétaires, Bréal, Paris, 2002.
79. سان بول بريند، ضريبة التوبين واستقرار سعر الصرف، التمويل والتنمية، المجلد 33، العدد: 02، 1999.
80. محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989.
81. منصور الزين، بحث بعنوان: واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الثاني، الجزائر، 2005.
82. محمد يعقوبي و توفيق تمار، بحث بعنوان: آثار العولمة المالية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر ببسكرة، بدون سنة.

83. Hoorn k, the role of taxation on the flow of foreign investment, publisher and date can not be defined.

84. موقع المؤسسة على شبكة الانترنت: www.heritage.com

85. مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2009.

86. حسين عبد المطلب الأسرج، بحث بعنوان: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، وزارة التجارة الخارجية المصرية، القاهرة، بدون تاريخ.

87. زايري بلقاسم وزيدان محمد، بحث بعنوان: الحكم الراشد ونوعية المؤسسات، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس.

88. وشاح رزاق، مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، بدون سنة.

89. يوسف مسعداوي، بحث بعنوان: واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الملتقى الدولي الثاني حول الاستثمار الأجنبي المباشر، جامعة بومرداس، 2007.

90. ALASRAG HUSSEIN, Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries, MPRA Paper No: 2230, November 2007.

91. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2004.

92. نوري منير، بحث بعنوان: تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد: 04، الجزائر، بدون سنة.

93. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، مارس 2010.

94. أبو قحف عبد السلام، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.

95. موقع: www.fdi.com ، تاريخ التصفح: 2010/05/31.

96. منور أوسريير، بحث بعنوان: المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية، ملتقى وطني حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة بومرداس، 23/22 أبريل، 2003.

97. منور أوسريير، المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004.

98. مجدي البخيت إبراهيم، ورقة بعنوان: رصد ومتابعة ندوة صناعة الصناديق والأدوات الاستثمارية، دار اتحاد السوداني، الخرطوم، 29/28 فبراير، 2004.

99. عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان: الصناديق السيادية والأزمات المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، جامعة الجنان، طرابلس لبنان، 14/13 آذار، 2009.

100. هدسون جون و هندر مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

101. أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، بيروت، 2001.

102. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، طبعة أولى، الجزائر، 2004.

103. حفيظ صوالي، مقال اقتصادي على الرابط:
http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=210998&idc=49&date_insert=20100609
 بتاريخ: 10-06-2010.

104. من إعداد الطالب استنادا إلى إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذا صندوق النقد العربي.

105. من إعداد الطالب، بعد الإطلاع على التقارير السنوية " كل سنة على حدا من سنة 2000 حتى 2009"، والمتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت. بالإضافة إلى المواقع أو الروابط التالية:

www.heritage.com

http://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_الدول_حسب_الحرية_الاقتصادية

106. من إعداد الطالب، بعد الإطلاع على التقارير السنوية " كل سنة على حدا من سنة 2000 حتى 2009"، والمتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت. وبعد الإطلاع على الرابط :

http://ar.wikipedia.org/wiki/مؤشر_الفساد

107. من إعداد الطالب، بعد الإطلاع على التقارير السنوية " كل سنة على حدا من سنة 2000 حتى 2009"، والمتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت. وبعد الإطلاع على الرابط :

http://en.wikipedia.org/wiki/Country_risk

108. من إعداد الطالب، بعد الإطلاع على التقارير السنوية " كل سنة على حدا من سنة 2000 حتى 2009"، والمتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت. وكذا بعد الإطلاع على الموقع:

www.doingbusiness.org

109. من إعداد الطالب، بعد الإطلاع على التقارير السنوية " كل سنة على حدا من سنة 2000 حتى 2009"، والمتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت. وكذا بعد الإطلاع على الموقع:

www.weforum.org

110. من إعداد الطالب، بعد الإطلاع على التقارير السنوية " كل سنة على حدا من سنة 2000 حتى 2009"، والمتعلقة بمناخ الاستثمار في الدول العربية الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت. وكذا الجرائد الرسمية الموجودة في موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

www.andi.dz

111. المادة 35 من الأمر 03-01، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 لـ 2001/08/22.

112. ج.ر. رقم 47 لـ 2006/07/19 .

113. موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على الانترنت: www.dhaman.org ، تاريخ التصفح: أواخر شهر جويلية 2010.

114. من سنة 1980 حتى 2007، تقرير مناخ الاستثمار العربي 2008، ص: 226. أما سنتي 2008 و 2009، فمن من تقرير مناخ الاستثمار العربي 2009، ص: 101.

115. الملحق رقم 01 للسنوات 99 حتى سنة 2007. أما سنتي 2008 و 2009 فمن دليل المستثمر الصادر عن المديرية العامة للضرائب، سنة 2009، ص ص: 40-41.

116. إبراهيم محمد العنابي، الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2003.

117. عز الدين ديدان، مقال صحفي اقتصادي على الرابط:

http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=287&id_article=6565

تاريخ التصفح 07 أوت 2010.

118. الموقع www.Andi.dz بتاريخ 05 أوت 2010.

119. من إعداد الطالب، استنادًا إلى الإحصائيات الموجودة على موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على الانترنت: www.dhaman.org ؛ التصفح: بداية شهر أوت 2010.

120. مقال اقتصادي على الرابط:

http://ar.wikipedia.org/wiki/اقتصاد_الجزائر

تاريخ التصفح 11 أوت 2010.

121. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة العربية، 2005.

122. موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات على الإنترنت: www.mipi.dz ، تاريخ التصفح: 12 أوت 2010.

123. ج.ر. رقم 42 لـ 2006/06/25 .

124. زهور اقنيني، مقال اقتصادي على موقع الإذاعة الجزائرية: www.radioalgerie.dz ، تاريخ التصفح: 12 أوت 2010.
125. منشور عن صندوق الاستثمار للتشغيل، طبعة أولى، الجزائر، 2008.
126. بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، العدد الأول، الجزائر، بدون سنة.
127. المادة 11 من الأمر رقم 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47 لـ 2001/08/22؛ وكل الاستثناءات التي لحقت بها عبر الفترة، والمادة المضافة 09 مكرر 1 سنة 2009، في ما يتعلق بمنح الاستثمار، ضمن الأمر 01-09، المتعلق بقانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية رقم 44 لـ 2009/07/26.
128. المادة 4 مكرر مضافة سنة 2009، وفق المادة 58 ضمن الأمر 01-09، تنميما للأمر رقم 03-01.
129. المواد 09 و 10 و 11 من الأمر رقم 03-01 وكل التعديلات التي لحقت بها والمواد المضافة والاستثناءات في ما يخص الامتيازات الضريبية عبر الفترة.
130. أنظر الملحق رقم 01 للسنوات 99 حتى سنة 2007. أما سنتي 2008 و 2009 فمن دليل المستثمر الصادر عن المديرية العامة للضرائب، سنة 2009، ص ص: 40-41.
131. المواد 06 و 18 حتى 28 من الأمر رقم 03-01 وكل التعديلات والإضافات التي لحقت بها عبر الفترة، والأمر 02-03 المتعلق بالمناطق الحرة، و الملغى بالأمر 10-06، ج.ر رقم 42 لـ 2006/07/25؛ والأمر 04-08 المتعلق بالعقار، ج.ر رقم 49 لـ 2008/09/03؛ والأمر 86-09 المتعلق بمديريات الولاية للصناعة وترقية الاستثمار، ج.ر رقم 12 لـ 2009/02/22.
132. المواد 14 حتى 17 من الأمر رقم 03-01 وكل التعديلات التي لحقت بها عبر الفترة.
133. الأمر رقم 04-01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها و خصوصتها، الجريدة الرسمية رقم 47 لـ 2001/08/22.
134. المادة 12 من الأمر رقم 03-01 وكل التعديلات التي لحقت بها. وكذا المادة 4 مكرر، مكرر واحد ومكرر 02 ومكرر 03 مضافة سنة 2009، وفق المادة 58 و 62، ضمن الأمر 01-09، المتعلق بقانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية رقم 44 لـ 2009/07/26، تنميما للأمر رقم 01-03.
135. أنظر الملحق رقم 02. بالإضافة إلى قانون المالية التكميلي سنة 2009 ، المادة 57، حيث يوجد تعديل له أثر مباشر على حوافز الاستثمار يخص المادة 142 من قانون الضرائب.
136. الجدول رقم 10.

137. الجدول رقم 11.

138. الجدول رقم 12.

139. الجدول رقم 13.

140. الجدول رقم 14.

141. الجدول رقم 19.

142. الجدول رقم 20.

143. الجدول رقم 21.

144. الجدول رقم 22.

145. الجدول رقم 24.

146. راجع الجدول رقم 25.

147. راجع الجدول رقم 26.

148. اعتمادًا على فكرة الجدول رقم 05.

149. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسينة بن بوعلي بالشلف، العدد السادس، الجزائر، بدون سنة.

150. مقارنة الجدول رقم 20 والجدول رقم 21.

151. الجدول رقم 18.